شؤون إيرانية
Iranian affairs

مجلة شؤون إيرانية - العدد العاشر - رمضان 1443 هـ - أبريل/ نيسان 2022م

IranianAffairsMagazine - No.10 - Apr 2022

رسالة إلى الأمير محمد بن سلمان..
كيف نواجه إيران؟

«الحرس الثوري».. صندوق الملالي الأسود

البرلماني علاء عابد: «الدور الإيراني» قائم على نشر الفوضى وإثارة الحروب الطائفية

إمارة المحمرة.. نسيها العرب بعد أن كانت قبلتهم السياسية والثقافية

المغزى الجيوبلوتيكي والتفاوضي لتحرير رهائن بريطانيين وآخرين من السجون الإيرانية

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

العدد العاشر
السنة الأولى
رمضان 1443هـ - أبريل/ نيسان 2022م

رئيس التحرير
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Editor-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
طه الشريف
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

www.alkhalej.net

محتويات العدد

- كاريكاتير 3
- رسالة إلى الأمير محمد بن سلمان.. كيف نواجه إيران؟ 4
- «الدور الإيراني» قائم على نشر الفوضى وإثارة الحروب الطائفية 7
- «الحرس الثوري».. صندوق الملالي الأسود 13
- «الحرس الثوري».. حاكم إيران الخفي 14
- «إرهاب الحرس».. 43 عامًا من سفك الدماء 16
- «فيلق القدس».. ذراع إيران الطويلة 18
- فضائح «جنرالات الفساد» 20
- إمبراطورية «الحرس» الاقتصادية 22
- «الحرس».. عصب المشروع الإيراني 24
- «الحرس» في أمريكا اللاتينية.. مخدرات واغتيالات 26
- رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب.. الرسالة الخاطئة 28
- «حرس ثوري» مصري.. بتوقيع «الإخوان» 30
- أمير حاجي زادة.. قاسم سليماني جديد 32
- مشاركة «الحرس» في معرض الدوحة.. رسائل سياسية 34
- «الحرس الثوري» يرتكب جرائم تخريبية مشبوهة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ... 36
- قادة الحرس الثوري منذ تأسيسه 42
- (1979 - حتى الآن) 42
- الحرس الثوري الإيراني عمل تحت غطاء الهلال الأحمر داعماً تنظيم القاعدة في البوسنة 43
- قاسم سليماني.. أسرار «الجنرال المغدور» 44
- دراسة: تحديات صعبة... أزمة البطالة في إيران 46
- المغزى الجيوبلوتيكي والتفاوضي لتحرير رهائن بريطانيين وآخرين من السجون الإيرانية 52
- إمارة المحمرة.. نسيها العرب بعد ما كانت قبلتهم السياسية والثقافية وجوهرة خليجهم الأزرق 59
- إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 61
- مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات.. 66
- «قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب» 68

المراسلات:

البريد الإلكتروني (التحرير): alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:

السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد

داخل مصر:400 جنيه مصري – اتحاد بريد عربي: 100 دولارًا أمريكيًا – أوروبا وأفريقيا: 120 دولارًا أمريكيًا – أمريكا وكندا: 130 دولارًا أمريكيًا – باقي دول العالم: 150 دولار أمريكي.

الاشتراكات

باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com

هاتف: 201002686541+
واتس آب (المركز): 201015039040+
واتس آب (المجلة): 201145773008+

ثمن النسخة:

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات.

Austria,France,Germany and Italy:

EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

كاريكاتير

رسالة إلى الأمير محمد بن سلمان.. كيف نواجه إيران؟

■■ هذه رسالة مفتوحة إلى الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، أحد ألمع القادة العرب المعاصرين، وأكثرهم طموحًا وشبابًا، فهو السياسي الذي يمتلك رؤية مستقبلية حقيقية للتعاطي مع التحديات التي تواجه عالمنا العربي الآن.

والهدف من هذه الرسالة المفتوحة، هو تدارس كيفية مواجهة المشروع الإيراني العدواني، والذي يبدو أنه سوف يستمر بعد إحياء «الاتفاق النووي» مع نظام الملالي في مفاوضات فيينا، خصوصًا أن الاتفاق الجديد لا يشمل نشاطات إيران الإقليمية التوسعية، ما يعني - ببساطة- أنه سيتم منح «قبلة الحياة» لهذا النظام، بعد أن كادت العقوبات الأمريكية والدولية أن تودي به إلى مزبلة التاريخ.

ولقد باتت مسألة مواجهة «المشروع الإيراني» تحتل حيزًا أساسيًا في حوارات ومناقشات قادة الرأي والإعلاميين والسياسيين والباحثين العرب. فلا يكاد يجتمع اثنان إلا ويكون المشروع الإيراني ثالثهما، الكل يتساءل عن سبل مواجهة هذا المشروع، وكيفية تقليم أظافره التي تنهش في أكثر من بقعة من عالمنا العربي.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما هي خيارات الدول التي تقع على خط التماس مع إيران، مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج، التي عاشت عقودًا متوترة، والكثير من «الحروب بالوكالة» في لبنان والبحرين واليمن والعراق؟

وفي هذا الصدد، ثمة احتمالان لا ثالث لهما: إما المصالحة مع إيران، أو المواجهة، حيث لن يبقى الوضع القائم، كما عرفناه. وكلنا ندرك أن دول الخليج دائمًا كانت مستعدة للمصالحة مع إيران، بحكم طبيعة أنظمتها المسالمة، وأن إيران كانت غالبًا الدولة في حالة الهجوم، والراغبة في تغيير المنطقة وفق منظورها الفكري والسياسي.

كابوس «إيران الكبرى»

بالنسبة للمصالحة، فقد علم القاصي والداني أن المفاوضات بين الرياض وطهران متأرجحة وقد تصل إلى طريق مسدود، بسبب تعنت إيران وعدم رغبتها في التراجع عن مخططاتها الإقليمية، وتمسكها بحلم «إيران الكبرى» الممتدة من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، ومن سوريا إلى جنوب الجزيرة العربية. وهو الحلم الذي يعد بكل المقاييس «كابوسًا» بالنسبة لوطننا العربي.

أما الاحتمال الآخر، فهو أن إيران سوف تسعى بعد «ترسيم حدود» مشروعها النووي حال نجاح محادثات فيينا، إلى التوسع وزيادة مكاسبها على الأرض. وقد شاهدنا كيف تجرأت إيران في السابق، رغم مفاوضاتها السلمية مع الغرب عام 2015، على إرسال مقاتلين وأسلحة للانخراط مباشرة لأول مرة في حروب «عربية – عربية»، فقد قاتلت إلى جانب نظام بشار الأسد الطائفي في سوريا، وقاتلت الميليشيات التابعة لها في العراق، وهي تقاتل بيد حلفائها «الحوثيين» في اليمن حتى الآن، ناهيك عن الصراع في لبنان. وكلها أمور ذات تداعيات خطيرة، توحي بأن إيران ازدادت شراسة، وليس العكس.

إحياء «الاتفاق النووي» مع نظام الملالي في مفاوضات فيينا سيمنح «قبلة الحياة» لهذا النظام من جديد

من جهة ثانية، فإن الحل لإنهاء الحرب في اليمن يكمن في دعم القوى الإعلامية الرافضة للوجود الإيراني في المنطقة العربية، ودعم مشروع إعلامي كبير من شأنه أن يضع النقاط فوق الحروف، ويكشف الوجه القبيح لنظام الملالي أمام الرأي العام العربي والدولي، ويعري ممارسات هذا النظام البربرية للعيان، حتى يدرك العالم أجمع حقيقة ما يحدث، خصوصًا أن إيران تمتلك جيشًا من وسائل الإعلام الموالية لها في كل أنحاء الشرق الأوسط، وهي تُجيد استعمال هذا الجيش في تزييف الحقائق وقلب الموازين، بحيث يصبح الجاني مجنيًا عليه!

وفي تقديرنا أنه ينبغي فتح مجال القنوات الفضائية المتخصصة وغير المتخصصة للعقول المناهضة لمشروع ملالي إيران، والتركيز على مخاطر المد الإيراني في البرامج ذات الانتشار الواسع، وتخصيص فضائيات ومواقع إلكترونية لمواجهة طوفان الفضائيات الإيرانية التي تهدد العقل العربي والإسلامي بسمومها الفكرية والسياسية، فضلًا عن الاعتماد على شخصيات إعلامية مشهورة، وفضح خفايا العلاقات الإيرانية السرية مع الصهيونية وكل القوى المعادية لتخريب أوطان العرب، والتحرك بلغات مختلفة وعلى رأسها اللغة الفارسية لفضح الملالي أمام في الداخل.

مساندة حركات تحرير «الأحواز» البلد العربي المحتل منذ تسعة عقود تحجيم استراتيجي للعنصرية الإيرانية

وعلى الإعلاميين العرب، بدعم سعودي مأمول، كشف أدوات إيران ووسائل اختراقها للمنطقة، وينبغي العمل على ذلك من الناحية البشرية والمادية والمذهبية والاجتماعية، وتحديد حلفاء إيران في البلدان العربية، وتحديد طرق وأساليب التعامل معهم من خلال إثارة نقاشات فكرية علمية، لنقل الصورة الحقيقية عن إيران، وعن سلبية التبعية لها.

ومربط الفرس هنا، هو استخدام الوسائل والأساليب والأدوات المناسبة في مخاطبة الجمهور من العامة والخاصة، فيما يتعلق بالخطر الإيراني، فلكل فئة مستهدفة طريقة خاصة بالتفكير أو الاستجابة للخطاب الموجه إليهم؛ فمنهم من يستجيب للمحاجات العقلية والمنطقية، ومنهم من يتأثر بالمحاجات الشرعية الدينية، ومنهم يصغي للمحاجَّات التاريخية، ومنهم من تقنعه الوقائع والأحداث والصور البصرية، وبناء عليه فلا يجوز استخدام أسلوب واحد في مخاطبة كل هذه الفئات.

كشف التناقضات الإيرانية

إن للتركيز الإعلامي على التناقضات الإيرانية في المواقف، ونفاقها في مختلف الملفات الإقليمية وعرضها في إطار مشروعها التوسعي، أهمية كبرى في مواجهة الخداع الإيراني لشعوب المنطقة، فإيران كما هو معلوم ذات وجهين، وجه ظاهر يزعم مناصرة «المستضعفين في الأرض»، ووجه خفي يقمع هؤلاء المستضعفين بكل الطرق، ويناصر الظالمين ضد المظلومين.

وإلى ذلك، فإن الوقوف على المستويّين الرسمي والشعبي العربي مع قضية الأحواز العربية المحتلة، ودعمها بكل السبل في المحافل الدولية والإقليمية، من شأنه أن يشكّل ضربة قاصمة لظهر ملالي طهران الذين يتمتعون بثروات هائلة في هذا الإقليم المغتصب، فأكثر من 80% من النفط الإيراني هو أحوازي، بالإضافة إلى الثورات الطبيعية الأخرى التي يضمها الإقليم، والتي تذهب كلها إلى المحتل الإيراني، بينما يعيش الأحوازيون في فقر مدقع.

مواجهة مشروع إيران تحتاج إلى صياغة استراتيجية برؤية خليجية عربية موحدة.. وإلى نفس سياسي طويل

ولا جدال أن مساندة حركات تحرير الأحواز، هذا البلد العربي المحتل منذ تسعة عقود، سوف يُبعد الفرس عن الخليج العربي، وهو تحجيم استراتيجي كبير للعنصرية الإيرانية، ما يعني أيضًا إعطاء الضوء الأخضر للقوميات الأخرى غير الفارسية المضطهدة في البلاد، مثل الأكراد والأذريين والبلوش، لتقرير مصيرهم بأنفسهم، بحيث تحرر كل هذه الشعوب في النهاية من الاحتلال الإيراني.

ولا شك أن المهمة شاقة، لأن العطار يحاول إصلاح ما أفسده الدهر، والتحدي كبير، لأن القوى العظمى ضالعة في الفوضى التي يعيشها العالم العربي بسبب المشروع الإيراني الغاشم. والأمر يحتاج إلى صياغة استراتيجية برؤية سياسية خليجية عربية موحدة تجاه إيران، فالتعامل معها يحتاج إلى جلد ونفس سياسي طويل، وضربات استباقية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الدبلوماسي أو الإعلامي- الثقافي.

شؤون إيرانية

العدد العاشر
أبريل 2022

«الحرس الثوري».. دولة فوق الدولة

يقـوم «الحـرس» بمهام داخلية، منها المسـاعدة في حفظ النظام العام ومواجهة المتظاهرين الغاضبين خلال الانتفاضات الشـعبية المستمرة. ومع مرور الوقت، تحوّل إلى قوة عسكرية، وسياسية، واقتصادية كبيرة في إيران، إلى درجة أن بعض المراقبين بات يصفه بأنه «أصبح دولة فوق الدولة»!

ويسـيطر «الباسـدران»، أي «الحـرس» بالفارسـية، علـى نحـو 40% مـن الاقتصـاد الإيرانـي، عبـر تحكّمـه فـي العديد مـن المؤسسـات والصناديق الخيرية، والشركات التي تعمل في مختلف المجالات. حيث يُعتبر ثالث أغنى مؤسسة في إيران، بعد كل من مؤسسة النفط الإيرانية، ووقف الإمام رضا.

ويبلـغ عـدد أعضائه، وفـق بعض التقديـرات، نحو 350 ألـف عنصر، وهم معروفون بحماسـهم الديني، وولاءهم المطلق للنظام وجاهزيتهم للدفاع عنـه ضد «أعداء الداخـل والخارج»، وهو ما منحهم نفـوذًا كبيرًا داخل أجهزة الدولة على الصعيدين السياسـي والاقتصادي، سواء في كيانات قانونيّة أو غير قانونيّة.

شؤون إيرانية
@IranianAffairsMagazine

البرلماني علاء عابد نائب رئيس البرلمان العربي:

«الدور الإيراني» قائم على نشر الفوضى وإثارة الحروب الطائفية

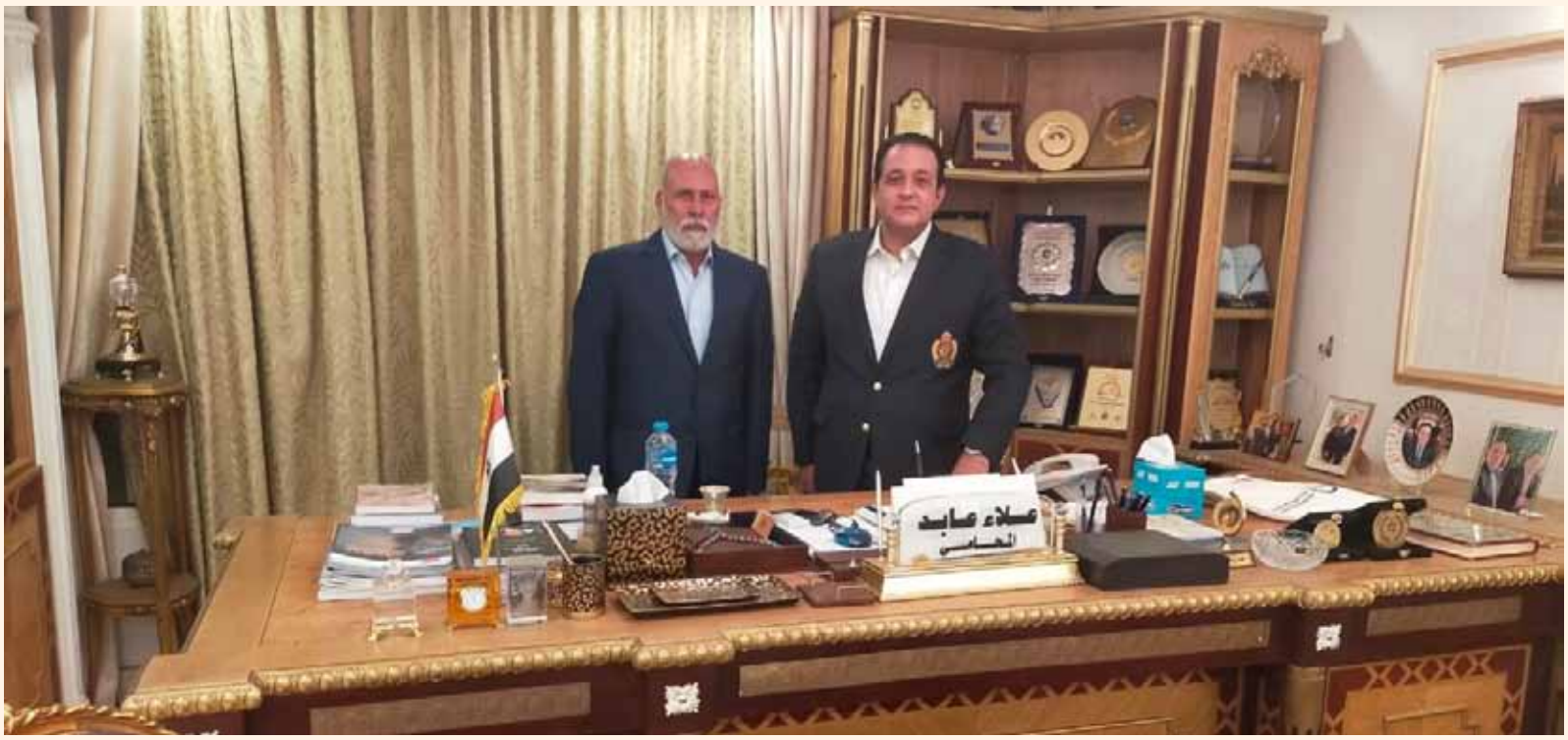

أجرى الحوار
شريف عبد الحميد

أكد النائب البرلماني المصري علاء عابد، نائب رئيس البرلمان العربي، أن إيران رفضت إشراك الأطراف الإقليمية في «مفاوضات فيينا» بشأن البرنامج النووي الإيراني، لأنها تريد عقد «صفقة منفردة» مع الغرب، معتبرًا أن الاتفاق النووي سيُنهي سياسة فرض العقوبات على إيران، وسيمكنها بالتالي من استعادة قدراتها الاقتصادية والمالية، ومن ثم الإنفاق ببذخ مجددًا على «دورها الإقليمي» المزعوم، ومشروعها السياسي المعادي لمقدرات الأمة العربية.

أضاف «عابد» في حوار شامل مع «شؤون إيرانية»، أن تراجع الدور العربي في حل الأزمات التي تواجه المنطقة منذ عدة عقود، أوجد فراغًا استراتيجيًا كبيرًا استغلته الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها النظام الإيراني، للسيطرة على مقدرات شعوبنا، والزج بها في صراعات طائفية وعرقية، وأن ما يُسمى «الدور الإيراني» يتّخذ من نشر الفوضى والعنف وإثارة الحروب الطائفية ودعم الميليشيات المسلحة ضد الحكومات العربية، أداة لتأكيد النفوذ وتعظيم المصالح الطائفية.

وأكد النائب أن جماعة «الحوثي» اليمنية الإرهابية، ما هي إلا أداة في أيدي إيران التي تسعى جاهدة إلى إحياء وهم «الإمبراطورية الفارسية»، وأنه لابد من تجفيف منابع الدعم الإيراني المستمر لـ «الحوثيين» ووضع قادتهم وعناصرهم على لائحة الإرهاب، وإلزام إيران بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بحظر تزويد ميليشيا «الحوثي» الإرهابية بالأسلحة.. وإلى نص الحوار:

ينبغي إلزام إيران بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بحظر تزويد ميليشيا «الحوثي» الإرهابية بالأسلحة

● **تتبدى منذ سنوات طويلة مظاهر العدوانية الإيرانية بقوة تجاه الإقليم العربي.. فلماذا هذا العداء المتأصل للعرب في تقديركم؟**

- لا جدال أن "القومية الفارسية" تبقى عاملًا أساسيًا لا يُستهان به داخل العقل الإيراني، والمشكلة الرئيسية مع القومية الفارسية، هي أنها تعطي للإيرانيين، دولة وشعبًا، افتراض أنهم "يتفوقون" على جيرانهم عرقيًا وفكريًا وأخلاقيًا، وهو ما يعني أن لهم الحق في "الوصاية على الآخرين" والتدخل في شؤونهم، ليس لتحقيق مصالحهم العليا، بل لتحقيق المصالح الإيرانية في المقام الأول.

وتظهر كراهية الإيرانيين وانتقاصهم من مكانة العرب بجلاء من خلال المناهج التعليمية، سواء القديمة منها أو المعاصرة، حيث امتلأت كتب التربية والجغرافية والتاريخ بمئات الأمثلة التي تسئ إلى الأمة العربية، من أجل تنشئة الأجيال الفارسية على كره العرب ومعاداتهم. كما ينضح الأدب الفارسي شعرًا ونثرًا قبل الإسلام وبعده بكراهية العرب، وأكبر ملحمة شعرية في الأدب الفارسي هي ملحمة «الشاهنامة» كتبها في القرن الرابع الهجري أبو قاسم الفردوسي في ستين ألف بيت، وذم فيها العرب ذمًا شديدًا. وهو ما يعني أن مشاعر كراهية العرب متأصلة في نفوس الإيرانيين، وليست وليدة اليوم.

● **تسعى إيران منذ ثورة 1979 إلى لعب «دور إقليمي» في المنطقة.. فكيف ترون أبعاد هذا الدور؟**

- أعتقد أن ما يسمى "الدور الإيراني" يتّخذ من نشر الفوضى والعنف وإثارة الحروب الطائفية ودعم الميليشيات المسلّحة ضد الحكومات العربية، أداة لتأكيد النفوذ وتعظيم المصالح، وبالتالي أصبح هذا الدور ضمن الشواغل التي تهمّ الولايات المتحدة والقُوى الإقليمية، لأن هذا السلوك يُترجم إلى نفوذ واسع لإيران، قد يؤثّر على التوازنات القائمة، وقد يخرج إيران من قوة إقليمية متوسطة إلى قوة أكثر تأثيرًا في الإقليم.

وهناك حاجة ماسة إلى مواجهة هذا المشروع، ووضع استراتيجية فعالة لاحتواء الخطر الإيراني، تُسخّر فيها الإمكانيات المتاحة كافة لمجابهة نظام الملالي، بما يتطلّبه ذلك من بناء تحالفات وتوظيف أمثل لجميع الموارد، ووضع خطط بديلة لكل الاحتمالات الممكنة، ما من شأنه منع إيران من تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية على الأرض.

وبات النظام الإيراني، منذ عقود، أحد أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية، لا سيما في

إيران رفضت إشراك الأطراف العربية الإقليمية في مفاوضات فيينا لأنها تريد عقد «صفقة منفردة» مع الغرب

ملالي طهران لا يريدون خيرًا بشعوبنا العربية.. بل يعمدون دائمًا وأبدًا إلى صب الزيت على نار النزاعات

منطقة المشرق والخليج العربيين، وصولًا إلى اليمن، مستغلًا، في ذلك إنشاء منظمات طائفية مسلحة، وقضية فلسطين، وادعاء المقاومة ومصارعة (إسرائيل)، عبر وسائط محلية.

● **وكيف يمكن مواجهة هذا المشروع الإيراني القائم على الطائفية والمعادي لمقدرات العرب؟**

ليس في الإمكان مواجهة مشروع يعادي الأمة العربية وشعوبها وأقطارها إلا بمشروع مضاد، يحمل الأبعاد الاستراتيجية الأكثر عمقًا، وتصنعه عقول المفكرين، وتدعمه الحكومات، وتقويه الشعوب. ودون ذلك ستظل المشاريع المعادية للأمة العربية تتوالى في تحقيق نجاحاتها والوصول إلى ما تصبو إليه.

وهذا المشروع المضاد لمخططات إيران التي تستهدف المنطقة، يجب توفيره عاجلًا وليس آجلًا، خاصة أن كل الظروف صارت مهيأة الآن لذلك، فهناك رفض شعبي للتمدد الإيراني في كل من سوريا والعراق واليمن ولبنان، بعد أن أثبتت تجارب هذه الدول أن ملالي طهران لا يريدون خيرًا بشعوبنا، بل إنهم صبوا الزيت على النار، وأشعلوا حروبًا أهلية، وهدموا دولًا كانت مستقرة وراسخة منذ عشرات السنين.

استراتيجية «مواجهة إيران»

● **أقر البرلمان العربي في يونيو/حزيران 2020 استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع إيران.. فما هي أهدف هذه الاستراتيجية؟**

- الواقع أن تراجع الدور العربي في حل الأزمات التي تواجه المنطقة، أوجد فراغًا كبيرًا استغلته بعض الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها النظام الإيراني، بهدف السيطرة على مقدرات شعوبنا، والزج بها في صراعات طائفية وعرقية.

وتهدف الاستراتيجية العربية الموحدة للتعامل مع إيران، التي أقرها البرلمان العربي، إلى وقف جميع تدخلات النظام الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتصدي لسياساته العدائية التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ومنع تكوين أي ميليشيات مسلحة أو تنظيمات ترتبط بالنظام الإيراني داخل الدول العربية.

وحددت هذه الاستراتيجية مصادر التهديد التي يقوم بها النظام الإيراني، ومنها مشروع "تصدير الثورة" إلى العالم العربي، والذي يُهدد أمن واستقرار الدول العربية، واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وإثارة الفتنة والطائفية ورعاية الإرهاب ودعم الجماعات الإرهابية، وتكوين ودعم الميليشيات داخل الدول العربية وتزويدها بالأسلحة الثقيلة والنوعية.

ووفق الاستراتيجية المعلنة، فقد تضمنت مصادر التهديد الإيرانية دعم وتسليح ميليشيا "الحوثي" الانقلابية باليمن، وإمدادها بالأسلحة الذكية والصواريخ الباليستية، والطائرات المُسّيرة للعدوان على دول الجوار الجغرافي، والهجمات الإرهابية التي طالت المنشآت النفطية في السعودية، وانتهاك النظام الإيراني للسلامة الإقليمية وتهديد طرق الملاحة البحرية والتجارة العالمية في المنطقة العربية.

● **ما الإجراءات التي أوصت بها «الاستراتيجية العربية الموحدة» لإيقاف تدخلات النظام الإيراني في المنطقة؟**

- تضمنت الاستراتيجية عددًا من الإجراءات، أهمها إعداد جامعة الدول العربية مذكرة ورفعها إلى مجلس الأمن الدولي بشأن سياسات النظام الإيراني العدائية، وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتكثيف الجهود الدبلوماسية العربية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لإيضاح السياسات العدائية للنظام الإيراني التي تهدد أمن الدول العربية.

كما تضمنت الاستراتيجية، كذلك، مطالبة مجلس الأمن الدولي بإلزام إيران بتنفيذ قرارات المجلس بشأن حظر تزويد ميليشيا «الحوثي» بالأسلحة، خاصة القرار رقم 2216، وإلزامها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 بشأن برنامجها النووي، ووضع «تدخلات النظام الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية» كبند دائم، على جدول اجتماعات مجالس جامعة الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

● **أدان البرلمان العربي مرارًا استهداف ميليشيا «الحوثي» الإرهابية كلًا من السعودية**

جماعة «الحوثي» ما هي إلا أداة في أيدي إيران التي تسعى جاهدة إلى إحياء وهم «الإمبراطورية الفارسية»

والإمارات.. فكيف ترون هذا السلوك العدواني؟

- من المسلّم به أن جماعة "الحوثي" الانقلابية، ما هي إلا أداة في أيدي إيران التي تسعى جاهدة إلى تنفيذ استراتيجيتها التوسعية، عبر إحياء وهم "الإمبراطورية الفارسية"، مستخدمة في ذلك سلاح الطائفية، الذي وظفت به العديد من الميليشيات في المنطقة العربية، بعد تدريبها وتمويلها ماليًا وعسكريًا، كأدوات رئيسية لسياستها ومؤامراتها في الإقليم برمته.

وأطلق المتمردون «الحوثيون» على مدار السنوات الماضية، مئات الصواريخ الباليستية والمقذوفات الشديدة الانفجار على مدن السعودية. ولم تتورع الجماعة الإرهابية عن استهداف أقدس الأماكن على وجه الأرض بصواريخها المصنوعة في إيران، حيث شملت المناطق المستهدفة مناطق مكة المكرمة والعاصمة الرياض ومدينتي نجران وجيزان، ونتجت من ذلك الاستهداف خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات

والهجمات الإرهابية المستمرة على كل من السعودية والإمارات، ما هي إلا حلقة من حلقات الاعتداءات الآثمة على الأبرياء في المنطقة، والتي ما زالت تواجه بالتنديد والشجب والاستنكار، وهو أمر صحي في العلاقات الدبلوماسية، ولكن الوضع يتطلّب ما هو أهم من ذلك الدعم الدبلوماسي، ألا وهو تجفيف منابع الدعم الإيراني الذي يصل إلى "الحوثيين"، ووضع قادتهم وعناصرهم المعروفين للعالم من خلال ظهورهم الإعلامي، على لائحة الإرهاب.

ولا يمكن اعتبار هجمات النظام الإيراني "عبر وكلائه" ضد السعودية والإمارات، مظهرًا من مظاهر القوة، بل يقف خلفها ضعف إيراني غير مسبوق، فهو اليوم يدفع الفاتورة من حسابه الشخصي، فإيران تخسر كثيرًا بسبب الحصار الأمريكي، بعد أعوام من الدمار، الذي تسببت فيه ودفعت الفاتورة شعوب عربية بدمائها.

● هل نجح «التحالف العربي» بقيادة السعودية في إحداث التوزان المطلوب في اليمن؟

- التدخل العربي في الأزمة اليمنية المستمرة منذ عام 2014 حتى الآن، أحدث توازنًا عسكريًا، وأوقف المد الشيعي "الحوثي" إلى حد كبير، وأرجع بعض المدن اليمنية إلى أحضان الدولة التي استلبها "الحوثيون" تحقيقًا لاستراتيجية إيران الرامية إلى السيطرة على أكبر عدد من العواصم العربية عن طريق الوكلاء.

وطوال أكثر من 6 أعوام من مواجهة «الحوثيين»، لم يتوقف دور التحالف العربي في اليمن على الإسناد العسكري، لكنه امتد أيضًا للمبادرات السياسية لإنهاء الصراع. وفي مواجهة المبادرات المباشرة والمقترحات وفترات الهدنة، انقلبت ميليشيا «الحوثي» على ستة اتفاقات عُقدت بإشراف الأمم المتحدة، أو استغلتها لكسب الوقت للتمدد العسكري وتغير معادلة القوة على الأرض، ما يعني أن استعادة حيوية مسار السلام تستوجب إضعاف «الحوثيين» عسكريًا، إلى

«البرلمان العربي» أوصى بإعداد مذكرة ورفعها إلى مجلس الأمن بشأن سياسات النظام الإيراني العدائية

الحد الذي يجبرهم على الانخراط مجددًا في المفاوضات التي يسعى المبعوث الأممي الجديد إلى تنشيطها على الرغم من الصعوبات التي تواجهها حاليًا.

صفقة «فيينا» المنفردة

● **كيف تفسرون رفض إيران القاطع مشاركة الأطراف الإقليمية في «محادثات فيينا»؟**

- السبب الأساسي في هذا الرفض الإيراني، هو أن نظام الملالي الحاكم في طهران يريد الانتهاء من الملف النووي، وعقد صفقة منفردة مع الغرب، تتيح لإيران مواصلة تدخلاتها الإقليمية في المنطقة، بما قد تحصل عليه من موارد مالية ونفوذ سياسي، وهذا جزء من عدوانية النظام الإيراني، الذي سيبقى هو العدو الأكثر تشددًا في عدائه للعرب، وسيواصل تدخله في الشؤون العربية، وسيستمر في القيام بمحاولات التمدد داخل العواصم العربية، ولن يتوقف عن خلخلة أمن واستقرار الحكومات العربية، بل والتعرض وبكل وقاحة لقراراتها وسياساتها الداخلية ناهيك عن الخارجية، وذلك من منطلقات طائفية محضة.

ومن المؤكد أنه كان ينبغي إشراك جميع الأطراف الإقليمية في مفاوضات فيينا بشأن البرنامج النووي الإيراني، وأن تكون السعودية طرفًا أصيلًا في هذه المفاوضات، لأن إيران ليست بطبيعة الحال هي القوة الإقليمية الأكثر تأثيرًا في المنطقة، خاصة إذا ما نظرنا إلى دور المملكة في العالم الإسلامي وتأثيرها الإيجابي الكبير.

● **يرى الكثيرون أن إيران ستحقق مكاسب عديدة من الاتفاق النووي مع الغرب.. فهل ترون ذلك؟**

- بطبيعة الحال، الاتفاق سيُنهى العقوبات على إيران، وسيمكنها من استعادة قدراتها الاقتصادية والمالية، ومن ثم الإنفاق ببذخ على دورها الإقليمى ومشروعها السياسى. كما أنه لن يمس الثوابت الإيرانية الثلاث: لا مساس بالقدرات الصاروخية الباليستية. لا مساس بالسياسة الإقليمية لإيران، ولا دخول لأطراف جديدة فى الاتفاق سواء كانت إسرائيل أم دول خليجية. ناهيك عن أنه سيحفظ لإيران منشآتها النووية سليمة. وهذه بعض المكاسب التي ستحققها طهران من "الصفقة النووية".

● **فما هو المطلوب من الإدارة الأمريكية حيال إيران خلال المرحلة المقبلة حال توقيع اتفاق نووي جديد؟**

- على إدارة الرئيس جو بايدن التروي والحذر في تعاملها مع إيران، ومراجعة الاتفاق النووي بتأنّ قبل التفكير بالعودة إلى نص اتفاق سقطت منه عمدا النقاط الأساسية المتعلقة بأمن المنطقة العربية. أي نص اتفاق جديد عليه معالجة وضع الجماعات الإرهابية المسلحة التابعة لإيران بشكل واضح وعلني، بما يشمل التخلي عن السلاح، وسحب الخبراء العسكريين الإيرانيين والفيالق الأجنبية التابعة لإيران من الدول التي تنتشر فيها.

وعلى الولايات المتحدة أيضًا عدم التسرع

لابد من تجفيف منابع الدعم الإيراني المستمر لـ «الحوثيين» ووضع قادتهم وعناصرهم على لائحة الإرهاب

برفع العقوبات دفعة واحدة، بل جدولة رفع العقوبات وربطها بالتزام إيران ببنود أي اتفاق جديد دون تأخير أو تقصير. والأهم هنا تدعيم الاتفاق بجدول واضح من العقوبات الصارمة، والمضاعفة في حال قيام الطرف الإيراني بمحاولة التملص من التزاماته أو خرق الاتفاق علنا، أو في الخفاء.

● **في تقديركم.. هل ستنفذ (إسرائيل) تهديداتها بضرب منشآت إيران النووية؟**

- شن ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية مسألة بالغة الخطورة والتعقيد، سيكون لها تداعيات خطيرة على المنطقة برمتها، لكنها مطروحة على الطاولة رغم ذلك، خصوصًا أن إيران لم تبد أي نية في تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات.

وهناك أكثر من احتمال في هذا الصدد، الأول هو أن (إسرائيل) لن تبادر أبدًا بشن الحرب ضد إيران دون مساعدة أمريكية، خاصة أن تعرض إيران لضربة إسرائيلية مباشرة بضربات صاروخية أو غارات جوية، سيحول الأمر إلى حرب واسعة النطاق، يُتوقع أن تواجه فيها تل أبيب هجمات صاروخية مكثفة موجهه إلى معظم مدنها من جانب أذرع إيران في المنطقة، وتحديدًا في لبنان والعراق وسوريا واليمن؛ وقد نشرت طهران خريطة بهذه المواقع الإسرائيلية المستهدفة، في نفس الوقت الذي ستغلق فيه «مضيق هرمز» لمنع وصول إمدادات البترول إلى أوروبا، أما «حزب الله» اللبناني فسوف يشارك بصواريخه في هذه الحرب، وربما ستضطر سوريا لمساندة إيران أيضا سواء بشكل مباشر، أو من خلال السماح لميليشيات «فيلق القدس» الإيراني بشن هجمات صاروخية على تل أبيب. وهو سيناريو لا تستطيع إسرائيل مواجهته منفردة.

أما الاحتمال الثاني، فهو أن إسرائيل قد تبدأ الحرب المفترضة في الربيع المقبل بقصف جوى مكثف لإيران بطائرات إف 35 الأحدث والأقوى في العالم، بالإضافة إلى الطائرات المسيرة المخزنة بالمئات في أرمينيا، إضافة إلى عمليات تخريب واسعة تقوم بها عناصر تابعة لـ "الموساد" داخل إيران. غير أن الضربة الإسرائيلية لن تنجح في تحقيق أهدافها دون مشاركة الولايات المتحدة، فأمريكا هي القوة العسكرية الوحيدة فى العالم التى تستطيع أن تدمر البرنامج النووي الإيراني بشكل كامل.

الملف

«الحرس الثوري».. صندوق الملالي الأسود

أعد الملف:
سحر عزوز
إسراء حبيب
مروان محمود

لعب «الحرس الثوري» منذ نشأته عام ١٩٧٩، بأمر مباشر من الخميني، أدورًا خطيرة في تاريخ إيران ما بعد الثورة، فقد كان «الحرس» - ومازال- حارس نظام الملالي، وصندوقه الأسود، ويده الضاربة التي يبطش بها ويغتال معارضيه وأعداءه، سواء في الداخل أو الخارج، إلى حد أن أنشطة هذه المؤسسة شبه العسكرية امتدت عبر العالم حتى وصلت إلى أصقاع أمريكا اللاتينية، وهو المدى الذي لم تبلغه أي مؤسسة تابعة لدول في الشرق الأوسط من قبل، أو من بعد!

وتمثّل قوات «الحرس»، بكل المقاييس، رقمًا صعبًا في معادلة القوة والسلطة في إيران، حيث تُعد «القوات العقائدية» و«الجيش المخلّص» للمرشد الأعلى الإيراني، والتي تتمتع بقيادة مستقلة تتلقى أوامرها من المرشد مباشرة، ولا تعد من الناحية التنظيمية جزءًا من القوات المسلحة.

ويقوم «الحرس» بمهام داخلية، منها المساعدة في حفظ النظام العام ومواجهة المتظاهرين الغاضبين خلال الانتفاضات الشعبية المستمرة. ومع مرور الوقت، تحوّل إلى قوة عسكرية، وسياسية، واقتصادية كبيرة في إيران، إلى درجة أن بعض المراقبين بات يصفه بأنه «أصبح دولة فوق الدولة»!

ويسيطر «الباسدران»، أي «الحرس» بالفارسية، على نحو ٤٠٪ من الاقتصاد الإيراني، عبر تحكّمه في العديد من المؤسسات والصناديق الخيرية، والشركات التي تعمل في مختلف المجالات. حيث يُعتبر ثالث أغنى مؤسسة في إيران، بعد كل من مؤسسة النفط الإيرانية، ووقف الإمام رضا. ويبلغ عدد أعضائه، وفق بعض التقديرات، نحو ٣٥٠ ألف عنصر، وهم معروفون بحماسهم الديني، وولاءهم المطلق للنظام وجاهزيتهم للدفاع عنه ضد «أعداء الداخل والخارج»، وهو ما منحهم نفوذًا كبيرًا داخل أجهزة الدولة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، سواء في كيانات قانونيّة أو غير قانونيّة.

وفي هذا الملف، نلقي الضوء على خفايا هذه المؤسسة الإخطبوطية، التي يتردد حاليًا أن إدارة الرئيس جو بايدن سترفعها من «قوائم الإرهاب» الأمريكية، بناء على شروط إيران لعقد اتفاق نووي جديد ضمن مفاوضات فيينا، ما يعني منح «الحرس» المزيد من الأموال، وإعطائه دافعًا سياسيًا للمضي قُدمًا في تنفيذ مخططاته الرامية إلى «تصدير الثورة» الإيرانية، ودعم الميليشيات الشيعية التابعة لطهران في الشرق الأوسط، ومهام أخرى، ما خفي منها كان أعظم:

«الحرس الثوري».. حاكم إيران الخفي

الخميني: لو لم يكن «حرس الثورة» ما كانت الجمهورية الإسلامية.. وإني أُوقر أفراد «الحرس» وأُحبهم وعيني عليهم

■■ تمر قريبًا ذكرى إنشاء «الحرس الثوري» الذي دشنه زعيم الثورة الإيرانية موسوي الخميني في الخامس من مايو/أيار عام 1979، وأصبح منذ إنشائه حتى الآن «دولة فوق الدولة». وقال الخميني في أحد خطبه الشهيرة: «لو لم يكن حرس الثورة ما كانت الجمهورية الإسلامية، وإني أُوقر أفراد الحرس وأُحبهم وعيني عليهم، فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد ومازالوا، إنهم مرآة تجسد معاناة هذا الشعب وعزيمته في ساحة المعركة».

ومن أبرز الأمور التي دفعت الخميني إلى تأسيس «الحرس» هو حاجة الثورة وقتها إلى الاعتماد على قوة مستقلة عن نفسها، بدلًا من الاعتماد على قوات ووحدات النظام السابق. وباعتباره واحدة من أول المؤسسات الثورية، فقد ساعد «الحرس» وقتها في إضفاء نوعم من الشرعية على الثورة، وأعطى الحكومة الجديدة دافعًا لمواصلة ما كانت تقوم به من «تدابير ثورية»، ضد المعارضين.

وهكذا، تشكّل «الحرس» أو «الباسدران» باللغة الفارسية، في محاولة لتوحيد العديد من القوات «شبه العسكرية» في قوة واحدة موالية للحكومة الجديدة؛ لكي تعمل على مكافحة النفوذ والسلطة ضد الجيش النظامي الذي كان مواليًا للشاه في تلك الفترة. وذلك لحماية الثورة ومساعدة رجال الدين في تثبيت أركان حكمهم من خلال تأسيس حكومة (إسلامية) جديدة.

وساهم «الباسدران» وقتها في تثبيت كل السكان والقوات المسلحة النظامية التي كان يتخوف الخميني من إمكان قيامها بانقلاب جديد ضده. وهكذا حقق «الحرس» شهرة امتدت لدول الخليج فيما بعد، كما ساعد على إعادة الإعمار، وتوطيد دعائم النظام الجديد في إيران.

محصلة عمل «الحرس» خلال 43 عامًا هي نشوء نظام حكم موازٍ للسلطة وكيان عسكري موازٍ للقوات المسلحة

«حراسة» الثورة

يتشكل «الحرس» من نحو 125 ألف عسكري، ويتكون من كل أفرع الأسلحة المختلفة في الجيوش العاملة، بما في قوات المشاة البرية، وسلاح المدفعية، والقوات الجوية والبحرية، وسلاح المهندسين العسكريين، وغير ذلك. كما يتحكم أيضًا في قوات «الباسيج» شبه العسكرية، والتي تتألف من عشرات الميليشيات التي تضم حوالي 90 ألف فرد.

وحددت المادة 150 من الدستور الإيراني لعام 1979 دور «الحرس» الثوري»، حيث جاء فيها: «تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية، التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة، راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكاسبها، ويحدد القانون وظائف هذه القوات ونطاق مسؤوليتها بالمقارنة مع وظائف ومسؤوليات القوات المسلحة الأخرى، مع التأكيد على التعاون والتنسيق الأخوي فيما بينها».

أما «قانون الحرس الثوري»، فيحدد مهامه على الصعيد الداخلي والخارجي في أربع نقاط أساسية هي: حماية الثورة وأمنها، دعم حركات التحرر في العالم، حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة، ومسؤولية الحفاظ على أمن الحدود.

ويومًا بعد يوم، حوّلت الصلاحيات الواسعة التي حصل عليها «الحرس» في الداخل بحجة الدفاع عن مصالح البلاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية، من مجرد ذراعٍ عسكرية للثورة، إلى «دولة على حدة» وإلى مركز قوة امتد نفوذها في كل شرايين الحياة داخل البلاد.

في البداية، كان «الحرس» يضم خليطًا غير منظم من مجموعات محلية مستقلة، ومن فدائيي المدن وميليشيات رجال الدين، والمتشددين الآخرين الموالين للخميني. حيث ساعدت كل هذه الجماعات في حشد التأييد للخميني في الشارع عقب انتصار الثورة. فكان «الحرس» بمثابة «سلاح المؤمنين»!

وفي كتابه «الحرس الثوري الإيراني.. نشأته وتكوينه ودوره» يقول الكاتب الأمريكي كينيث كاتزمان إنه لا يكاد يخلو مكان في إيران من وجود الحرس الثوري. ولقد جرى تجميع عناصر هذا الجهاز في الفترة التي تلت الثورة الإيرانية مباشرة بطريقة عشوائية، على هيئة ميليشيا ضعيفة التدريب والتنظيم، لكي تساعد الخميني وأتباعه في توطيد سلطتهم في طهران.

دولة داخل الدولة

اختلفت النُخب السياسية الحاكمة داخل نظام الملالي على واجبات ومسؤوليات «الحرس»، بينما عمد القادة باستمرار إلى زيادة نطاق مهام هذه القوات شبه النظامية. ومن ثم، اتسعت اهتمامات «الحرس الثوري» لتشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، التي حوَّلتها إلى فاعل سياسي ينظر إلى التطورات في إيران من خلال منظور أيديولوجيتها. كما أن النظرة الأيديولوجية السياسية لـ«الحرس» قد جرّته أيضًا إلى المجال السياسي، فأصبح أهم نخبة سياسية - عسكرية في إيران، ودولة داخل الدولة.

وعمل «الحرس» على تحقيق نفوذ سياسي كبير في داخل البرلمان الإيراني، ففي الانتخابات التشريعية الخامسة (1996-2000) أصدر «الحرس» قائمة «أنصار حزب الله» والتي أصبحت تمثله في العمل السياسي بشكل مباشر، وأما في البرلمان السادس (2000-2004) فقد حصل «الإصلاحيون» على الأغلبية البرلمانية، وطالبوا قوات الحرس بالابتعاد عن السياسة.

وردًا على ذلك، قال يحيى رحيم صفوي القائد السابق للحرس: «إن المشاركة في سياسة البلاد من أجل محاربة المخربين، وأعداء الثورة الإسلامية، وهذه من مهمات قوات الحرس».

وفي البرلمان السابع (2004-2008) تمكن «الحرس» من الحصول على 100 مقعد في مجلس الشورى، ورئاسة 12 لجنة من أصل 23 لجنة، وأهمها لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية.

وبذلك، لعب «الحرس» دورًا في التأثير على القرارات السياسية، وبات حاكم إيران الخفي. ومن الأمثلة على هذا التأثير الكبير ما حدث عام 2004، حين افتتح الرئيس الأسبق محمد خاتمي مطار الإمام الخميني الدولي. وكانت الحكومة الإيرانية قد وقعت اتفاقية مع شركة خدمات تركية لإدارة المطار، ولكن «الحرس» اعترض عليه بدعوى خطر ذلك على الأمن القومي للبلاد، لذلك مارس تأثيره بالضغط على مجلس الشورى، والتي كانت غالبيته من التيار المحافظ الداعم له، ما أدى إلى إبطال تلك الاتفاقية بشكل نهائي.

وبلغت ذروة تدخل «الحرس» في السياسة الإيرانية الداخلية خلال فترة حكم محمود أحمدي نجاد عندما نجح في الانتخابات الرئاسية عام 2005، فقد وصل عدد الوزراء القادمين من «الحرس» في فترة حكمه الأولى إلى تسعة وزراء، هم: «وزير الطاقة، وزير الرعاية الاجتماعية، وزير الصناعات، وزير المناجم، وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، وزير النفط، وزير الدفاع، وزير التجارة ووزير العدل».

ومنذ نجاح الثورة الإيرانية، وحتى الوقت الراهن، لعبت قوات «الحرس» الدور الأهم في الدفاع عنها. وهذا الدور المهم تم تأكيده خلال لقاء المرشد علي خامنئي مع قيادات «حرس الثورة» في سبتمبر/أيلول 2007، عندما قال: «إن حرس الثورة من نعم الله التي أنعم بها على البلاد والشعب الإيراني».

وأضاف خامنئي: «إن هذه النعمة التي كانت لها بركات كثيرة خلال المراحل المختلفة من الأعوام الـ(28) الماضية، لا سيما في فترة الدفاع المقدس، تمكنت من إسداء خدمات كثيرة وجليلة للبلاد من خلال المحافظة على جوهرها المتمثل بالعنصر العسكري في سبيل الله، والجهوزية للتضحية في سبيل الهدف».

■ المصادر:

1 - إيران هي «الحرس الثوري»، موقع الشرق الأوسط، 25 يناير/كانون الثاني 2022.

2 - الدور المركزي للحرس الثوري الإيراني - دراسة في مواقف المحافظين والإصلاحيين، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 19 أغسطس/آب 2019.

3 - الدولة الموازية للحرس الثوري في إيران، موقع مركز المسبار للدراسات والبحوث، 20 مايو/أيار 2019.

4 - دور الحرس الثوري في صنع القرار السياسي في إيران، موقع جامعة الأزهر فرع غزة، بدون تاريخ.

«إرهاب الحرس».. 43 عامًا من سفك الدماء

أول عملية: اغتيال شابور باختيار آخر رئيس وزراء في إيران تحت حكم الشاه في باريس.. ومصرع رجل وامرأة فرنسيّين

ارتكب «الحرس الثوري» منذ تأسيسه قبل 43 عامًا سلسلة من الجرائم الإرهابية الممنهجة، بدءًا من القيام بعمليات اغتيال المعارضين السياسيين لنظام الملالي في الداخل والخارج، إلى قمع أي بادرة ثورة تُبديها الشعوب الإيرانية ضد هذا النظام، وإعمال آلة القتل الجهنمية في أبناء القوميات غير الفارسية ومنهم الأحوازيون العرب، والبلوش والأكراد والأذريين، وصولًا إلى القيام بعمليات إرهابية دامية، واغتيالات لدبلوماسيين ومسؤولين عرب وأجانب عبر العالم.

وعقب ثورة 1979 مباشرة، نفذ نظام الملالي مجموعة من الاغتيالات لكوادر المعارضة الإيرانية، ففي العام 1989 اغتال 3 أشخاص تابعين لـ "الحرس" عبد الرحمن قاسملو، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ومساعده عبد الله آذر، في فيينا، واغتيال شابور بختيار، آخر رئيس وزراء في إيران تحت حكم الشاه في باريس عام 1991، وأودى الهجوم بحياة رجل أمن فرنسي وسيدة فرنسية.

وفي برلين عام 1992 اغتال "الحرس" الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، صادق شرفكندي، وثلاثة من مساعديه هم: فتاح عبدلى وهمايون اردلان ونورى دهكردى.

وتورط "الحرس" كذلك، في تفجيرات العاصمة الأرجنتينية بيونس آيرس عام 1994، التي أدت إلى مقتل أكثر من 85 شخصًا، وإصابة نحو 300 آخرين. وفي عام 2003 اعتقلت الشرطة البريطانية هادي بور السفير الإيراني السابق في الأرجنتين بتهمة التآمر لتنفيذ هذا الهجوم.

نجل منتظري يكشف: «الحرس» وضع المتفجرات في حقائب الحجاج الإيرانيين خلال موسم الحج عام 1986

«متفجرات» في الحج

في أكتوبر/تشرين الأول 2018 كشف الملا أحمد منتظري، ابن المرجع الشيعي الإيراني الراحل حسين علي منتظري، نائب الخميني، الذي تم وضعه لاحقًا تحت الإقامة الجبرية، عن واحدة من أبشع الجرائم الإرهابية التي يمكن تخيلها، وهو قيام "الحرس" بوضع "متفجرات" في حقائب الحجاج الإيرانيين عام 1986.

وضبط رجال الأمن السعوديون في موسم الحج لعام 1986 شحنة كبيرة من المواد المتفجرة في حقائب عدد من الحجاج الإيرانيين، كانت كافية حال عبورها لهدم الكعبة نفسها!

وكُشف النقاب عن هذا المخطط، حين احتجت أسرة حسين علي منتظري، على تصريحات إعلامي إيراني بارز هو حسين دهباشي في أحد البرامج التلفزيونية، حول تورط سيد مهدي هاشمي صهر منتظري، في شحن المواد المتفجرة في حقائب الحجاج عام 1986، وأكدت الأسرة دور "الحرس" في تلك العملية الإرهابية الخسيسة.

صدر بيان أسرة منتظري بعد مقابلة حسين دهباشي، مقدم برنامج "خشت خام"، مع الكاتب والسينمائي المعروف محمد نوريزاد حول شحن المواد المتفجرة في حقائب الحجاج عام 1986، حيث قال الأخير إن قضية شحن المواد المتفجرة تمت من قبل سيد مهدي هاشمي، لأنه كان هو المسؤول عن الحركات التحررية للحرس الثوري.

وأكد البيان أن كشف النقاب عن هذه القضية من قبل المسؤولين في الحرس الثوري يومئذ، لم يكن لجهلهم وعدم خبرتهم بالأمور، وإنما ألصقوا هذه التهمة متعمدين لشخص معين لا يستطيع أن يدافع عن نفسه، أي منتظري الذي كان موضوعا تحت الإقامة الجبرية وقتها، ليبرئوا أنفسهم عن تحمل مسؤولية تلك العملية.

ووجه منتظري رسالة إلى الخميني المرشد الإيراني وقتئذ، واردة في مذكراته المنشورة، وفي الرسالة كتب منتظري للخميني قائلًا: "الحرس الثوري ارتكب خطأً غير مقبول في موسم الحج، واستغل حقائب 100 حاج إيراني بينهم رجال ونساء طاعنون في السن من دون علمهم، حيث أهدروا كرامة إيران والثورة الإيرانية في المملكة وفي موسم الحج، فاضطر السيد مهدي كروبي، بصفته مندوبًا للخميني بخصوص شؤون الحجاج، أن يطلب من الملك فهد (العاهل السعودي الراحل) السماح والعفو".

وأضاف منتظري في رسالته إلى الخميني: "قال لي أحد القائمين على تلك العملية: يصر أحد المسؤولين في الحرس الثوري أن نتهم سيد مهدي هاشمي بأنه هو من كان وراء تلك العملية، رغم أنه ترك منصبه عام 1983، أي قبل الحادث بنحو 3 سنوات.

جرائم بالجملة

نفذ «الحرس» جرائم دامية في عدد من البلدان العربية والإسلامية، منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي حتى الآن، ففي عام 2003 تم إحباط مخطط إرهابي بدعم إيراني لتنفيذ أعمال تفجير في مملكة البحرين، والقبض على عناصر خلية إرهابية جديدة كانت تتلقى دعمًا مباشرًا من «الحرس» و«حزب الله» اللبناني، وتصاعدت هذه العمليات ما بين عامي 2011 و2016.

وكشفت الإمارات عام 2013 عن خلية «حزب الله العنقودية»، التي أنشئت بواسطة عملاء تابعين لجهاز الاستخبارات الإيرانية و«الحرس»، وكانت تعمل على نقل معلومات تخص مواقع لمنشآت حكومية وعسكرية وأمنية واقتصادية حيوية ومهمة في الإمارات إلى إيران، إضافة إلى نقل معلومات عن صفقات الأسلحة التي عقدتها الدولة مع مختلف الدول إلى عملاء في جهاز الاستخبارات التابع لـ «حزب الله»، فضلًا عن نقل معلومات عن شخصيات ورموز سياسية ومالية واقتصادية وأمنية، تسببت بأضرار كبيرة للدولة، تمسُّ مركزها وسمعتها السياسية.

وأحرقت عناصر ما يسمى «حزب الله الحجاز» المدعوم من «الحرس» عام 1987، مصنعًا في المجمع النفطي في منطقة «رأس تنورة» شرق السعودية، وفي العام نفسه هاجمت عناصر «حزب الله الحجاز» شركة «صدف» في مدينة الجبيل الصناعية.

وفي 1987، تم الاعتداء على القنصل السعودي في طهران، رضا عبد المحسن النزهة، إذ اقتادته قوات "الحرس" واعتقلته، قبل أن تفرج عنه بعد مفاوضات بين السعودية وإيران.

وخلال الفترة بين عامي 1989 و1990، تورط "الحرس" في اغتيال 4 دبلوماسيين سعوديين في تايلاند، هم: عبد الله المالكي، وعبد الله البصري، وفهد الباهلي، وأحمد السيف.

كما تورط النظام الإيراني من خلال أيدي "الحرس" الملطخة بالدماء في تفجيرات الرياض، التي وقعت عام 2003، ونجم عنها مقتل عدد من المواطنين السعوديين والمقيمين الأجانب.

وفي 2011، أحبطت السلطات الأمنية في الولايات المتحدة محاولة اغتيال السفير السعودي السابق، وثبت تورط "الحرس" في تلك المحاولة، وحددت الشكوى الجنائية التي كُشف النقاب عنها في المحكمة الاتحادية في نيويورك، اسم الشخصين الضالعين في المؤامرة، وهما منصور أربابسيار الذي تم القبض عليه وإصدار حكم بسجنه 25 عامًا، وغلام شكوري، وهو ضابط في "الحرس" كان موجودا في إيران وقت صدور الحكم، ومطلوب لدى القضاء الأمريكي حتى هذه اللحظة.

وأصدرت محكمة الجنايات الكويتية في عام 2016، حكمًا بإعدام اثنين من المُدانين في القضية المعروفة بـ "خلية العبدلي" الإرهابية، أحدهما إيراني الجنسية من منسوبي "الحرس"، بتهم ارتكاب أفعال من شأنها المساس بوحدة وسلامة أراضي دولة الكويت والسعي والتخابر مع إيران و"حزب الله" للقيام بأعمال عدائية ضد الدولة الكويتية.

■ المصادر:

1- الساعد يستعرض 8 جرائم كبرى لـ الحرس الثوري، موقع المواطن، 24 مارس/آذار 2022.

2- جرائم النظام الإيراني في المنطقة والعالم، موقع العربية، 26 يوليو/تموز 2016.

3- في ذكرى مقتل سليماني ما دور الحرس الثوري الإيراني؟ موقع إندبندنت عربية، 5 يناير/كانون الثاني 2022.

«فيلق القدس».. ذراع إيران الطويلة

قوامه 15 ألف فرد يقدمون المشورة والدعم للميليشيات الشيعية.. ومهمتهم توصيل الأسلحة للفصائل المؤيدة لإيران

■■ في يناير/كانون الثاني الماضي، كشف علي أكبر صالحي، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية السابق، عن حضور قوات من «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» في ليبيا، وتقديم خدمات تدريب ومعدات لوجستية لمجموعة مسلحة ليبية، وذلك تحت غطاء نشاط «الهلال الأحمر» الإيراني.

وقال «صالحي» في مقابلة نشرتها صحيفة «خراسان» الإيرانية، إنه خلال زيارته إلى ليبيا في عام 2011، أي في خضم الثورة ضد نظام العقيد الراحل معمر القذافي، رأى بنفسه أن «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري» قد ساعد المئات من جرحى الثوار خلال الحرب الأهلية الليبية، وقدم لهم العديد من الخدمات بهدف الإطاحة بنظام القذافي.

هذا الكشف الأخير، الذي جاءت بالتزامن مع الذكرى السنوية الثانية لاغتيال القائد السابق لـ «فيلق القدس» قاسم سليماني، مؤشر دال على تمدد النفوذ الإيراني في الشرق الوسط برمته، فقد لعب «فيلق القدس» أدورًا مهمة لنظام الملالي على الساحة الخارجية، من المحيط إلى الخليج، وبات بمثابة ذراع إيران الطويلة، التي تستطيع من خلالها التأثير في الصراعات المسلحة داخل دول المنطقة، ودعم الميلشيات الشيعية التابعة لإيران، وتجنيد العملاء والخلايا الإرهابية عند اللزوم.

حقبة «الجنرال الدموي»

في عام 1988، وبعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية، قرر الرئيس الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني إنشاء «فيلق القدس»، وجعل تبعيته المباشرة لقوات «الحرس الثوري» من أجل حصر العمليات الخارجية في وحدة مركزية واحدة.

وتمدد النفوذ الإيراني في مجال السياسة الخارجية من خلال «فيلق القدس» أكثر فأكثر، بعد

صالحي:

قوات من «الفيلق» ساعدت الثوار الليبيين عام 2011 من أجل الإطاحة بنظام القذافي

أن تولى الجنرال الدموي «سليماني» رئاسته، إذ مارس هذا الفيلق برخم من شخصية «سليماني» نفسه، تأثيرًا في جميع أنحاء المنطقة، من خلال دعم الميلشيات الشيعية والقيادات المؤيدة لإيران.

ويصل قوام «فيلق القدس» تقريبًا إلى نحو عشرة آلاف و15 ألف فرد يقدمون المشورة والدعم، وتوصيل الأسلحة للفصائل المؤيدة لإيران، أو لبعض الشخصيات في لبنان والعراق وسوريا وغزة وأفغانستان وآسيا الوسطى.

وخلال حقبة «سليماني»، عمل «فيلق القدس» على استنساخ نموذج «حزب الله» اللبناني، فساعد في تأسيس «فيلق بدر» العراقي، وهو من أقدم الميليشيات الشيعية العراقية، وقد تشكل في الثمانينيات، وكان الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. وحارب إلى جانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية. وبعد غزو العراق عام 2003 انخرط المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الحكومة العراقية، ثم تغير اسمه إلى المجلس الأعلى الإسلامي. وانفصل «فيلق بدر» واستقل عن المجلس وغير اسمه إلى «منظمة بدر» بقيادة هادي العامري ذي العلاقة القوية بالإيرانيين، ولعب دورًا في تدريب المنظمة وتسليحها بواسطة «الحرس».

وكذلك «حركة عصائب أهل الحق»، التي أُسست بعد تقديم إيران الدعم للجماعة التي انشقت عن «جيش المهدي» عام 2006، وعينت قائدًا لها هو قيس الخزعلي. وقد أسهم «حزب الله» اللبناني في تدريب الحركة. ووصفت الولايات المتحدة «عصائب أهل الحق» بأنها اليد المباشرة والفاعلة لـ «فيلق القدس» في العراق، إذ تدين بالولاء لإيران.

وأسس «سليماني» أيضًا «كتائب حزب الله»، إحدى الميليشيات الشيعية المناصرة لإيران. كما أسس «حركة حزب الله» النجباء، التي انشقت عن «عصائب أهل الحق» في أواخر 2012، وعملت تحت قيادة أكرم الكعبي، وهي ميليشيا شيعية تدين بالولاء للمرشد الأعلى الإيراني، وعلى علاقات وطيدة بـ «حزب الله» في لبنان، وقد كان لها دور في تجنيد مقاتلين شيعة عراقيين للحرب في سوريا.

واعتمدت إيران على «فيلق القدس» في تقديم الدعم العسكري لحلفائها، إذ استهدفت إيران من خلال تقديم مختلف أشكال الدعم العسكري تمكين حلفائها عسكريًا وأمنيًا لحين دمجهم سياسيًا في مراحل لاحقة في العملية السياسية داخل بلدانهم. وتجلى هذا الدعم في حالة «حزب الله» في لبنان منذ تأسيسه في الثمانينيات. أما في مساحات التأثير الإيرانية، فقد زادت أهمية الدعم العسكري بشكل كبير والاعتماد عليه بعد الانتفاضات العربية التي اندلعت في 2011، التي ضعفت وانهارت معها دول عربية مثل سوريا والعراق واليمن، فضلًا عن ظهور تنظيم «داعش» في سوريا والعراق.

واستخدمت إيران «فيلق القدس» كأداة عسكرية داخل الدول التي كانت تشهد صراعات مسلحة، في مسارين مرتبطين ببعضهما بعضًا، الأول: هو المساهمة في إنشاء ميليشيات عسكرية مؤيدة لها، والثاني هو التدخل العسكري المباشر بواسطة قوات «فيلق القدس».

وفي هذا الإطار، قام «الفيلق» بتسليح جماعة «الحوثيين» الإرهابية اليمنية، ودعمها عسكريًا، لكي تكون ساحة تصدٍ إضافية للدول التي تشكل تهديدًا استراتيجيًا لسيطرة إيران على شبه الجزيرة العربية.

وعلى مدى سنوات، زوّد «الفيلق» جماعة «الحوثي» الإرهابية بأسلحة إيرانية متطورة، مثل الطائرات دون طيار، والصواريخ الباليستية والمضادة للدبابات والطائرات، طائرات دون طيار، والمروحيات متعددة المحركات، وصواريخ، وقذائف بمختلف أنواعها، ومدافع هاون، وبنادق قنص، وألغام بحرية، وقنابل حشوة متفجرة مشكلة ومقولبة لتركيز طاقة الانفجار على مكان محدد (توضع على القوارب المتفجرة المسيرة)، فضلًا عن التدريبات العسكرية، إضافة إلى المساعدة في المعركة البرية الدائرة على الحدود السعودية.

وبذلك، حولت إيران اليمن إلى حقل تجارب واختبار تشغيلي، من خلال الهجمات «الحوثية» المتكررة على أهداف في عمق السعودية واستهداف نطاقات البنية التحتية الاستراتيجية السعودية، والمطارات، والمنشآت النفطية، والمؤسسات الحكومية، وغيرها. تزوّد إيران الحوثيين بمعرفة واسعة وخبرة عملية في تشغيل أسلحة مختلفة خلال المعارك في مناطق مختلفة، وفي بعض الحالات، يشارك عناصر من الذراع الصاروخية لـ «الفيلق»، وكذلك عناصر من «حزب الله» اللبناني، في تشغيل أنظمة الحوثيين وتدريبهم.

أكذوبة «فيلق القدس»

يقول الكاتب عبد المنعم إبراهيم: في الوقت الذي صرخ سكان القدس، طلبًا للتضامن معهم ضد مصادرة منازلهم في حي الشيخ جراح، ينشغل «فيلق القدس» الإيراني بتدبير الاغتيالات للناشطين والصحافيين العراقيين الشرفاء في كربلاء والبصرة والنجف وبغداد، حيث تعرض الشباب المتظاهرون والمطالبون بخروج إيران من العراق للقتل في الشوارع على أيدي عملاء «الفيلق» في العراق.

ويضيف: إن «فيلق القدس» لا يعدو أن يكون مجرد غطاء سياسي يستخدم القضية الفلسطينية لممارسة أدوار تآمرية ضد الشعوب والأنظمة العربية، فهو غير معني ولا مكترث بما يحدث في القدس وفلسطين من مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي، ولكنه مهتم جدًا بدعم عملائه وميليشياته المسلحة في العراق وسوريا، ومهتم كثيرًا بتهريب الأسلحة والصواريخ والطائرات المسيرة والمتفجرات والألغام إلى الميليشيات «الحوثية» الموالية لإيران في اليمن.. بل ان إسماعيل قاآني قائد «فيلق القدس» أبدى إعجابه وافتخاره بالصواريخ التي يطلقها الحوثيون ضد السعودية.. كما لو كانت القدس تقع جغرافيًا في الرياض أو خميس مشيط أو مطار أبها أو حائل أو جدة أو الظهران!

وحدهم الواهمون في فلسطين والخليج والدول العربية كانوا يراهنون على «فيلق القدس» لتحرير القدس! وهم ظلوا ومازالوا يعتبرون إيران هي المدافع عن الحق الفلسطيني! بينما الحقيقة ان إيران أسست «فيلق القدس» لاحتلال الدول العربية، وتجنيد الخونة العرب في منظمات إرهابية للإطاحة بالحكومات العربية، وتهديد الأمن القومي العربي.

■ المصادر:

1 - مسيرة تطوّر «فيلق القدس» الإيراني منذ عام 1979، موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 3 يونيو/حزيران 2021.

2 - سقوط ورقة التوت عن أكذوبة «فيلق القدس»، موقع أخبار الخليج، 2 أبريل/نيسان 2022.

3 - مسؤول إيراني سابق يكشف أسرارًا عن نشاط فيلق القدس في ليبيا، موقع العربية، 1 يناير/كانون الثاني 2022.

4 - فيلق القدس وتحقيق الرؤية الإيرانية في اليمن، موقع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 15 ديسمبر/كانون الأول 2021.

فضائح «جنرالات الفساد»

ضابط اكتشف تورط «سليماني» و«قاليباف» في فساد بـ 8000 مليار تومان.. فلفقوا له قضية مخدرات!

■■ في فبراير/شباط الماضي، كشف تسجيل صوتي مسرَّب لمحادثة سرية تمت عام 2018، عن مدى تغوّل الفساد داخل مؤسسات «الحرس الثوري» وضلوع شخصيات وجنرالات على أعلى المستويات في هذا الفساد المستشري، من بينهم الرئيس الحالي للبرلمان الإيراني الجنرال محمد باقر قاليباف، والقائد السابق لفيلق القدس الجنرال المغدور قاسم سليماني، ومساعد «الحرس» للشؤون التنسيقية جمال الدين آبرومند، ورئيس منظمة مخابرات «الحرس» حسين طائب، وآخرون من كبار القادة.

وفي التسجيل، قال الجنرال صادق ذو القدر نيا، المساعد الاقتصادي لـ «الحرس»، إن الجنرال «قاليباف» عمدة طهران آنذاك، كان منزعجًا من طرح قضية الفساد المتعلقة بالبلدية وتعاونية «الحرس» عندما تم اكتشاف نقص في أموال المؤسسة بنحو 8000 مليار تومان، وطلب «قاليباف» منه التوقيع على مذكرة تفاهم بنفس القيمة بغية عدم الكشف عن هذه الفضيحة!

وأضاف «ذو القدر نيا» في الملف الصوتي: «قلت له إن هذه التصرفات تعتبر جريمة. جاء قاليباف إلى أمام مسجد بالقرب من منزلي، وقال لي: وقِّع على هذه الورقة. فقلت له: هذه جريمة، إنها تضرك وتضرني وتضر جعفري (قائد الحرس السابق)، أنا لن أوقع».

وكان «ذو القدر نيا» مصممًا على محاسبة «قاليباف» ومحاكمته، لكن مجتبى خامنئي نجل المرشد الأعلى، وحسين طائب رئيس استخبارات «الحرس»، لفقا له قضية مخدرات، حيث كان «ذو القدر نيا» في رحلة من طهران إلى جاكارتا عبر مطار الدوحة، واكتشفت سلطات المطار في أمتعته 4 كيلوجرامات من مخدر الكوكايين!

انكشاف المستور

كان «الحرس الثوري» عند تأسيسه عام 1979

تسجيل صوتي مسرَّب كشف عن مدى تغوّل الفساد داخل مؤسسات «الحرس» وضلوع قادة على أعلى المستويات

مؤسسة ثورية، يعمل المنتسبون لها من أجل توطيد دعائم الدولة الجديدة. غير أن دوام الحال من المحال، فقد تورط عدد كبير من قادة «الحرس» في قضايا فساد شهيرة، أطاحت بهم من مناصبهم، بعد انكشاف المستور، وتبين أن بعض هؤلاء القادة العسكريين رفيعي المستوى كانوا يتاجرون في الخمور والمخدرات على نطاق واسع، وما خفي من فساد هؤلاء القادة كان أعظم.

واستولى «الحرس» بعد ذلك على قطاعات حيوية في البلاد، مثل النفط والغاز والاتصالات والتشييد، حيث يعمل ملايين الإيرانيين تحت حكم إمبراطورية الفساد المالي التي يقودها الجنرالات الكبار.

وقالت صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية في تقرير لها نشرته في سبتمبر/أيلول 2017، إن «الحرس» بات مجبرًا على تقليص إمبراطورية أعماله الإخطبوطية، في وقت يتعرض فيه بالفعل عدد من كبار قادته للاعتقال في إطار محاولات الرئيس السابق حسن روحاني الحد من النفوذ الاقتصادي والمالي لأكبر جهاز أمني في البلاد.

وأكد مسؤول حكومي للصحيفة أن 10 على الأقل من كبار أعضاء «الحرس» تعرضوا للاعتقال في الأشهر الأخيرة من ذلك العام، 2017، فيما أُجبر آخرون على رد الثروات التي تحصلوا عليها من أعمال مشبوهة إلى خزانة الدولة.

وكشف رجل أعمال تعاون مع مؤسسات «الحرس» الاقتصادية والمالية في السابق، أن مدير إحدى الشركات القابضة الكبرى التابعة للحرس تعرض للاعتقال في الأشهر الماضية، وصودرت مقتنيات ثمينة تقدر قيمتها بعدة ملايين من الدولارات كان يحتفظ بها في منزله. كذلك ألقي القبض العام الحالي على ضابط في القوات برتبة عميد يوصف بأنه العقل الاقتصادي المدبر للمؤسسات الضخمة التابعة لقوات «الحرس».

وشرعت الحكومة وقتها في تنفيذ هذه الإجراءات عقب الانتقادات التي أثارها روحاني عن دور «الحرس» في الاقتصاد، حتى أن المرشد علي خامنئي نفسه انتقد «الثروات الطائلة» التي جمعها أعضاء الجهاز.

وأخبر روحاني المرشد بأن «الاقتصاد وصل إلى طريق مسدود، بسبب الفساد الذي استشرى في ظل هيمنة الحرس على مفاصل الدولة الإيرانية، وتحكمه في مقدرات البلاد الاقتصادية».

وبعد مرور شهرين من الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو/أيار 2017 وفوزه بفترة ولاية ثانية، قال الرئيس السابق روحاني بأن الحرس «خلق حكومة تحمل مدفعًا» مما جعل الخوف يتملك من القطاع الخاص، رغم سعي روحاني إلى تحقيق الانفتاح لإيران واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، غير أنه وجد مقاومة من متشددين داخل النظام، وبعضهم جنرالات في «الحرس» ممن يسعون إلى حماية مصالحهم الخاصة.

وهناك بعض الشركات المعروفة بانتمائها لـ«الحرس»، والتي طالتها فضائح فساد في السابق، منها شركة «سدرا إيران ماريتايم إندستريال كومباني» التي تتولى تصنيع شاحنات النفط وتتولى إدارة بعض مشروعات النفط والغاز، وشركة «شهيد رجائي بروفيشنال غروب» التي تعد من كبرى شركات التشييد في إيران.

واقعة فساد كبرى

في أواخر عام 2018، تفجرت واقعة فساد كبرى داخل أروقة بلدية العاصمة طهران بعد أن كشفت شبكة إخبارية معارضة تدعى «إيران وايـر» عن وثائق تتعلق باستيلاء ميليشيات «الحرس» على مساحات واسعة من الأراضي والعقارات تقدر بنحو 40 هكتارا دون سند قانوني.

وأوضحت «إيران وايـر» أن تلك المليشيات استغلت هذه الأراضي الواقعة غربي طهران بغرض تدشين مقرات لها رغم مطالبة «محمد علي نجفي» رئيس البلدية السابق محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري الإيراني السابق، في نهاية العام الماضي باستعادة هذه المساحات مجددا التي استحوذت عليها عناصر المليشيات عنوة.

وكشفت الوثائق عن أن «نجفي» الذي استقال من منصبه بسبب هذه الواقعة، أكد وقتها «تعتيمه على الأمر» خشية تسربه للجهات المعنية حفاظا على سمعة الحرس الثوري، غير أن الأمر قد تفشى وخضع لاستجواب مغلق في مجلس البلدية بسبب تجاهل الرد على مطالباته.

وانضمت تلك الواقعة إلى غيرها من السجلات المتداولة حول أنشطة الحرس المشبوهة، وتدخله في الاقتصاد الحكومي بشكل مطرد، حيث تحتكر كيانات اقتصادية تابعة لقاعدة عسكرية تدعى «خاتم الأنبياء» خاضعة لسيطرة الحرس الثوري على صفقات بمليارات الدولارات لتدشين مشروعات مختلفة في طهران ومدن أخرى.

وفي يناير/كانون الثاني 2019، تكشفت واحدة من أكبر الفضائح المالية في إيـران، تقدر بـ 38 مليار دولار، وتورّط فيها 14 شخصًا من بينهم قادة في «الحرس» الثوري. وكشفت تحقيقات المحكمة الاقتصادية، أن المدير السابق لمصرف «سرماية» وامـرأة من منسوبي «الحـرس»، هما المتهمان الأساسيان في قضية «غسل أموال». واتهمت المحكمة الاقتصادية 14 شخصًا، من بينهم قادة في «الحرس» باختلاس ما يزيد على 7 مليارات دولار، في أكبر فضيحة اختلاس شهدتها البلاد.

من جهة ثانية، واجه رئيس استخبارات «الحرس»، حسين طائب، في أواخر عام 2019، اتهامات من شخصيات مطلعة على مجريات الأمور بإدارة شركات غير قانونية وشبكة لتشويه المعارضين للنظام.

الاتهامات صدرت عن محمد حسين رستامي، وهو صحافي معتقل في أحد السجون الإيرانية، عبر تسجيل صوتي تم تسريبه وقتها، قال فيه إن هناك شبكة تعمل تحت قيادة «طائب»، تدير شركات غير قانونية وتلوث سمعة المعارضين المحتملين البارزين عبر الزج بأسمائهم في فضائح فساد. مشيرًا إلى صلة «طائب» بمؤسسة «ياس القابضة» وهي شركة تابعة لـ«الحرس»، اعتُقل اثنان من كبار مديريها بتهم فساد وتم فصلهما في 2018، مضيفًا أن هذه الشركة كانت لديها عقود ضخمة مع مختلف الكيانات في البلاد.

■ المصادر:

1 - تسجيل يكشف دور سليماني وقاليباف في الفساد بالحرس الثوري، موقع العربية، 11 فبراير/شباط 2022.

2 - فساد الحرس الثوري يغرق إيـران، موقع سكاي نيوز عربية، 14 سبتمبر/أيلول 2017.

3 - اتهامات الفساد تطارد رئيس استخبارات الحرس الثوري الإيراني، موقع الرؤية، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

4 - «إفشاء» فساد «الحرس الثوري» يستنفر البرلمان الإيراني، موقع الشرق الأوسط، 14 فبراير/شباط 2022.

إمبراطورية «الحرس» الاقتصادية

«نيويورك تايمز»:
الدخل السنوي من أنشطة «الحرس» التجارية
فقط يتراوح ما بين 10 إلى 12 مليار دولار

■■ امتلك «الحرس الثوري» خلال العقود الأخيرة إمبراطورية مالية باتت تهيمن على الاقتصاد الإيراني، وتسيطر على أكثر من 815 مؤسسة تجارية شبه حكومية ومساهمة في كافة المجالات. وبهذه الإمبراطورية، يمثل «الحرس» القوة المحركة للاقتصاد الإيراني، والمهيمنة على مفاصله الأساسية، والموجه الحقيقي لأنشطته؛ فلقد ساعد نظام الملالي هذه القوات على إنشاء شركات ومؤسسات كبرى، ترقى وفق تقدير المراقبين إلى درجة تشكيل «كيان اقتصادي موازٍ» داخل إيران.

المصالح التجارية لـ «الحرس» التي تم شحذها بسبب التشوهات الاقتصادية التي أحدثتها العقوبات الأمريكية والدولية على نظام الملالي، تستحق لقب «الإمبراطورية المالية» التي تردع المستثمرين الأجانب عن الدخول في السوق الإيرانية، حيث يستحوذ «الحرس» على عقود النفط والغاز، ويقود اتفاقيات وتحالفات مع الشركات الدولية، مثل شركة «توتال» الفرنسية قبل 2018، ومع الشركات الصينية والتركية والروسية في الوقت الحالي، بعيدًا عن الوزارات ذات العلاقة.

ووفق صحيفة «نيويورك تايمز»، يتراوح الدخل السنوي من أنشطة «الحرس» التجارية فقط ما بين 10 إلى 12 مليار دولار، في وقتٍ يعاني أفراد المجتمع الإيراني من فقر مدقع، وارتفاع نسبة البطالة، كما أن مسؤولًا إيرانيًا كان قد صرح بأن «الحرس» أصبح يسيطر على كبرى الشركات في قطاعات السياحة، والنقل، والطاقة، والبناء، والاتصالات، والإنترنت.

الحكومة «حاملة البندقية»

بدأت سيطرة «الحرس» على الاقتصاد الإيراني عام 1989، وتحديدًا في أعقاب وفاة

يسيطر على 815 مؤسسة تجارية شبه حكومية ومساهمة.. وأكثر من نصف الناتج المحلي الإيراني

موسوي الخميني المرشد المؤسس للنظام، واختيار علي خامنئي مرشدًا جديدًا، حيث تراجع النفوذ السياسي لـ «الحرس»، إلا أن أبواب السلطة والثروة الاقتصادية فُتحت على مصراعيها من خلال استحداث المادة 147 من الدستور الإيراني ونصها: «على الحكومة في زمن السلم أن تستفيد من أفراد الجيش وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة والتعليم والإنتاج، وجهاد البناء، مع مراعاة موازين العدالة الإسلامية بشكل كامل وبما لا يُضر بالجهوزية العسكرية للجيش».

وخلال فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني استفاد «الحرس» من الهدوء بعد الحرب مع العراق، ومن فرص إعادة البناء، لكي يوسع أنشطته الاقتصادية، إلى أن ظهرت الحركة الإصلاحية والتي تمثلت في انتخاب محمد خاتمي رئيسًا للجمهورية (1997 - 2005)، وكان الحرس الثوري ضد هذه الحركة، خاصة وأنه بات حينها يسيطر على ثلث الواردات الإيرانية، من خلال إنشاء 60 مرسى بحريًا على شواطئ الخليج العربي وبحر عمان، و10 مطارات، من ضمنها مطار «بيام» بالقرب من العاصمة طهران.

وذكرت صحيفة «الجارديان» البريطانية في تقرير لها بعنوان «السلطة المالية للحرس الثوري الايراني»، أنه «من المستحيل معرفة نسبة حصة الحرس من الناتج القومي المحلي الإيراني، ولكن التوقعات تشير إلى أنه يتحكم فيما يتراوح بين الثلث والثلثين «مشيرة إلى أن «سيطرة الحرس الثوري على الاقتصاد واضحة، فهو الذي يدير مطار الخميني الرئيسي على الرغم من منح عقد عام 2004 لشركة نمساوية - تركية، إلا أن «الحرس» منذ انتهاء الأعمال سيطر بالقوة على المطار، بذريعة أن تشغيله من قبل أجانب يعرض البلاد للخطر».

وفي التقرير نفسه، كشف الدكتور علي أنصاري خبير الشؤون الإيرانية في جامعة سانت أندروز البريطانية، عن حجم وتأثير الحرس في الاقتصاد الإيراني قائلا إن «انخراط هذه المؤسسة في مجال الأعمال بهذا الحجم قد غير صورتها التي لم تعد تقارن بما كانت عليه خلال الأعوام الأولى للثورة الإيرانية».

وتجددت سياسة خصخصة الاقتصاد في عهد الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد (2005 - 2013)، فتمكن «الحرس» الثوري من إبرام العديد من الصفقات والفوز بعقود بلغت مليارات الدولارات من الدولة في مجالات عدة، أبرزها النفط والغاز ومد الطرق وبناء السدود، حتى أن الإيرانيين باتوا يطلقون على قوات «الحرس» اسم «الحكومة الموازية حاملة البندقية»!

اقتصاد بلا رقابة

سيطرة «الحرس» على منابع الاقتصاد في إيران، وصعوبة الرقابة عليه ومحاسبته، كان دافعًا قويًا لانتشار الفساد بين عناصره، وحرصهم على تحقيق ثروات وأموال طائلة على حساب باقي فئات الشعب، ما كان سببًا رئيسًا لرفض المجتمع الإيراني لهذا النفوذ الداخلي لقوات «الحرس»، خاصةً أنه انتقل من مجرد كونه قوة عسكرية تحمي الثورة ومبادئها، إلى إمبراطورية صناعية لها نفوذ سياسي واقتصادي وإعلامي واسع النطاق.

كما أن أنشطة «الحرس» العسكرية والإرهابية خارج إيران، كانت من الأسباب الرئيسية في تفشي الفقر داخل البلاد؛ نظراً للتكلفة الباهظة التي تتحملها الخزانة الإيرانية، بحسب بعض الأرقام التي تنشرها مواقع إيرانية، وبالتالي فإن الاقتصاد الإيراني حالياً قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، بسبب هيمنة الحرس، وتصرفه في منابع الاقتصاد كيفما شاء.

وإمعانًا في السرية تجري نشاطات «الحرس» الاقتصادية تحت إشراف شخصي للمرشد علي خامنئي، ولا يرفع عنها تقارير للحكومة ولا البرلمان والمؤسسات الرقابية، وبالتالي يتغول الفساد داخل هذه المؤسسة بشكل غير مسبوق.

ويعاني الاقتصاد بفعل «الحرس» الذي يستحوذ على أكبر المؤسسات الاستثمارية في البلاد، بحجة محاربة التغول الغربي للسيطرة على الاقتصاد. من ناحية أخرى لا يدفع الحرس الثوري «ضريبة» بينما تُفرض الضرائب على بقية الشركات، بواقع فارق التكلفة والبيع؛ لذلك حتى الاتفاق النووي من الناحية الاقتصادية يتلاشى في ظل مركزية القرار غير معروف التوجه وغياب الرؤية الحقيقية للاستثمار الذي يصارع نفسه في ظل استحواذ «الحرس» على مقدرات البلاد.

ويسيطر «الحرس» بالفعل على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الإيراني من خلال شبكة من شركات وهمية، وهو كيان إرهابي ينبغي تصنيفه في القائمة السوداء خصوصا أن هذه الحالة تزداد سوءا.

وفي عام 2007 طالب خامنئي بالإسراع في تنفيذ سياسات «الخصخصة» الاقتصادية المبنية على تعديل المادة 44 من الدستور الإيراني، إلا أن «الحرس» استغل ذلك الطلب بفرض هيمنة أكبر على الاقتصاد ما جعله يسيطر على ما يقرب من 40% من اقتصاد البلاد.

وتؤكد دوائر المعارضة الإيرانية أن تنامي نفوذ «الحرس» وتصاعد قوته الاقتصادية بات السبب الأول لانتفاضات الشباب الإيراني المستمرة، خاصةً أن مسؤولي تلك المؤسسة وذويهم يحصلون على كافة الامتيازات، فيما يعاني الشعب فقرًا غير مسبوق.

وفي يناير/كانون الثاني 2018، وصل الأمر حد أن المرشد علي خامنئي أمر «الحرس الثوري» بتخفيف قبضته على الاقتصاد، مثيرًا احتمال تخصيص مؤسسات ضخمة تابعة لـ «الحرس» وبالنأي عن النشاطات الاقتصادية غير المرتبطة مباشرة بعملهما، عبر مؤسسة «خاتم الأنبياء» للتشييد، والتي تضم وحدها 135 ألف موظف، ينشطون في التنمية المدنية وقطاعَي النفط والدفاع.

■ المصادر:

1- بيزنس الحرس الثوري الإيراني.. الاستثمار الفاسد، موقع العين، 14 يناير/كانون الثاني 2021.

2 - كيف يسيطر الحرس الثوري على اقتصاد إيران؟ موقع مجلة البيان، 25 مايو/أيار 2020.

3 - تعرف على الإمبراطورية الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني، موقع العربية، 4 يناير/كانون الثاني 2018.

4 - «ثوار ولكن لصوص».. سنوات من الثورة والفساد المستمر في إيران!، موقع رؤية، 12 فبراير/شباط 2022.

«الحرس».. عصب المشروع الإيراني

لعب دورًا رئيسيًا منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي في «تصدير الثورة» الإيرانية إلى الخارج

■■ يُعد «الحرس الثوري» بكل المقاييس، عصب المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. فهذه القوات، وما يرتبط بها من ميليشيات طائفية مسلحة وتنظيمات إرهابية في منطقة الشرق الأوسط، هي «رأس الحربة» في تنفيذ هذا المشروع التوسعي العدواني، الرامي إلى إنشاء «إيران الكبرى» المتحكمة في مصائر جيرانها العرب، والتي من شأنها أن تُعيد أمجاد الإمبراطورية الفارسية القديمة!

ولقد لعب «الحرس» منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي دورًا رئيسيًا في «تصدير الثورة» الإيرانية إلى الخارج، حينما دعا موسوي الخميني، زعيم الثورة، صراحة إلى «تصدير الثورة» تحقيقًا لأحد بنود الدستور الذي وضعه النظام عام 1979 بعد الثورة مباشرة، والذي نصّ على أن «تكون إحدى مهام الحرس الثوري القتال بغرض توسيع حكم الشريعة الإسلامية في العالم».

هذه الأهداف المعلنة، أعاد التأكيد عليها قائد «الحرس» السابق، الجنرال محمد علي جعفري، في مارس/آذار 2019، حينما كشف بوضوح أن قواته دربت 200 ألف مسلح على مدار 8 سنوات من القتال في سوريا والعراق، ودافع عن حضور إيران الإقليمي في سوريا والعراق، ليؤكد أن «الحرس» يمثل أهم الأدوات لتنفيذ مشروعها الطائفي والتوسعي في المنطقة، كاشفًا عن طبيعة الدور الكبير الذي تقوم به قوات «الحرس» والميلشيات الشيعية المرتبطة بها، في تنفيذ مشروع إيران الإقليمي للتمدد والسيطرة.

مشروع «الحرس» التدميري

يعتبر «الحرس» الذراع الأقوى لصناعة وتنفيذ

يمتلك مصادر عديدة للقوة تتيح له هامشًا كبيرًا من التحكم في مسارات السياسية الداخلية والخارجية

السياسة الخارجية الإيرانية، ولقد مكنّه دوره في تصدير الثورة من تأكيد مكانته وأهميته في الأمن القومي الإيراني. وتحظى وزارة الخارجية باهتمام خاص لدى «الحرس» لكونها أحد أهم مراكز صنع قرار السياسة الخارجية. وقد كان لبعض مسؤولي الخارجية الإيرانية من المحسوبين على «الحرس» بصمات واضحة فيما آلت إليه علاقات إيران الخارجية خلال السنوات الماضية. ومن المعلوم أن الجنرال المغدور قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» كان يلعب دورًا أساسيًا في اختيار السفراء الإيرانيين لدى دول العالم.

كما يُعد «الحرس» أقوى مؤسسة في النظام الإيراني، حيث يمتلك مصادر عديدة للقوة تتيح له هامشًا كبيرًا من المناورة والحركة والتحكم في مسارات السياسية الداخلية والخارجية لإيران. ويعتبر الذراعَ العسكرية والاقتصادية والاستخباراتية للمرشد علي خامنئي، ومن خلاله يسيطر على الدولة سيطرة كاملة.

وبذلك، يمكن اعتبار «الحرس» هو العصب الأساسي للمشروع الإيراني، وتجذره في الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في إيران يشكل مسألة «هوية» مشروع تصدير ورعاية الثورة، وبناء الأذرع المتطرفة عبر الميليشيات، وحالة الدولة داخل الدولة.

ويُعول النظام الإيراني كثيرًا على «الحرس» وميليشياته العسكرية وأذرعه الخارجية في تنفيذ استراتيجيتها للتمدد الإقليمي، ولهذا بدأت إيران تولي اهتمامًا في العقدين الماضيين بالاستثمار في إنشاء ميليشيات متعددة الجنسيات، تدين بالولاء الطائفي لها، لكي توظفها متى أرادت.

ويعتمد مشروع «الحرس» التدميري والتخريبي في المنطقة بالأساس على نشر الطائفية، وتأسيس الميليشيات العقائدية المسلحة المرتبطة بإيران، والتي تتلقى مختلف مظاهر الدعم، وبالتحديد عبر الخدمات والتسهيلات التي يقدمها «فيلق القدس» للجهاد الخارجي، وهو ذراع الحرس الثوري في العمل خارج الحدود الجغرافية للدولة، وهذا الجهاز يقدم الدعم المالي، واللوجستي والإعلامي، مع توفير السلاح والتدريب والإسناد الميداني، للميليشيات المسلحة التابعة لإيران، والتي تم إنشاؤها بقرار إيراني على أعلى مستويات القيادة السياسية. ومهمة هذه الميليشيات العمل على تحقيق الهدف النهائي وهو فرض السيطرة الإيرانية غير المباشرة على هذه الدول المستهدفة.

إعادة كتابة التاريخ

حاولت إيران توظيف أحداث ما يسمى «الربيع العربي» في الترويج لنموذجها الثوري، وسعت إلى الترويج لفكرة أن الفوضى والاضطرابات التي عمت بعض الدول العربية عام 2011، تعد امتدادًا للثورة الإيرانية، أو «صحوة إسلامية» في المنطقة، كما أطلق عليها المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي. ومنذ هذه الأحداث، سعت إيران إلى التمدد طائفيًا وسياسيًا في المنطقة، وحاولت استغلال سقوط بعض الأنظمة العربية لاكتساب أرضية جديدة في الإقليم والترويج لما يسمي «النموذج السياسي الإيراني». وكان «الحرس» هو الأداة لتنفيذ مشروع إيران التوسعي.

وإلى ذلك، لعب «الحرس» لعبة طويلة الأمد، هدفها ضرب أكبر عدد من الدول العربية، وإضعاف حكوماتها، واختراق مجتمعاتها، من أجل خلق بيئة ملائمة لتصدير الثورة ونشر المذهب والعقيدة وإعادة كتابة التاريخ من جديد. فهذه مجموعة عقائدية صلبة وحقيقية ثابرت للاستحواذ على النظام ونجحت. تقدم المشروع كثيرًا في المشرق العربي، والتركيز في المرحلة المقبلة سيكون على الخليج العربي وبشراسة غير مسبوقة. ولا أحد في إيران يلعب في هذا الملف الخطير سوى «الحرس».

ومن اللافت للنظر، أن الدول العربية التي غزاها الإيرانيون على جناح «الحرس» باتت معظمها مدمّرة وتفتقد البنية التحتية، فضلًا عن اعتبارها من الدول الأكثر تخلفًا وفقرًا في العالم، إذ أصبحت شعوب تلك الدول تحت خط الفقر بدرجات مرعبة، فضلًا عن انعدام الأمن والأمان لمواطني تلك البلدان، ليترافق ذلك مع عدم وجود استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي وتفكيك المؤسسات الرسمية لتلك الدول، إضافة إلى تفكيك جيوش هذه الدول، وربط قادتها بـ«الحرس»، وإحداث تغيير عميق في البنية الديموغرافية لمجتمعات تلك الدول بشكل غير مسبوق.

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت إيران ماضية حتى هذه اللحظة في تنفيذ مخططاتها تجاه المنطقة العربية، معتمدة على عوامل عدة، أهمّها الاستفادة القصوى من عدم استقرار الدول العربية، بعد الغزو الأمريكي للعراق، وما تبعه من ثورات «الربيع العربي» التي سخّرت إيران جزءًا منها لمصالحها، معتمدة على حلفائها في المنطقة وأشقائها في العقيدة: «الإخوان المسلمين» في سوريا ومصر والعراق واليمن، الذين ثبت أنهم جزء فاعل في «الفوضى الخلاّقة»، ولا ننسى دورهم في تسهيل مهمة تنفيذ مخططات «الحرس»، وما فعله بشار الأسد ونوري المالكي وحسن نصر الله خيرُ دليل على ذلك.

وبهذا يمكن القول إن إيران وحلفاءها يسعون إلى تغيير وجه المنطقة إلى الأبد، كلّ يعمل لمصالحه الخاصة، لتبقى شعوب المنطقة هي الخاسر الأكبر من هذه المخططات التي يقودها «الحرس»، نتيجة التشتت الحاصل في مواقف النُخب السياسية العربية، وارتماء تلك النخب في أحضان الفرقاء، مهتمين بتحقيق مصالحهم الشخصية أو الحزبية الضيقة، على حساب دماء وأشلاء الشعوب العربية وضبابية مستقبل أبنائها وضياع شبابها بين مهجّر ومعوّق وجاهل، ليتحقق الحلم الإيراني، وما وراءه من أهداف خطيرة، تتمثل في عودة العرب إلى القرون الوسطى، وإعادة إغراقهم في الحروب البينية، وترسيخ الجهل والتخلف والتمزق بين مكونات مجتمعاتهم.

■ المصادر:

1 - دور الحرس الثوري في تنفيذ مشروع إيران التوسعي في المنطقة، موقع درع الوطن، 7 مايو/أيار 2019.

2 - إيران هي «الحرس الثوري»، موقع الشرق الأوسط، 25 مارس/آذار 2022.

3 - من الحوثي لـ «الحرس الثوري»: مأزق المجتمع الدولي، موقع الشرق الأوسط، 29 مارس/آذار 2022.

«الحرس» في أمريكا اللاتينية.. مخدرات واغتيالات

"فيلق القدس» يشن هجمات على المصالح الأمريكية في القارة اللاتينية ويبني علاقات مع شبكات غسل الأموال

■■ مثلّت أمريكا اللاتينية، بالنسبة لنظام الملالي على مدار عدة عقود، ساحة حرب حقيقية، و«حديقة خلفية» للهجوم على الولايات المتحدة. وبدأ الملالي العمل مبكرًا في القارة عبر عناصر «الحرس الثوري» الذين تم بثهم في البعثات الدبلوماسية، أولًا في كوبا ونيكاراجوا، اللتين كانتا في السابق على عداء مستحكم مع الولايات المتحدة، ثم وصلت هذه العناصر بمرور السنين إلى عمق القارة، في دول مثل فنزويلا وتشيلي، وذلك للبحث أيضًا عن بقاع جديدة تستوعب أيديولوجية «تصدير الثورة» ومناهضة «الاستكبار العالمي» المزعوم.

وبناء على هذه المعطيات، نشط «الحرس» في بلدان أمريكا الجنوبية لكسر عزلة إيران الاقتصادية، ومن أجل الالتفاف على العقوبات الأمريكية ضد طهران، وسعى «الحرس» لتهريب الصادرات الإيرانية إلى دول مثل فنزويلا مستغلًا الخلاف الأمريكي مع الرئيس نيكولاس مادورو.

وانتهج «الحرس» بدءًا من عام 2012 طرقًا وتكتيكات جديدة لتوسيع نطاق عملياته وقدراته في أمريكا اللاتينية، ومنها أن العملاء قد يمارسون نشاطهم سرًا كدبلوماسيين في السفارات الإيرانية، أو في وظائف أخرى في الشركات مثل الخطوط الجوية الإيرانية، أو فروع البنوك الإيرانية، أو حتى في شركات القطاع الخاص، ولذلك اتسع نشاط

محاولة اغتيال السفير السعودي لدى واشنطن في أكتوبر 2011 تم تنفيذها بمساعدة عصابة «زيتاس» المكسيكية

«الحرس» خلال الأعوام الأخيرة، ليشمل دولًا أخرى مثل البرازيل والأرجنتين وتشيلي.

شبكات تهريب إيرانية

في منتصف عام 2020، بدأ «الحرس» يؤسّس لموطئ قدم تجاري في فنزويلا التي تعاني أزمة اقتصادية خانقة، مستغلًا العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، حيث نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» في يوليو/تموز 2020، تحقيقًا كشف عن أن تكتلًا إيرانيًا يملكه «الحرس»، وهو مرتبط ببرنامج الصواريخ الخاص، يؤسّس أماكن خاصة لبيع السلع بالتجزئة في فنزويلا، ما يُعمّق من تورّط طهران مع حكومة مادورو.

وكشف تقرير لـ «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي» في ديسمبر/كانون الأول 2008 أن هناك تعاونًا خفيًا بين البلدين في مجال تخصيب اليورانيوم، وقدر التقرير أن فنزويلا لديها 50 ألف طن من اليورانيوم يتم تخصيبه في إيران، كما وقعت إيران مع فنزويلا العديد من الاتفاقيات في مجالات التجارة والبنوك والنفط والغاز الطبيعي، إلى جانب مجالات التنمية الزراعية والبتروكيماويات، وفي عام 2009 أسست إيران البنك الدولي للتنمية في فنزويلا لدعم الصادرات، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة «ذراعًا تمويلية للجماعات الإرهابية».

تولى عملاء من «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري، القيام بعمليات إرهابية ضد المعارضين الإيرانيين المقيمين في أمريكا اللاتينية، ورصدت المخابرات الأمريكية في تقرير لها صدر في 18 يوليو/تموز 2017 أن عناصر من «الحرس» قاموا بمراقبة على مدار الساعة للمعارضين الإيرانيين، سواء المقيمين بشكل دائم في دول أمريكا اللاتينية، أو الذين يقيمون في مناطق أخرى خاصة في أوروبا وأمريكا، وقاموا بزيارات إلى دول مثل نيكاراجوا وكوستاريكا وهندوراس والبرازيل والأرجنتين،

وتتمثل مهمة «فيلق القدس» أيضًا، ضمن هذا الإطار، في إقامة علاقات مع شبكات استخباراتية معارضة للنفوذ الأمريكي، من أجل شن هجمات على المصالح الأمريكية هناك، وبناء علاقات مع تجار المخدرات وشبكات غسيل الأموال وتجارة السلاح غير الشرعية، فضلًا عن فتح أسواق جديدة لتوريد النفط الإيراني المهرب، خارج إطار العقوبات الدولية على طهران، بالإضافة إلى فتح منافذ جديد لدعم وتمويل برامجها الصاروخية، من خلال علاقاتها الغير رسمية مع دول القارة.

وتبنى «الحرس» خططًا ممنهجة على مدار عقود طويلة، لإقامة وزرع نقاط وعملاء استخباراتيين باستخدام السفارات والقنصليات الإيرانية الرسمية، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية، والدينية، والثقافية كغطاء لشبكتهم الإرهابية والإجرامية، وكشفت خلاصات توصلت إليها لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ الأمريكي في يناير/كانون الثاني 2018 عن تنامي وجود «فيلق القدس» في قيادة التحركات الإيرانية ذات الصلة بالمقذوفات والقدرة النووية، في أمريكا اللاتينية، خاصة في فنزويلا.

وتم الكشف عن شبكات إيرانية تعمل في أمريكا اللاتينية مع تجار مخدرات، ومهربي سلع استهلاكية، ومزيفون، وغاسلي أموال يستخدمون شركات صرافة.

كما عمل «الحرس» على تدشين علاقات خاصة بين إيران وبين الدول التي تناهض الولايات المتحدة مثل فنزويلا وكوبا، وسبق للزعيم الكوبي فيدل كاسترو أن زار إيران في مايو/أيار 2001، وزادت طهران من الاتفاقيات الثنائية، وتعاظم وجود عملائها من وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية، والحرس الثوري، وفيلق القدس.

من جهة ثانية، دعم «الحرس» المؤسسات والكيانات التي تعمل على تجنيد العملاء والإرهابيين لصالح طهران في أمريكا اللاتينية، مثل «بيت أمريكا اللاتينية» الذي يدعم ممارسات العنف والقمع في هذه القارة، وسبق أن استضاف بيت أمريكا اللاتينية رئيس نيكاراجوا دانيال أورتيجا.

التعاون الخفي

في إفادة أمام جلسة استماع بمجلس النواب قدمها إيمانويل أوتو لانجي الزميل المشارك في «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية» في يونيو/حزيران 2016، أكد أن «حزب الله» وعناصر أخرى تابعة للحرس الثوري عمقوا وجودهم وسط 7 ملايين شخص من أصول عربية يعيشون في البرازيل، بالإضافة لتحركات عناصر «الحرس» في المثلث الحدودي بين باراجواي والأرجنتين والبرازيل، لتمكين إيران من رسم خريطة جديدة لعملياتها اللوجستية هناك.

ونظرت الولايات المتحدة، تاريخيًا، إلى هذا المثلث الحدودي باعتباره ملاذًا آمنًا لتحالف «الحرس» و«حزب الله» اللبناني، وقد فتحت فنزويلا أبوابها أمام إيران والحزب، حتى أصبحت قاعدة عملياتها الأمامية في نصف الكرة الغربي، كما تدير إيران الكثير من أنشطتها العلنية والسرية انطلاقًا من فنزويلا، وهو ما يجعل الحفاظ على هذه العلاقة أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للمصالح الإيرانية.

وفي هذا الإطار، كشفت بعض التقارير الاستخباراتية الأمريكية عن وجود معسكر تدريب لـ «الحرس» في جزيرة مارغريتا قبالة ساحل الكاريبي في فنزويلا، فضلًا عن إصدار بعض المسؤولين الفنزويليين ومن بينهم طارق العيسمي وزير الصناعة الفنزويلي السابق، جوازات سفر لأعضاء من «حزب الله» يمكن استخدامها للدخول إلى الولايات المتحدة.

هذا إلى جانب الاستفادة من علاقات التحالف مع جماعات الجريمة المنظمة في تسهيل ارتكاب جرائم إرهابية، وتشير بعض التقارير إلى أن محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن في أكتوبر/تشرين الأول 2011. تم تنفيذها بمساعدة عصابة الاتجار بالمخدرات المكسيكية «زيتاس»، علاوة على وجود تقارير تفيد بأن أعضاء من عصابة «سينالوا» المكسيكية قد تلقوا تدريبات على تصنيع الأسلحة والمتفجرات في إيران.

ويقول الباحث الأمريكي جوزيف هوميري، إن «الخطة الإيرانية في أمريكا اللاتينية تقوم على مستويات ثلاثة، المستوى الأول يهتم باللوجيستي والدعم، والثاني بالتنفيذ، والثالث بالسياسة. وتحتل الخلايا السياسية أهمية خاصةً بما أنها تعمل بلا هوادة على شراء ولاء وتفهم القيادات السياسية والأمنية والإعلامية المختلفة في دول القارة، حتى تضمن تعاطفها ومساندتها، عند حدوث أي هجوم أو ضربة إرهابية، فتضيع خيوط كثيرة يُمكن أن تربط بين إيران والأحداث التي تقع في هذه الدولة أو تلك».

■ المصادر:

1- الحرس الثوري الإيراني يجد موطئ قدم في فنزويلا... هذه نشاطاته، موقع حضريات، 6 يوليو/تموز 2020.

2- أمريكا اللاتينية.. الملعب الخلفي لـ«الحرس الثوري» الإيراني، موقع البيان، 21 أبريل/نيسان 2019.

3- الدور الإيراني في أمريكا اللاتينية... الأهداف والتداعيات، موقع المجلة، 12 أغسطس/آب 2019.

رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب.. الرسالة الخاطئة

إزالة «الحرس» من القائمة الأمريكية للإرهاب يمثّل تنازلًا استراتيجيًا قد يغيّر قواعد اللعبة في الشرق الأوسط

■■ يواجه الرئيس الأمريكي جو بايدن اعتراضات متنامية من الحزبين «الجمهوري والديمقراطي» على قراره المحتمل القاضي بإزالة «الحرس الثوري» الإيراني من قائمة الإرهاب. وأكدت غالبية أعضاء الكونجرس الأمريكي عدم موافقتها على رفع العقوبات المفروضة على إيران بشكل عام، إثر انضمام عدد من الديمقراطيين إلى الجمهوريين، محذرين من أن رفعها سيعطي طهران موارد مالية كبيرة، قد تساعدها على المضي قُدما في سياساتها المزعزعة للاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

وأدرجت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب «الحرس» على قائمة الإرهاب عام 2019، بعد نحو عام من قرار «ترامب» الانسحاب الأحادي من الاتفاق المبرم بين إيران والقوى الغربية الكبرى في 2015.

ويرى المراقبون أن رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب الأمريكية، سيؤدي إلى ضخ أموال كثيرة في خزائن هذه القوات، ما يمكن أن يكون حافزًا لتوسيع أنشطتها العدوانية في الشرق الأوسط والعالم. كما سيعزز ذلك مواردها المالية، ويوسع قدرتها التشغيلية، ويزيد من قوتها السياسية ونفوذها الإقليمي.

القرار سيعطي طهران موارد مالية تساعدها على المضي في سياساتها المُزعزعة لاستقرار المنطقة برمتها

تغيير قواعد اللعبة

القرار الأمريكي المحتمل، يعني أيضًا رفع القيود عن تحركات أعضاء «الحرس»، وسهولة تدفق المعاملات المالية، والدعم المادي المقدم من هذه المؤسسة الإرهابية راعية المشروع التوسعي لإيران، لتغذية حالة العسكرة وانتهاك السيادة، لكن الأهم بالنسبة لطهران، رغم قدرتها سابقًا على الالتفاف بمرونة كبيرة على قرار حظر «الحرس» هو أن تستفيد من إعادة تسويق سياساتها للمستثمرين الجدد والأفواه المفتوحة لتدفق النفط من الدول إلى الشركات، وبالتالي تصبح مسألة العقوبات ضد السلوك المهدد للدول والممارسات الإرهابية ورعاية الميليشيات، جزءًا من خسارات الولايات المتحدة في ظل ارتباك إدارتها، كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية التي تشعر بالعجز أمام توقف إمدادات الطاقة من روسيا.

وحسب المراقبين، ستستفيد الميليشيات الشيعية التابعة أو الحليفة لـ «الحرس» في العراق وسوريا ولبنان واليمن من هذا الوضع، الأمر الذي قد يجعل رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب الأمريكية تنازلًا استراتيجيًا قد يغيّر قواعد اللعبة في الشرق الأوسط برمته، وسيكون بمثابة «رسالة خاطئة» لأعداء أمريكا وحلفائها على السواء.

وفي محاولة لحث إدارة «بايدن» على عدم رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب، يؤكد أنصار الحزب «الجمهوري» أن ذلك سيكون له تأثير على تقويض مصداقية العقوبات الأمريكية بصفة عامة. فمن الآن فصاعدًا، ستبدو هذه العقوبات «قابلة للتفاوض حسب الظروف»، معتبرين أن ذلك سوف يبعث برسالة خاطئة إلى روسيا التي أصبحت آخر الخاضعين لعقوبات واشنطن.

وعلى مستوى الداخل الإيراني، أدت العقوبات على طهران بصفة عامة إلى تقوية سيطرة «الحرس» على مقدرات إيران، لدرجة أن هناك وجهة نظر مفادها أن «الحرس» غير متحمس لرفع العقوبات عنه مقابل إحياء الاتفاق النووي، لأنه يفضل ما يسميه «اقتصاد المقاومة» القائم على العزلة عن الغرب والاعتماد الذاتي، مع محاولات التهريب، وهو الوضع الذي يعزز قبضته الأمنية والاقتصادية على البلاد.

أنشطة إيران الخبيثة

تجد الإدارة الأمريكية صعوبة في تمرير هذا القرار المحتمل، ولكنها استفادت من الضجة المحيطة به، فبدلًا من مواجهتها للاعتراض الأساسي من قبل (إسرائيل) ودول الخليج و«الجمهوريين» الذي يركز على رفض إحياء الاتفاق النووي مع إيران، أصبحت الجهود الأساسية لهؤلاء موجهة للاحتجاج على فكرة رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب، الأمر الذي قد يجعلهم أقل اعتراضًا إذا تم إحياء الاتفاق، مع إبقاء «الحرس» الثوري في قائمة الإرهاب.

ويقول الباحث الأمريكي ماثيو ليفيت، إن «إيران تمسكت خلال المفاوضات النووية بأن يبقى التركيز منصبًا على أنشطتها النووية وحدها، وليس على مشاركتها في الإرهاب وانتشار الصواريخ وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمويل غير المشروع والأنشطة الخبيثة الأخرى في المنطقة. وطالما بقيت الأمور على هذا المنوال، يجب على الولايات المتحدة ألا توافق على تخفيف أي عقوبات تتعلق بالإرهاب. وإذا كانت إيران تريد فتح ملف تصنيفاتها على قوائم الإرهاب، فيجب توسيع المفاوضات لتشمل أنشطتها الإقليمية الداعمة للإرهابيين، وإلا فإن شطب التصنيف على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية قبل أوانه قد يقوّض فعالية العقوبات الأخرى غير النووية».

ويضيف أنه، «لحماية مصداقية سلطات العقوبات الأمريكية في جميع أنحاء العالم، على واشنطن تخفيف العقوبات المتعلقة بالإرهاب فقط، ردًا على التغييرات في دعم إيران للإرهاب، وليس كمنفعة جانبية لاتفاق نووي. ويعني ذلك أنه لا ينبغي إزالة «الحرس» من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، حتى يتوفر دليل على أنه قد أوقف أنشطته الإرهابية، وهي عتبة لم تستوفها الوعود الغامضة بـ «وقف التصعيد» بشكل شبه كامل. إن شطب التنظيم من القائمة، بينما يستمر بالانخراط في أعمال إرهابية واسعة النطاق، يمكن أن يخلق تصورًا بأن العقوبات الأمريكية ليست أدوات فعالة لتغيير السلوك العدائي، بل أدوات سياسية يتم استخدامها كيفما ترتأي إدارة معينة».

والأهم من ذلك، وفق الباحث، أن إلغاء التصنيف على قائمة «المنظمات الإرهابية الأجنبية» قد يمثل مشكلة خطيرة من ناحية توجيه الرسائل السياسية. فشركاء وحلفاء أمريكا في المنطقة، وخاصة دول الخليج، القلقون بشدة من أن يؤدي الاتفاق النووي إلى تقوية إيران، في الوقت الذي يُنظر إلى دور الولايات المتحدة بأنه آخذ في التراجع من المنطقة. وهم يخشون على وجه الخصوص من أن تزيد طهران من دعمها لوكلائها الإرهابيين في جميع أنحاء المنطقة إذا تدفقت الأموال على طهران من تخفيف العقوبات، مما يتسبب في مزيد من زعزعة الاستقرار.

وفي الوقت الذي يعمل فيه كبار ضباط «الحرس» في السفارات الإيرانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وفي أعقاب تولّي الحكومة المتشددة للرئيس إبراهيم رئيسي زمام السلطة في إيران العام الماضي، من المرجح أن تزداد قوة «الحرس». لذلك، يَعتبر حلفاء الولايات المتحدة أن الوقت ليس مناسبًا على الإطلاق لتخفيف الضغط عن التنظيم من خلال شطبه من القائمة.

وعلى الرغم من كل ما يقال من تبريرات في واشنطن، ومنها أن رفع «الحرس» من قوائم الإرهاب هو جزء من القبول بالشروط الإيرانية، لكنها مشروطة بتعديل السلوك في المنطقة والالتزام بوقف التصعيد، إلا أنها لا تعبر إلا عن حالة من الهشاشة والضعف في هذا التوقيت، مقارنة بالمحاولات المستميتة لتركيز الاهتمام على العملية العسكرية في أوكرانيا، والخوف من تبعاتها على الصعود الصيني ونتائجه الجيوسياسية المحتملة.

■ المصادر:

1 - تستهدف حتى الطعام.. كيف سيتغير الشرق الأوسط إذا رفعت أمريكا الحرس الثوري من قائمة الإرهاب؟، موقع عربي بوست، 29 مارس/آذار 2022.

2 - لا تشطبوا «الحرس الثوري» الإيراني من قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية"، موقع معهد واشنطن، 21 مارس/آذار 2022.

3 - من الحوثي لـ«الحرس الثوري»: مأزق المجتمع الدولي، موقع الشرق الأوسط، 29 مارس/آذار 2022.

4 - بايدن متردد في رفع «الحرس» الإيراني من قائمة الإرهاب، موقع سواح برس، 3 أبريل/نيسان 2022.

«حرس ثوري» مصري.. بتوقيع «الإخوان»

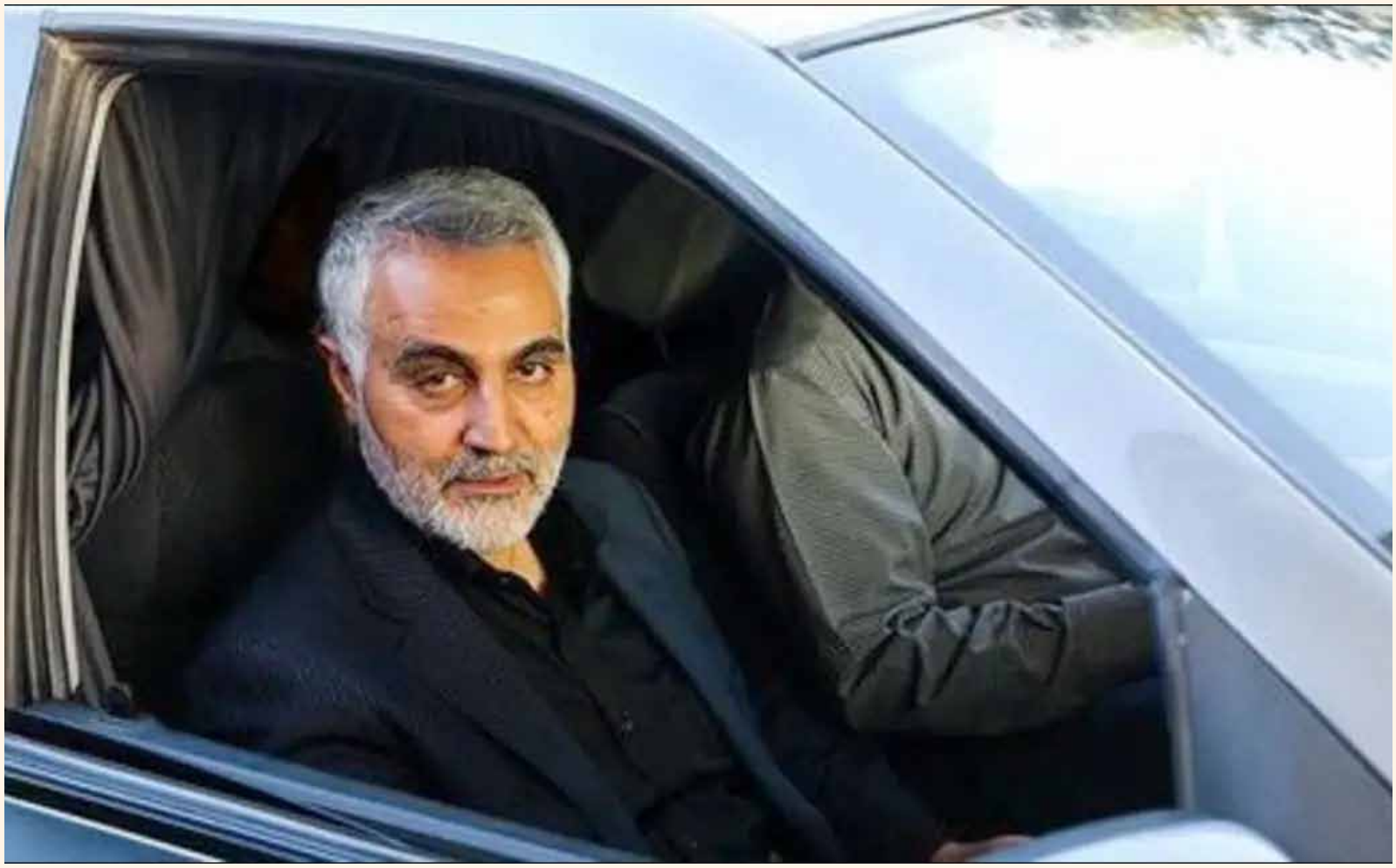

■■ في أحد مشاهد مسلسل «الاختيار 3» المعروض حاليًا، يعطي أحد عناصر المخابرات المصرية مديره في العمل (الضابط أحمد عز)، مظروفًا يتضمن تفاصيل الاجتماعات التي رصدها، وفيها يلتقي قيادات جماعة «الإخوان» مع عناصر أجنبية بهدف تكوين ميليشيات مسلحة تتلقى تدريبها في سوريا، لتصبح جاهزة للعمل في مصر. وتكون مهمة هذه الميليشيات هي الإحلال التدريجي محل أجهزة الأمن، المتمثلة في الداخلية والمخابرات والجيش، فما كان من ضابط المخابرات إلا أن قال له بالحرف الواحد: «كده هما عاوزين يعملوا حرس ثوري»!

وحسبما جاء في إحدى حلقات المسلسل، فإن جماعة «الإخوان»، وخاصة خيرت الشاطر، نائب المرشد وقتها، سعت إلى تكوين ميليشيات مسلحة على غرار «الحرس الثوري»، لقناعتها التامة أن المواجهة مع الجيش والشرطة قادمة لا محالة.

واعترف أمير حسين عبد اللهيان، مساعد رئيس البرلمان الإيراني للشؤون الدولية وقتها، وزير الخارجية حاليًا، بتبادل الزيارات خلال حكم جماعة «الإخوان»، وذلك في محاولة من الجماعة لاستنساخ «حرس ثوري» مصري، يتولى مهمة مواجهة «الدولة العميقة» مُمثلة في الجيش والشرطة.

وفي منتدى تحت عنوان «دور سليماني في أمن واستقرار المنطقة والعالم»، عُقد في فبراير/شباط 2020، كشف عبد اللهيان عن زيارته إلى مصر عام 2012، قائلًا: «في ذروة التطورات بمصر 2012 وبعد انتخاب مرسي وهو من الإخوان ذهبت إلى مصر، وتقرر أن تزور الحلقة المقربة من مرسي إيران، حيث أتوا ووقعوا اتفاقيات معنا».

وأضاف عبد اللهيان أن «الوفد المصري عندما زار طهران طلب لقاء قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» حينها، ولو لخمس دقائق، وقالوا لنا إن مرسي طلب منهم لقاء سليماني. وقالوا إن سليماني يدعم الثوار، وهذا الأمر جيد جدًا بالنسبة لنا أن نقول في مصر إننا التقينا الجنرال سليماني».

وتابع المسؤول الإيراني أنه «أبلغ قاسم سليماني بأن الوفد المصري يريد لقاءه، فكان رده أنه في حال كانت مباحثات المصريين إيجابية سألتقي بهم، وهذا ما فعله، حيث التقى بهم وتبادل معهم التحية».

زيارة «سليماني» السرية

خرجت العلاقات بين إيران والإخوان من السر إلى العلن، خلال عهد الرئيس الراحل مرسي، حيث توالت الزيارات المتبادلة بين الجانبين، وكان أبرزها زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى مصر، وزيارته للأزهر، وإشارته بـ«علامة النصر» من هناك.

وذكر مصدر أمني مصري أن بلاده رصدت عدة زيارات لقيادات إخوانية لطهران منذ 2011، وأن «الحرس الثوري» الإيراني أبلغ الإخوان بمجموعة تعليمات تم تنفيذها منذ يناير/كانون الثاني 2011 لإسقاط الدولة المصرية، والتمهيد لتولي الجماعة الحكم.

وقال المصدر إن الجماعة تعاونت مع إيران بشكل كبير خلال الفترة ما بعد يناير/كانون الثاني 2011، وكانت هناك رغبة في تشكيل مجموعات شبابية مسلحة للدفاع عن مصالح التنظيم في مصر على منوال «الحرس الثوري» الإيراني؛ منها «الفرقة 95 إخوان» التي أسسها القيادي الإخواني أسامة ياسين.

وكشفت مصادر أمنية مصرية النقاب عن اتفاق «الإخوان» مع إيران بالفعل على تشكيل قوات شبه عسكرية تشبه «الحرس الثوري»، حيث قدم سليماني، عدة اقتراحات إلى قيادات التنظيم، طالبًا منهم تنفيذها عبر إدخال عناصر من الجماعة إلى كليات الشرطة والكليات العسكرية.

حاولت الجماعة بالفعل تنفيذ نصيحة «سليماني»، لكن أجهزة الأمن قامت باستبعاد 70

مشهد من مسلسل الاختيار3

طالبًا من المتقدمين لكلية الشرطة في عام 2012 لعدم الصلاحية، بعدما تبين انتماؤهم لـ «الإخوان»، وكان بعضهم من أقارب قيادات الجماعة خيرت الشاطر وسعد الكتاتني.

على إثر ذلك، اقترح «سليماني» إقامة معسكرات في الصحراء لتدريب العناصر الإخوانية المزمع ضمها لـ«الحرس المصري»، على أن يقوم بتدريبهم عناصر من «الحرس» الإيراني و«حزب الله» وحركة «حماس».

غير أن دخول عناصر «الحرس» الإيراني إلى مصر لتدريب «الإخوان» واجه مشكلة صعبة، وهي إمكانية رصدهم من قبل السلطات المصرية، لذلك جرى الاتفاق على إدخالهم ضمن الأفواج السياحية الإيرانية التي بدأت تتوافد وفقًا لاتفاق بين حكومتي البلدين، منذ أبريل/نيسان 2013.

وبهذه الطريقة، دخل «سليماني» سرًا إلى مصر، منتحلًا هوية سائح إيراني ضمن الأفواج الإيرانية. وخلال تلك الزيارة التقى بقيادات الإخوان، وعلى رأسهم «الشاطر» للتنسيق والإعداد لتأسيس «حرس ثوري» في مصر.

شحنة أسلحة إيرانية

رصدت الأجهزة الأمنية المصرية هذه اللقاءات، وعلمت أن الهدف منها هو تشكيل «حرس ثوري» من طلبة كليات التربية الرياضية وكليات الحقوق وتدريبهم لمدة 6 أشهر، في أكاديمية الشرطة بقيادة اللواء عماد حسين، ومن ثم إلحاقهم بعد ذلك للعمل في حماية المنشآت والمقار الإخوانية، ومواجهة قوات الجيش والشرطة، والتمهيد للإطاحة بكافة العناصر غير الموالية لهم في الأجهزة الأمنية، وإحلال هؤلاء محلهم.

وخلال اجتماعه مع «الشاطر»، فوجئ «سليماني» بفيديو لاجتماعاته مع قيادات الإخوان وجوازات سفره المزورة التي دخل بها مصر، على هاتفه الشخصي، كما فوجئ برسالة مفادها أن لقاءاته مرصودة بالصوت والصورة، وأن دخوله مصر كان مرصودًا وموثقًا من جهاز المخابرات العامة.

هذه المفاجأة أصابت «سليماني» بالدهشة والذهول، وأخبر قيادات «الإخوان» بما حدث، فقطع اجتماعه، وقرر المغادرة على الفور ومعه الفوج السياحي الذي رافقه، وكان يضم عددًا من قيادات «الحرس الثوري». ومن بعدها لم يزر مصر مرة أخرى حتى مقتله.

ويقول الكاتب ثروت الخرباوي إن قائد «فيلق القدس» كان يمثل نموذجًا وقدوة غاية في الأهمية للإخوان، وكانوا يحثون شبابهم على الاقتداء به، وأقاموا له سرداق عزاء في تركيا. وبنهاية الربع الأول من 2103، كان الوضع السياسي في مصر قاب قوسين أو أدنى من فوهة البركان المشتعل، بينما كانت جماعة الإخوان تحاول الاعتصام بجميع أسلحتها لمواجهة التيار الشعبي الغاضب، لذلك استدعت جميع حلفائها الذين سارعوا بزيارة القاهرة لنجدة التنظيم؛ وأبرزهم قاسم سليماني. وزوّد «الحرس الثوري» الجماعة بشحنة كبيرة من الأسلحة الإيرانية، تولى سداد قيمتها المالية التنظيم الدولي، لتنفيذ هذا المخطط. ومن هذه الأسلحة ألغام أرضية مضادة للأفراد، وبنادق آلية وجرينوف ومسدسات 9 مم، وكميات كبيرة من مادة نترات الصوديوم وبنادق القنص أي إم 50، ومادة «ي سي دي ركس» شديدة الانفجار، والتي تستخدم في تصنيع العبوات الناسفة.

وبعد وصول الأسلحة إلى مصر، تم تخزينها في مزرعتين بمحافظتي البحيرة والإسكندرية، يمتلكهما قياديان بالإخوان هما شكري نصر محمد البر ورجب عبده مغربي. كما تم الاتفاق على أن يتم تدريب العناصر الإخوانية على تصنيع المتفجرات والعبوات الناسفة في أنفاق أسفل المزرعتين، حتى لا ينكشف الأمر لو حدث انفجار خلال عمليات التدريب على صناعة المتفجرات.

■ المصادر:

1 - أموال ووثائق من الإخوان إلى إيران.. تنسيق وحرس ثوري، موقع العربية، 1 فبراير/شباط 2021.

2 - فوجئ بصور لم يتوقعها على هاتفه.. ماذا حدث لقاسم سليماني بمصر؟ موقع العربية، 4 يناير/كانون الثاني 2020.

3 - مؤامرة إخوانية إيرانية لاستنساخ حرس ثوري بمصر.. القصة الكاملة، موقع العين، 14 فبراير/شباط 2022.

أمير حاجي زادة.. قاسم سليماني جديد

من هو قائـد القوة الجوية بالحرس الثوري ومهندس برنامج الصواريخ؟

■■ ما هي قصة أمير حاجي زادة، قائد القوة الجوية بالحرس الثوري الإيراني، الملقب بسليماني الجديد؟

الجنرال المغدور قاسم سليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني كان يعتبر الرجل الثالث في إيـران، ومثّل اغتياله بضربة صاروخية أمريكية وبمساعدة الموساد الإسرائيلي حدثًا ضخمًا لا تزال تداعياته قائمة، وبالتالي أن يلقب أي شخص باسم "سليماني" فهذا مؤشر على مدى تأثير ذلك الشخص.

موقع Middle East Eye البريطاني تناول قصة "سليماني الجديد"، في تقرير له رصد حياة العقل المدبر للطائرات المسيرة الإيرانية وقائد القوة الجوية التابعة للحرس الثوري.

يُقال إن قائد القوة الجوية في الحرس الثوري الإيراني يتحمَّل المسؤولية الشخصية عن قدرات طهران المتنامية للطائرات المُسيَّرة وهجماتها على عددٍ من السفن المرتبطة بـ(إسرائيل).

وقـال وزيـر دفـاع الاحتلال الإسرائيلي بيني غانتس، إن "أمير علي حاجي زادة، قائد سلاح الجو في الحرس الثوري الإيراني، يقف وراء عشرات الهجمات الإرهابية في المنطقة، مستخدمًا فيها طائراتٍ مُسيَّرة وصواريخ".

حتى إن بعض المسؤولين الأمنيين والمحلِّلين والمراقبين الإسرائيليين يعتقدون أن حاجي زادة هو "قاسم سليماني الجديد"، فهو جنرال في الحرس الثوري الإيراني يرسم السياسة الإيرانية ويتمتَّع بثقة المرشد الأعلى لإيران.

من هو حاجي زادة؟

رغم أن حاجي زادة وُلِدَ في طهران عام 1962، جاء والداه في الأصل من مدينة كرج، التي تقع على بُعدِ 50 كيلومترًا من العاصمة. ومثل العديد من كبار قادة الحرس الثوري انضمَّ إلى «الوحدة الخاصة» الوليدة عام 1980، مع انـدلاع الحرب العراقية الإيرانية. ويُقال إنه انتقل بين جبهاتٍ عديدة خلال الصراع المُرهِق الذي دام ثماني سنوات.

ورغم أنه تـدرَّب وقاتَلَ في دور القناص، كان حاجي زادة تابعًا أيضًا لفرقة مدفعية الحرس الثوري، وتقرَّب من الجنرال حسن طهراني مقدم، المـعـروف بـالأب الـروحـي لبرنامج الصواريخ الإيراني. وصرَّحَ قائدٌ عسكريٌّ سابق لموقع Middle

East Eye البريطاني، بأن مقدم كان مسؤولًا شخصيًا عن ترقية حاجي زادة في مراتب الحرس الثوري.

وقال: "عندما ذهب مقدم و12 شخصًا آخر في مهمةٍ مدتها ثلاثة أشهر إلى دمشق، في العام 1984، ليتلقوا تدريبًا على يد الجيش السوري على إطلاق صواريخ سكود بي، التي تلقَّتها إيران من ليبيا، اقترح مقدم على كبار القادة أن ينظِّم حاجي زادة أول وحدة صاروخية -واسمها "حديد"- قبل أن يعود من سوريا لقيادة الوحدة بنفسه".

منذ ذلك الحين، صار حاجي زادة شخصيةً رئيسيةً في برنامج الصواريخ الايراني، فضلًا عن دوره المهم في سلاح الجو التابع للحرس الثوري، الذي تشكَّل عام 1985.

القائد الأعلى للدفاع الجوي في الحرس الثوري

كان على حاجي زادة الانتظار حتى العام 2003 ليُعيَّن في منصب القائد الأعلى للدفاع الجوي للحرس الثوري. وبعد توليه المنصب سرعان ما بدأ التركيز على إنتاج أنظمة صواريخ الدفاع الجوي.

وقال حاجي زادة في وقتٍ سابقٍ من هذا العام: «عندما انضممت إلى القوة أدركت أنها أعقد بمئات المرات من صواريخ أرض-أرض، وشعرت أنه من المستحيل إنتاج أنظمة دفاع جوي».

وبحسب حاجي زادة، عَرَض الروس على إيران أن تشتري منهم أنظمة صواريخ بوك، وسافَرَ عددٌ قليلٌ من الوفود الإيرانية إلى موسكو، لكن المرشد الأعلى علي خامنئي شجَّع الحرس الثوري في المقابل على إنتاج أنظمة الصواريخ الخاصة به. وقال حاجي زادة: «أُلغِيَ الشراء، وركَّزنا على إنتاج أنظمة إيرانية الصنع، وأسفر ذلك عن إنتاج أنظمة سوم خرداد، وتاباس، ورعد».

وفي عام 2009، قرَّرَ خامنئي توسيع نطاق سلاح الجو، وترتَّبَ على ذلك تغيير قسم الفضاء إلى قوة الفضاء، التي أصبحت مسؤولةً عن تطوير واستخدام الصواريخ في إيران، وعيَّن حاجي زادة قائدًا للقوة.

وفي مقابلةٍ مع وسائل الإعلام المحلية في عام 2018، وصف حاجي زادة تقديم خطط تطوير الصواريخ لخامنئي: «قال: ما قلته جيِّد، لكن أولويتي هي دقة الصواريخ». وأضاف: «في ذلك الوقت كنَّا نعمل على مدى صواريخنا بينما كانت تواجه معدَّل خطأ مرتفعًا. وعندما قال المرشد الأعلى ذلك، حاولنا لمدة ثلاثة أشهر، ووصلنا إلى النتيجة المرجوَّة، وبعد ذلك وصلنا إلى أدنى معدَّل خطأ ممكن».

أحد رموز التيار المتشدد الرافض للاتفاق النووي

وجدت قوة الفضاء في ظلِّ قيادة حاجي زادة نفسها في خضم فضيحة دبلوماسية في مارس/آذار 2016، تمامًا في الوقت الذي بدا فيه أن العلاقات بين إيران والغرب قد وصلت إلى آفاقٍ جديدة في أعقاب الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة).

خلال تدريباتٍ عسكرية، أطلق الحرس الثوري صاروخين باليستيَّين كُتب عليهما «يجب محو إسرائيل من على وجه الأرض» بأحرفٍ كبيرة من الجانبين.

وقال الحرس الثوري إن الصواريخ، التي يبلغ مداها ألفي كيلومتر، مُصمَّمة لمواجهة التهديد الإسرائيلي، لكن في ذلك الوقت اتَّهَمَ العديد من الإيرانيين الحرس الثوري بمحاولة تفجير الاتفاق النووي من خلال دسِّ توتُّرات.

لكن حاجي زادة رفض مثل هذا التوصيف بقوة، وأصرَّ على أن التجارب الصاروخية لا علاقة لها بالاتفاق النووي. ووصف الرسالة المكتوبة على الصواريخ بأنها «لمسةٌ من المقاتلين»، وأشار إلى أنه «من الشائع» كتابة عباراتٍ مستوحاة من تصريحات المرشد الأعلى على الصواريخ. ومع ذلك، فإن ذلك لم يجنِّبه الانتقادات.

اتَّهَمَ علي مطهري، النائب المعتدل السابق الذي كان والده كبير المنظِّرين للجمهورية الإيرانية، الحرس الثوري ذات مرةٍ بشكلٍ غير مباشر بإلحاق الضرر بالاتفاق النووي من خلال إطلاق الصواريخ.

استمرَّت الخلافات وراء الستار، وأصرَّ الرئيس السابق حسن روحاني ووزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف، مرارًا، على أن الاتفاق النووي أزال خطر الحرب، بينما أعلن حاجي زادة أن هذه كذبة. ومما لا يثير الدهشة أن بديل روحاني المتشدِّد، إبراهيم رئيسي، حظي باستقبالٍ أكثر دفئًا، ووصف حاجي زادة إدارة رئيسي بأنها «أول حكومة إسلامية بالكامل».

الوجه الجديد للحرس الثوري

ومع الضجة على مستوى القدرات الصاروخية، كان حاجي زادة أكثر من مجرد قائدٍ في الحرس الثوري، لقد كانت مجاهرةً من الحرس الثوري بقوته وقدراته. ففي عهده، أطلقت إيران صواريخ على مواقع تنظيم الدولة (داعش) في سوريا، وأسقطت طائرة استطلاع أمريكية مُسيَّرة في الخليج، وقصفت قاعدةً عسكريةً في العراق تستضيف جنودًا أمريكيين.

ولعل الأكثر إثارةً للجدل، على الأقل داخل إيران، هو استخدام القوة الجوية لـ«مدن الصواريخ»، وهي مخازن صواريخ يُقال إن بعضها موجودٌ تحت المناطق الحضرية أو بجانبها. ويتفاخَرَ حاجي زادة بأن «في كلِّ جغرافيا إيران لدينا هذه المدن، أينما كان هناك جبلٌ». وبحسب الجنرال، فإن نسبةً من الصواريخ رأسيةٌ و«جاهزةٌ للإطلاق» على الدوام.

لم تؤدِّ استراتيجية حاجي زادة لزيادة عدد مدن الصواريخ والترويج لها في وسائل الإعلام إلا إلى زيادة الاهتمام الذي يحظى به، وأيضًا جلب الثناء من جانب خامنئي. لكن إحدى مناورات حاجي زادة دفعت إيران إلى حالة حربٍ كادت أن تندلع مع الولايات المتحدة.

في عام 2019، أسقط الحرس الثوري طائرةً أمريكية من طراز RQ-4A Global Hawk، وهي طائرة استطلاعٍ مُسيَّرة بقيمة 220 مليون دولار يمكنها التحليق على ارتفاعاتٍ فائقة تصل إلى 60 ألف قدم. أسقطتها إيران فوق مضيق هرمز باستخدام صاروخ أرض جو، قائلةً إنها انتهكت مجالها الجوي.

وضع الحادث البلدين على شفا مواجهةٍ عسكرية، حيث وَرَدَ أن الرئيس الأمريكي آنذاك، دونالد ترامب، أمر بشنِّ هجومٍ انتقامي على إيران، لكنه تراجَعَ في وقتٍ لاحق. أُسقِطَت الطائرة تحت قيادة حاجي زادة، وذُكِرَ لاحقًا أنه مستعدٌ لاستهداف قاعدتين أمريكيَّتين في الإمارات وقطر، وحاملة طائراتٍ أمريكية، إذا نفَّذَت واشنطن انتقامها.

الانتقام لاغتيال سليماني والخطأ القاتل!

وشهد العام التالي اللحظة الأكثر دراميةً التي واجهها الحرس الثوري منذ سنوات، ألا وهي اغتيال قاسم سليماني. تُرِكَ الأمر لحاجي زادة للرد. وبعد أيامٍ قليلة من غارة الطائرة المُسيَّرة، أمطرت القوة الجوية ليلًا وابلًا من الصواريخ الباليستية على قاعدة الأسد الجوية في العراق، ما أدَّى إلى إصابة أكثر من 100 جندي أمريكي عولِجوا بعد ذلك من إصاباتٍ دماغية. وبعد مرور عامٍ من القصف تفاخَرَ حاجي زادة بالعملية التي أطلق عليها «يوم الله».

وأضاف الجنرال أن الهجوم نُفِّذَ على الرغم من حثِّ المسؤولين في إيران وخارجها على عدم القيام بذلك. وبحسب حاجي زادة، قرَّرَ الحرس الثوري استهداف قاعدة الأسد قبل 24 ساعة من إطلاق الصواريخ الـ13، ولم يكن هناك سوى 10 أشخاص على علمٍ بالتفاصيل. وقبل ثلاثين دقيقة من إطلاقها، حذَّرَ مسؤولون إيرانيون الحكومة العراقية من أن القاعدة ستتعرَّض لإطلاقٍ صاروخي قريبًا.

لكن لم يكن ذلك هو النجاح الباهر الذي كان يأمله حاجي زادة. إذ بعد ساعاتٍ من الهجوم الإيراني، أُسقِطَت طائرة ركَّاب أوكرانية تتسع لـ176 راكبًا فوق طهران. أخفى المسؤولون الإيرانيون السبب الحقيقي لتحطُّم الطائرة لمدة ثلاثة أيام، لكنهم أقروا في النهاية بأن أنظمة الدفاع الجوي التابعة للحرس الثوري، التي تعمل تحت قيادة حاجي زادة، أسقطت الطائرة «بالخطأ».

ثم ظهر حاجي زادة على شاشة التلفزيون للتحدُّث عن الحادث، قائلًا إن المسؤولين عن ضرب الطائرة سوف يُحاكَمون. وقال آنذاك: «سمعتُ عن الحادث المُفجِع، حيث إسقاط طائرة الركَّاب الأوكرانية، عندما تأكَّدت من ذلك تمنيتُ الموت حقًا، وتمنيتُ لو كنت قد مت ولم أشهد هذا الأمر».

ادَّعى الجنرال أنه لم يكن ينوي إخفاء مسؤولية الحرس الثوري، والتأخير طيلة ثلاثة أيام في الاعتراف بالخطأ كان بسبب مراجعة ودراسة الأسباب. تصاعدت المطالبات بتنحية حاجي زادة ومحاكمته، لكنه بقي في منصبه، رغم أن صورته شُوِّهَت إلى الأبد.

(عربي بوست)

مشاركة «الحرس» في معرض الدوحة.. رسائل سياسية

جناح «الحرس» في المعرض يقع بجوار جناح الشركة الأمريكية التي تنتج طائرات مسيرة قتلت إحداها قاسم سليماني!

■■ في مفارقة غريبة، قالت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية إن جناح «الحرس الثوري» المشارك ضمن فعاليات معرض الدوحة الدولي للدفاع البحري «ديمدكس 2022» الذي أقيم في العاصمة القطرية مؤخرًا، كان يقع بجوار جناح الشركة الأمريكية التي تنتج طائرات مسيرة، قتلت إحداها الجنرال قاسم سليماني!

ورأى المراقبون أن مشاركة «الحرس» في معرض قطر الدفاعي، في هذا التوقيت بالذات، لا يخلو من دلالات ومفارقات سياسية، لعل أبرزها حرص قطر الدائم على الظهور أمام الرأي العام العربي بسياسة متمايزة عن باقي محيطها الخليجي، وعدم اهتمامها بما سيولده هذا الحضور من حساسيات في المنطقة، مشيرين إلى أن الدوحة ترتبط بعلاقات وثيقة مع طهران، حيث لعبت قطر مؤخرًا دور الوسيط في المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران بشأن المحتجزين، وهي تسعى لاستغلال علاقتها المتقدمة مع إيران لتعزيز دورها كـ«وسيط» يمكن للغرب الرهان عليه.

وترددت أنباء خلال الفترة الأخيرة، مفادها أن واشنطن تدرس رفع اسم «الحرس» من قائمة المنظمات الإرهابية، في مقابل الحصول على ضمانات إيرانية بـ«كبح» نشاط هذه القوات الخاصة التي تعد ذراع إيران الطويلة في المنطقة، وذلك ضمن آخر القضايا التي

الضباط الإيرانيون المشاركون في المعرض تعمدوا «المرور» أمام المجموعة المحيطة بقائد الأسطول الخامس الأمريكي

جرى بحثها في محادثات غير مباشرة في العاصمة النمساوية «فيينا» لإعادة إحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015.

إعادة «تعويم إيران»

واعتبر المراقبون أن هذه المشاركة تندرج في سياق مساعي الدوحة لـ «إعادة تعويم إيران» والتعامل مع هذه القوة العسكرية كأي قوة نظامية ممثلة لبلادها، بما يمهد لتنفيذ اشتراطات إيران خلال «مفاوضات فيينا» بشأن إزالة «الحرس الثوري» من «قوائم الإرهاب» الأمريكية، قبل التوصل إلى اتفاق نووي جديد.

وفي بادرة اعتبرها المراقبون إعلانًا عن تراجع إدارة جو بايدن في قرارها بإزالة «الحرس» من «قوائم الإرهاب» دخلت واشنطن على الخط، حيث أعربت وزارة الخارجية الأمريكية، عن خيبة أملها وأسفها لوجود مسؤولين عسكريين إيرانيين وضباط كبار من «الحرس» في المعرض القطري.

وأكدت الوزارة، أنها «تشعر بخيبة أمل وانزعاج عميقين من وجود مسؤولين عسكريين إيرانيين وضباط من الحرس الثوري الإيراني في معرض الدوحة للدفاع في قطر. نحن نرفض رفضًا قاطعًا وجودهم في المعرض، إذ إن إيران هي أكبر تهديد للاستقرار البحري في منطقة الخليج».

وقالت الخارجية الأمريكية في بيان لها إن المعاملات المتعلقة بالأسلحة الإيرانية عمومًا تخضع للعقوبات بموجب السلطات الأمريكية، بما في ذلك العقوبات المتعلقة بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

في المقابل، رد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، على الموقف الأمريكي، قائلًا إن «الحرس الثوري، باعتباره أحد أركان القوات العسكرية الإيرانية، وله دور رئيس في تعزيز القدرات الدفاعية للبلاد، سيشارك بشكل فاعل في إظهار هذه الإنجازات» داعيًا الولايات المتحدة إلى «الامتناع عن اتخاذ مواقف وتصرفات متوترة ومواصلة توجيه الاتهامات، لاستقرار المنطقة».

الحضور بدون دعوة

نفى مسؤول قطري في تصريحات لوكالة «رويترز» أن تكون الدوحة وجهت دعوة رسمية لـ «الحرس» الإيراني من أجل حضور المعرض، موضحًا أن المشاركة في المعرض والجناح كانت من خلال وزارة الدفاع الإيرانية، وأنه لم يتم توجيه دعوات لـ«الحرس» الذي فوجئ منظمو المعرض بحضوره دون دعوة!

ولم يظهر الجناح الإيراني على خريطة المعرض المنشورة في شبكة الإنترنت، ما فسره المراقبون بأن بعض قطاعات وزارة الدفاع الإيرانية وقوات «الحرس» بالذات، لا تزال تخضع لعقوبات أمريكية بسبب الاشتباه في تجارة أسلحة غير مشروعة، حيث ينظر إلى هذه القوات على نطاق واسع باعتبارها شريكًا في هذه التجارة المحتملة، نظرًا لتصنيف «الحرس» كجماعة إرهابية من إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، فضلًا عن سمعته العالمية السيئة بسبب تدخّله في النزاعات الإقليمية، والعقوبات المفروضة على برامج الصواريخ الباليستية، وانتهاكات حقوق الإنسان.

ويعد معرض «ديمدكس» في قطر، أول منفذ لإيران في ثوب دولي منذ عدة أعوام، للكشف عما عملت عليه في صناعاتها التسليحية، حيث لم تشارك إيران في المعارض الدولية منذ عدة سنوات. وقدمت إيران خلال المعرض لأول مرة نموذجًا مصغرًا لبطارية من نظام الدفاع الجوي بعيد المدى «AD-200" الذي تم تطويره من قبل صناعة الدفاع الإيرانية.

وأثارت مشاركة "الحرس" في المعرض القطري غضبًا على وسائل التواصل الاجتماعي في دول الخليج العربي، وعكست هذه المواقع إحباط الرأي العام تجاه الدوحة بشأن مدى التزامها بثوابت الأمن الخليجي والعربي، وذلك عندما تصدرّت صورة كبيرة لإيران والخليج العربي مدونًا عليه "خليج فارس".

من جانبها، طالبت منظمة أمريكية إدارة بايدن بـ "محاسبة قطر" على حضور قادة الحرس الثوري في معرض الدوحة للمعدات العسكري. وقالت منظمة "متحدون ضدّ إيران النووية"، في بيان لها: "إنّ خطوة الدوحة لـ "إضفاء الشرعية" على الحرس الثوري تستحق ردًا أكثر حسمًا بكثير من "مجرد الأسف"، في إشارة إلى إعراب وزارة الخارجية الأمريكية عن أسفها لخطوة قطر.

وأكدت المنظمة أنه يتعيّن على وزارة الخارجية الأمريكية استدعاء السفير القطري لدى واشنطن، وأن تفرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات ضدّ المسؤولين القطريين الذين يتعاملون مع "الحرس الثوري". وأعربت المنظمة عن أسفها لإعلان حكومة بايدن عن قطر حليفًا من خارج الناتو في المنطقة قبل أقل من ثلاثة أسابيع، مشيرة إلى أن إشراك "الحرس الثوري" في معرض عسكري لا يفعله أيّ حليف للولايات المتحدة.

وجاء في البيان: بينما تشتهر إيران بـ "المراقبة والسرقة من الشركات الأجنبية" لإلحاق الأذى بها، أقام منظّمو معرض الدوحة جناحًا لإيران إلى جانب شركة جنرال أتوميكس الأمريكية".

ولم تتوان إيران عن "الكيد السياسي" للولايات المتحدة في هذه الواقعة، حيث ذكرت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية "إيسنا"، أن إيران عرضت في معرض الدوحة عدة نماذج من الطائرات والصواريخ وغيرهما من المعدات العسكرية، موضحة أن الجناح الإيراني يقع بجوار جناح شركة "جنرال أتوميكس" الأمريكية، التي تنتج طائرات مسيرة من طراز "إم.كيو- 9بي" اغتالت بها واشنطن القائد السابق لـ "فيلق القدس"، الجنرال قاسم سليماني.

وظهر قادة "الحرس" الذين حضروا المعرض أمام الكاميرات، وهم يحتسون الشاي ويتناولون التمر خلال عرضهم نماذج من صواريخ إيرانية. ولكنهم امتنعوا عن التحدث إلى وسائل الإعلام الأجنبية، وتجمع بعضهم في الجناح الإيراني الذي حمل ملصقًا ضخمًا لزورق سريع يضم أفرادًا من القوات الخاصة، وتفقد البعض الآخر أرض المعرض. والتقطوا صورًا بهواتفهم الخاصة لناقلة جنود إيطالية مصفحة، وتفقدوا بنادق آلية تركية، وبدا أنهم تعمدوا المرور أمام المجموعة المحيطة بقائد الأسطول الخامس الأمريكي!

■ المصادر:

1- واشنطن تندد بوجود الحرس الثوري الإيراني في معرض عسكري بقطر، موقع "نيوز يمن"، 27 مارس/آذار 2022.

2- الحرس الثوري الإيراني يروج لنماذج صواريخ ومسيّرات في الدوحة، موقع العرب، 24 مارس/آذار 2022.

3- الحرس الثوري الإيراني يعرض نماذج صواريخ في معرض الدوحة، موقع سويس إنفو، 24 مارس/آذار 2022.

4- الحرس الثوري الإيراني يعرض صواريخه في معرض الدوحة، موقع الأيام، 25 مارس/آذار 2022.

دراسة توثيقية تكشف:

«الحرس الثوري» يرتكب جرائم تخريبية مشبوهة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عرض وترجمة: أحمد النعماني

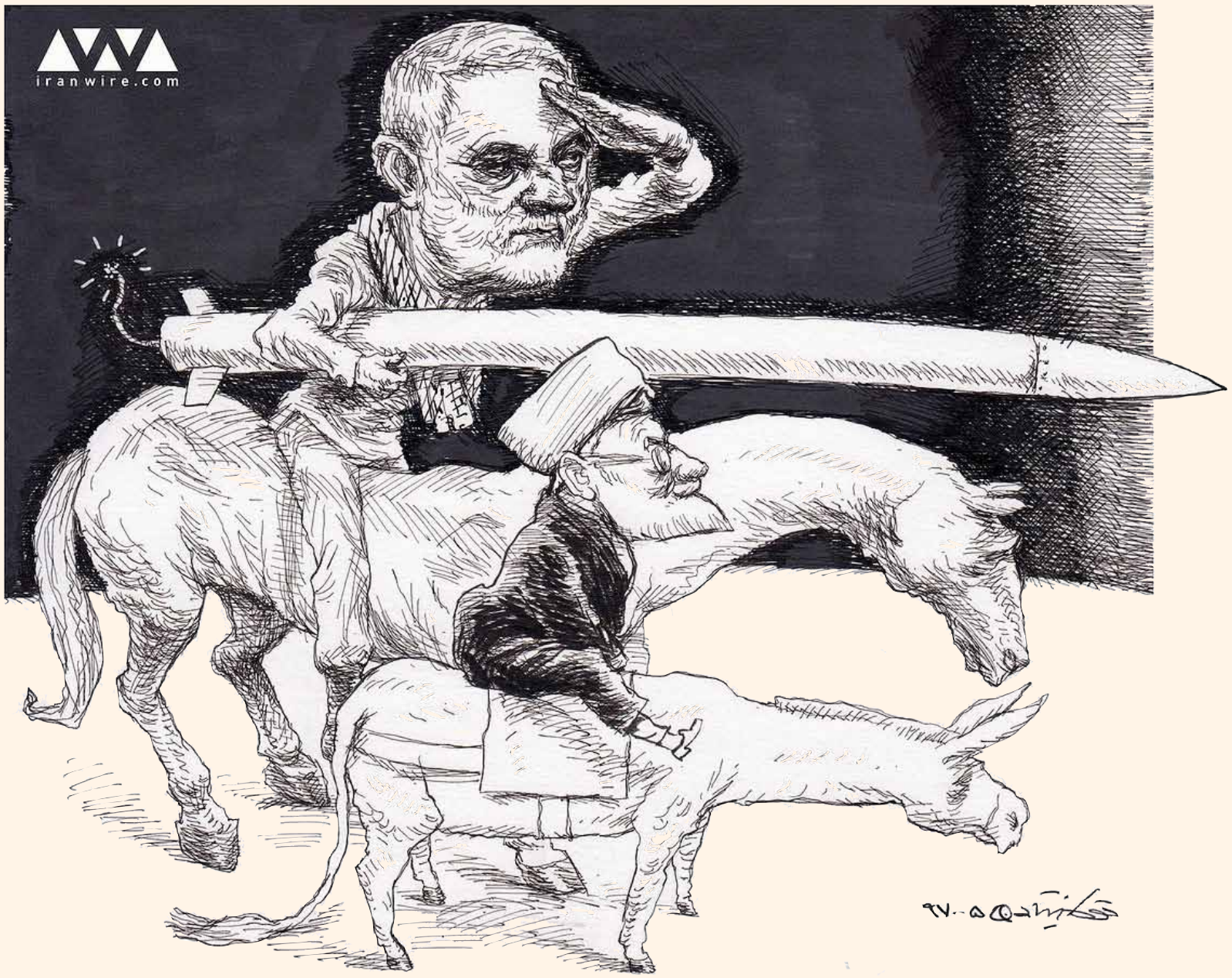

■■ كشفت دراسة موسعة عن الدور الإجرامي المشبوه الذي اضطلع به الحرس الثوري الإيراني على مدار العقود الثلاثة الماضية والتي ألقت الضوء ساطعا على أشكال تدخله التخريبي ، وإن كانت بدرجات متفاوتة ، في شؤون أربعة عشرة دولة مسلمة في المنطقة العربية ، حيث استخدم في مخططاته ميزانية مفتوحة من المال والسلاح وتهريب المخدرات والمتفجرات إلى جانب تدبير عمليات اغتيال للشخصيات العامة بل وتجنيد العاهرات وخادمات «المتعة» للحصول على معلومات استخباراتية مثلما حدث في تركيا .

الدراسة التي أجرتها كل من الرابطة الأوروبية لحرية العراق (EIFA)، و اللجنة الدولية للبحث عن العدالة (ISJ) ومقرهما في بروكسل، أكدت أن أشكال التدخل فيي شؤون الدول الأخرى بالمنطقة كانت تجرى بشكل "مؤسسي" وأن كبرى قيادات الحرس الثوي تورطت فيها بشكل مباشر .

ونبهت الدراسة التي صدرت في 56 صفحة ، وجاءت تحت عنوان " الدور التدميري للحرس الثوري الإيراني في الشرق الأوسط " إلى أن نظرة عامة لمدى تدخل الحرس الثوري في المنطقة ، أظهرت أن أنشطته تم تصعيدها منذ عام 2013 وأن دافعا جديدا ورائها جاء عقب الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الـ5+1

نظام الملالي يتورط في عمليات تجسس وتهريب مخدرات وسلاح وتفجيرات واغتيالات في 14 دولة بالمنطقة

وأكدت الدراسة أن الحرس الثوري تورط وبشكل مباشر في "الاحتلال" الخفي لأربع دول على وجه الخصوص وهي العراق وسوريا واليمن ولبنان، والذي كان له حضورا عسكريا كبيرا، مشيرة إلى أن نحوا من 70 ألف من قوات تحارب بالوكالة عن النظام الإيراني كانت متمركزة في سوريا في صيف 2016.

ونبهت الدراسة إلى أن الحرس الثوري يتدخل بشكل مباشر في الشؤون الداخلية الخاصة بما لا يقل عن ثماني دول أو يتآمر ضد حكوماتها والتي تشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والبحرين ومصر والإردن.

كما أكدت استنادا إلى المعلومات المتوفرة، أن الحرس الثوري أقام فروعا أو شبكات إرهابية تابعة له فيما لا يقل عن 12 دولة في المنطقة.

ومن أكثر النتائج اللافتة للنظر أن الإنشطة الإرهابية التي ارتكبها، تم تنفيذها في 13 من 14 دولة، باستثناء وحيد يتمثل في عمان، وهي الدولة التي ساعدت النظام الإيراني في تفادي العقوبات الاقتصادية.

ولفتت الدراسة إلى أن الحرس الثوري نفذ أنشطة استخبارتية وعمليات تجسس في 12 دولة، معظمهم تم اعتقاله إلى جانب بمقاضاة الجواسيس التابعين للنظام الإيراني، في حين أرسل الحرس الثوري أسلحة ومتفجرات على نطاق واسع للدول الـ14 كافة، غير أن التدخل لا يقتصر على النطاق العسكري فحسب، بل له دور مميز في سياسة طهران الخارجية.

ذكرت الدراسة أن السياسة الخارجية تتشكل على يد القائد الأعلى آيات الله خامنئي، في هيكل السلطة الحاكمة بتلك الدولة "الثيوقراطية" ذات الحكم الديني، ومن ثم فإن تطوير وتنفيذ السياسات نحو بعض الدول كان يتم تفويضه رسميا للحرس الثوري، ومن هذا المنطلق سيطر الأخير وعلى نحو فعال على السياسة الخارجية التي ينتهجها النظام عبر سفاراته العديدة التي من بينها سفارت العراق وسوريا ولبنان وأفغانتسان واليمن والبحرين وأزربيجان، فضلا عن سيطرته على السياسة الخارجية فيما يتعلق بأرمينيا وروسيا وتركيا والسعودية والبحرين والكويت والإمارات وقطر وعمان.

ويأتي سفراء النظام الإيراني لدى العراق وسوريا وأفغانستان من بين صفوف الحرس الثوري أو يقع الاختيار عليهم من بين الأفراد وثيقي الصلة به، حسب الدراسة التي أوضحت أنه يتم اتخاذ هذه الإجراءات حتى يتمكن الحرس الثوري من تنفيذ إنشطته وطرح أجندته من خلال استغلال الفرص التي تمنحها حصانة السفارة الدبلوماسية وحصانة السفير.

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، أفادت الدراسة أن ثقل الحرس الثوري اقتصاديا يتمركز في إيران وأنه كرس قوته الاقتصادية والمالية للتدخل في شؤون الدول الأخرى، غير أن عمليات التدخل التي شغلت نطاقا موسعا شكلت عبئا ثقيلا على الاقتصاد الإيراني، موضحة أن طهران أنفقت في على مدار خمس سنوات، ما يزيد على مائة مليار دولار أمريكي لتمويل عمليات الحرس الثوري في سوريا وحدها حيث جاء جزء كبير منها عبر مخصصات الميزانية السرية الخاصة بمكتب خامنئ.

وأشارت الدراسة إلى أن هذه الأموال تنفق على شراء الأسلحة وتحمل تكاليف الجيش السوري، حيث يدفع النظام الحاكم الإيراني نحو مليار دولار سنويا لتغطية رواتب القوات التابعة للحرس الثوري، والتي من بينها القوات المسلحة و المليشيات و جماعة الشيعة التي يحميها النظام.

كما ذكرت الدراسة أن الحرس الثوري الإيراني لديه وحدة مخابرات تعمل بشكل مواز لوزارة المخابرات، بل والأدهى من ذلك أنه قام بتوسيع أنشطته الاستخباراتية عبر المنطقة وأقام عديدا من مواقع المخابرات في عدد من الدول.

ووفقا للدراسة فأن مفوضي الحرس الثوري يقتصرون في جميع الأحوال على الجماعات الشيعية، على الرغم من أن طهران ركزت انتباهها على الشيعة في مختلف الدول بالمنطقة، حيث تثير التوترات المذهبية بينما تجند القوات التي تشكل جماعات ومليشيات تابعة للحرس الثوري، فالقاسم المشترك بين المليشيات التي يشكلها الحرس الثوري هو أنها تطيع و تأتمر بأمر خامنئ.

وقالت الدراسة إن العنف الذي يمارسه النظام الإيراني في الدول الأخرى بالمنطقة تحت لواء الإسلام الشيعي و قمع السنة اثار رد فعل عنيف، حيث انتشر ظهور جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والذي يسعى إلى إقامة "خلافة إسلامية" بينما ينشرون سخطهم ووحشيتهم في أنحاء الكرة الأرضية الأربعة.

معسكرات تدريب للمرتزقة والأجانب

أشارت الدراسة إلى أن الحرس الثوري الإيراني أقام إدارة كرست نشاطها لتدريب المرتزقة والمقاتلين الأجانب، في حين أن معسكرات التدريب يجري تقسيمها بناء على جنسية المتدربين ونوع التدريب، حيث كان يتم توفير تدريب الإرهابيين والتدريب العسكري المتقدم للمليشيات، وتمكين الإرهابيين من التسلل بشكل أفضل لمختلف الدول ودعم «الأجندة الإقلمية» لنظام الملالي الحاكم.

وأكدت الدراسة أن مئات القوات من العراق وسوريا واليمن وأفغانستان ولبنان، حيث يتورط النظام في القتال الحدودي، تتلقى تدريبا عسكريا ثم يجري إرسالها لشن حرب وعلميات إرهابية، بينما تتلقى جماعات أصغر تدريبات في دول لا يتوجد فيها حروب مفتوحة والتي تشمل دول الخليج العربي مثل البحرين والكويت، حيث يتم تدريب خلايا إرهابية بها.

وكشفت الدراسة عن مقر إدارة التدريب والذي يقع في قاعدة الإمام علي العسكرية، على بعد 20 كيلومترا من طريق طهران - كاراج، حيث قدمت تفاصيل بشأن معسكرات التدريب التابعة للحرس الثوري الإيراني ومن ينها:

1 - أكاديمية الإمام علي في تارجيش، طهران حيث يقدم تدريب نظري على الأصولية الإسلامية والإرهاب.

2 - معسكر مالك أشتار في أمول، تدريب البقاء على قيد الحياة.

3 - مركز سمنان، تدريب عملي على الصواريخ.

4 - مركز بادينه في فارمين، تدريب مدني.

5 - مركزمشهد، يركز على تدريب القوات الأفغانية.

6 - ثكنة رازوكي العسكرية، تركز على تدريب القوات الأفغانية التي ترسل إلى سوريا.

7 - ثكنة جلال أباد العسكرية، تركز على تدريب القوات الأفغانية التي ترسل إلى سوريا.

8 - ثكنة شارمان العسكرية، تركز على تدريب القوات الأفغانية التي ترسل إلى سوريا.

9 - محور تلي كابن، تدريب الكوماندو.

10 - أبادان، تدريب الغطس والبحرية.

11 - أحواز، تدريب بحري.

12 - محور كشم، دورات تدريبة بحرية.

13 - ثكنة شهريار العسكرية، التدريب من أجل سورياً.

أساليب التدخل التخريبي في المنطقة

استعرضت الدراسة أشكال وأساليب تدخل

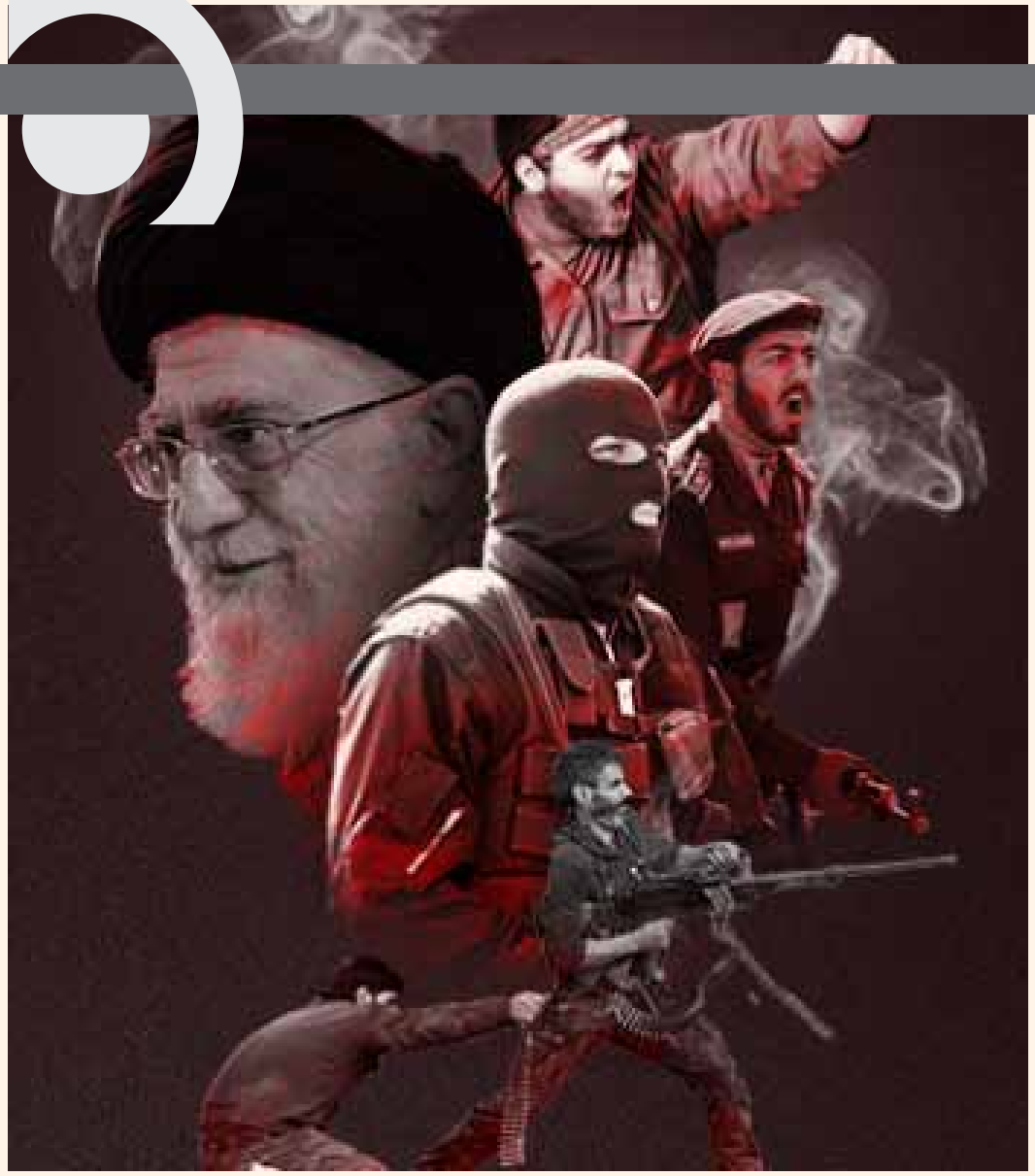

الحرس الثوري لإشعال الحرب والدمار وتنفيذ العمليات التخريبية بدول المنطقة ، والتي كانت على أشدها في البلدان التي تعيش فيها أقليات أو جماعات شيعية حيث حرص نظام الملالي على إشعال الفتن الطائفية وإثارة النعرات المذهبية وزرع الفتن وإقامة المذابح وتنفيذ عمليات اغتيال وتفجير في المناطق التي يسكنها أهل السنة .

العراق

أرسل الحرس الثوري عقب الحرب «العراقية - الإيرانية» في الثمانينيات أول فيلق له في العراق، حيث اعتبر هذه الدولة أهم هدف له، في حين أن احتلال الائتلاف الدولي لها قدم أفضل فرصة للنظام الإراني لتوسيع تدخله العسكري فيها، فمع سقوط الدولة العراقية السابقة تحول ميزان القوة بشكل كبير لصالح إيران .

تحدثت الدراسة الاحتلال السري للعراق من قبل الحرس الثوري في 2003، حيث أمر النظام الإيراني قوات «بدر» بدخول العراق من خلال ممرات حدودية مختلفة في البصرة وميسان وواسط وديالي.

وبدأت قوات بدر تستولي على عديد من المراكز الحكومية وتحويل الوثائق الرسمية إلى إيران والسيطرة بشكل كامل على المناطق الحدودية بين العراق وإيران ، إلى جانب تشكيل المجلس الحاكم في العراق ، ويضم 25 عضوا ، معظمهم عناصر ذات صلة بنظام الملالي في إيران ، حيث قدم هذا المجلس البرنامج اللازم لاختراق المؤسسة السياسية العراقية .

وتحدثت الدراسة عن أشكال النفوذ التي اتخذها النظام الإيراني في العراق في الفترة من 2003وحتى 2009 ،والتي تشمل زعزعة الاستقرار، وانتهاج سياسة تركز على شن الاعتداءات الإرهابية ضد قوات التحالف ، واغتيال شخصيات سياسية ومتظاهري السنة ، و مساعدة الجماعات الشيعية ذات الصلة بإيران في التوسع محليا و اكتساب السطوة السياسية ، حيث تم تشكيل جماعات جديدة كي تكمل عمل قوات بدر أما بعضها الذي كان موجودا بالفعل ،فقد خضع من جديد للسيطرة الإيرانية الكاملة .

وتحدثت الدراسة عن قائمة تضم 32 ألف عميل في العراق والذين كانوا يتسلمون شيكات الرواتب من النظام الإيراني ، والتي ضمت قطاعا عريضا من موظفي الحكومة و أعضاء مجلس الشعب ،وعديدا من قادة الجيش وغيرهم من العناصر .

وأكدت الدراسة أن الحرس الثوري الإيراني تمكن من زيادة تدخله في العراق ،سياسيا وعسكريا عقب رحيل القوات الأمريكية من البلاد ، وذلك بدعم نظام الملالي ومن خلال تزوير الأصوات مم مكن نوري المالكي من تولي منصب رئيس الوزراء في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في 2010 ، فهو ينتمي إلى النظام الأيراني الحاكم ، وكان مشهورا بتنفيذ أوامر الحرس الثوري في العراق والتي شملت تمهيد الطريق للهجمات الإرهابية ضد سكان قوات المعارضة الإيرانية في معسكرات «أشرف » والحرية مما أسفر عن مقتل العشرات وجرح المئات .

إدارة خاصة لتدريب مليشيات الإرهابيين والمرتزقة والأجانب على الاغتيالات والتسلل ودعم الأجندة المذهبية

سوريا

تعتبر سوريا واحدة من أهم أهداف نظام الملالي والحرس الثوري على الإطلاق منذ عهد حافظ الأسد، الذي ترأس البلاد في زمن الحرب بين العراق وإيران في الثمانينيات، حيث قام هذا الأخير بتزويدهم بالمعونة العسكرية والدعم السياسي .

وقالت الدراسة إن الشعب السوري، انتفض ضد ديكتاتورية بشار الأسد ، في إطار الربيع العربي، مما جعل نظام بشار الأسد مهددا ، مشيرة إلى أن خامنئي، أرسل، كرد انتقامي، قوات الحرس الثوري إلى سوريا لدعم الأسد، في حن أن عددا من مسؤولي النظام الإيراني أعلنوا عن أهمية الحرب السورية بالنسبة لإيران .

ونقلت في هذا السياق تصريحات مهدي طيب، رئيس ثكنة عمار، وأخو رئيس مخابرات الحرس الثوري حسين طيب ، حيث قال في فبراير 2013: «سوريا هي المحافظة الـ35 الأيرانية « مضيفا: «إذا كان انتوى العدو مهاجمتنا والاستيلاء على سوريا أو محافظة «خوزيستان الإيرانية ، فإن الأولوية ستكون في الحفاظ على سوريا، لأننا بذلك نستطيع استرداد خوزستان في وقت لاحق، ولكن إذا فقدنا سوريا، فلن نستطيع التمسك بطهران».

وأكدت الدراسة أنه بدون الدعم الإيراني المباشر، لما استطاع بشار الأسد من الاحتفاظ بالسلطة، حيث كان نظامه على وشك التعرض للاقتلاع من جذوره لولا دعم نظام الملالي له بكل ما أوتي من قوة .

وأشارت إلى أن خامنئ أرسل حسين حميداني، وهو واحد من أكثر قواد الحرس الثوري خبرة، والذي كان قائدا لفيلق محمد، الذي كان مسؤولا عن قمع الانتفاضات الشعبية في طهران عام 2009، وبالتدريج دخلت قوات الأسد في فلك الحرس الثوري الإيراني .

ونبهت الدراسة إلى أن استراتيجية النظام الإيراني تقوم على ركيزتين : تتمثل الأولى في تقديم الدعم الكامل لنظام الأسد بينما تشارك في قمع وإبادة المعارضين وأبناء الشعب ممن تدفقوا في الشوارع ، أما الثانية فتتمثل في تقوية الجماعات المتطرفة بشكل غير مباشر كأحد أساليب بث الانقسامات بين المعارضة و للحيلولة دون تكوين إجماع دولي أوسع نطاقا على المعارضة التي كانت لتقود دعاوى متزايدة لخلع الأسد .

وأكدت الدراسة أن هناك أدلة وفيرة بأن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش " هو نتاج قمع الشعب العراقي والسنة في ظل نظام رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في العراق و بشار الأسد في سوريا ، وكلاهما كان يخضعان لنفوذ النظام الإيراني .

وأكدت أن هناك دليلا ثانيا يتحدث مباشرة عن دور النظام الإيراني و حلفائه في إقامة "داعش " والذي يشمل إطلاق سراح السجناء المتطرفين من قبل المالكي و الأسد ، حيث قام هؤلاء السجون بتشكيل الخلايا التأسيسية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش "

وذكرت الدراسة قيام نظام الملالي بانفاق ما يزيد على مائة مليار دولار في الحرب في سوريا ومرتبات القوات التابعة للحرس الثوري والتي تقدر بمليار دولار كل عام كما أرسل النظام شبكة ضخمة من الملالى لسوريا من أجل التحريض والدعوة إلى الكراهية والعنف والتشدد إلى جانب إشعال التوترات المذهبية .

وقالت الدراسة إنه بمراجعة عابرة لمدى التدخل الإيراني في سوريا و الخسائر التي تكبدها الحرس الثوري و النفقات في سوريا ، يتضح أهمية هذه الحرب من أجل الحفاظ على الديكتاتورية الدينية الحاكمة في إيران .

اليمن

قالت الدراسة إن الحرس الثوري، الذي استخدم نموذج حزب الله اللبناني، شكل جماعة «مفوضة» في اليمن حيث استغل النزاعات القبلية والأقلية الشيعية في هذا البلد، ومن ثم أصبحت قبيلة الحوثي المرشح الأول لتنظيم تلك الحركة .

وأضافت أن حسين الحوثي وأخوه عبد الملك، وأبوه بدرالدين قضوا ما يزيد على عام في إيران مطلع الثمانينيات، وأنهم تلقوا تدريبا دينيا وسياسيا وأمنيا وإرهابيا في مدينة «قم» وقاموا بزيارات منتظمة لإيران بعد ذلك، ومن ثم قام حسين الحوثي بتشكيل ما يعرف بـ«أنصار الله» على غرار حزب الله اللبناني .

وتابعت الدراسة:«عندما اندلعت الثورة في اليمن في يناير 2011 ، استخدم النظام كل قوته لتقوية وتسليح وتوسيع وتدريب «أنصار الله» فغالبية قواته تلقت تدريبا في اليمن ولكن بعضها ذهب إلى إيران لتلقى تدريباته في مراكز «قوة القدس» حيث لعبت بعد ذلك دورا كبيرا في الصراع باليمن امتثالا لأوامر إيران والذي ظلت قواته في جميع تحركاتها على تنسيق واتصال دائمين بالحرس الثوري .

لبنان

جرى تأسيس حزب الله اللبناني أساسا على يد المؤسسات الأصولية التابعة لنظام ولاية الفقيه الإيراني و مكتب حركات التحرير التابع للحرس الثوري عقب الثورة الإيرانية في 1979 ، الذي قام بتدريب أفراده بينما تكفلت «قوة القس» بدفع رواتبهم .

وذكرت الدراسة أن الحرس الثوري أقام «حزب الله» في بداية عام 1983 في سهل البقاع وشرع في تدريبه و تسليحه، والذي كان ينفذ عمليات الإرهابية بناء على أوامر ودعم الحرس الثوري في هذه المرحلة .

وأكدت أن حزب الله، كان ينفذ ومن فترة طويلة، عمليات عسكرية لعرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط ، بناء على أوامر النظام الإيراني، مشيرة إلى قيام الحزب باختطاف جنديين اسرائيليين تنفيذا لهذه الأوامر في 12 يوليو 2006 مما جعل اسرائيل تفرض في 13 يوليو حصارا بحريا على لبنان وهو ما أدى إلى حرب بين لبنان وإسرائيل في جنوب لبنان ، و قام النظام الإيراني أثناء الحرب بتزويد حزب الله بالدعم السياسي الكامل والدعم المالي والعسكري والثقافي والدعائي .

ونبهت الدراسة إلى أن حزب الله ينبه سياسات النظام الإيراني في المنطقة كما تحارب قواته إلى جانب قوات الحرس الثوري في سوريا .

البحرين

قام النظام الإيراني بتوسيع تدخله في البحرين وذلك عقب الأزمة التي اندلعت بها فبراير 2011، بينما ناقش زعماء النظام علانية أساليب التدخل فيها حيث أشار خامنئي للبحرين في 17 خطابا في الفترة ما بين 13 مارس 2011 إلى 3 يونيو 2012 ، وزعم بأن التدخل فيها هو حق إيراني ثابت.

وقالت الدراسة إن مسؤولين آخرين بالنظام دعوا إلى الإطاحة بحكومة البحرين وإلى ضم الدولة ، مشيرة إلى أن مجلس الأمن الأعلى الإيراني ناقش في أبريل 2011 الاضطرابات في البحرين ووسائل التدخل الإيراني بها والذي توصل إلى أن الاتجاه في البحرين «نهائي » ويجب على إيران أن تستمثر فيه، غير أنه وبسبب رد الفعل الدولي ضد التدخل في الشؤون البحرينية،قرر المجلس أن إيران لا يمكن أن تتدخل علانية وبشكل مباشر، ومن ثم يجب إنجاز كل شيئ على نحو سري ومن خلال الحرس الثوري و «قوة القدس» والجماعات التابعة لها ومن بينها حزب الله، ثم أقام خامنئي مقرا لمناهضة الحكومة وأعقب ذلك لقاءات عديدة عقدتها إدارات النظام المختلفة مع جماعات الشيعة البحرينية للتنسيق معها .

ولفتت الدراسة إلى أن خامنئي يؤيد «شخصيا» حركة تيار الأمل الإسلامية و الثورة في البحرين ، كما دعم نظامه عمليات الشغب بالبحرين ، وسرعت «قوة القدس » في نهاية 2014 من إرسال الأسلحة والمتفجرات للحبرين لإقامة عدد من الشبكات والتي كشفت قوات الأمن البحرينية عن إحداها في 30 سبتمبر 2015 .

وأشارت إلى أن القوات البحرينية ، اعتقلت في 22 يوليو 2016 ، خمسة أفراد مشتبه في علاقات لهم بإيران و بمحاولة زرع قنابل ، والذين تلقوا تدريبات عسكرية متقدمة في مراكز حزب الله

بشار والمالكي عملاء الشيعة فتحا سجون المتطرفين لتأسيس «داعش» في العراق و سوريا

المتمركزة في العراق و مراكز الحرس الثوري، والذين خططوا لزرع متفجرات في عدة مناطق بالبحرين .

السعودية

بعد ميلاد نظام الملالي في إيران، عبر آيات الله الخميني عن امنيته في إقامة دولة الخلافة والتي تتضمن بسط سيطرته على مكة ، فالخميني لم يكن حتى ليعترف باسم السعودية وكان يشير إليها باسم الحجاز، وفي خطوة غير مسبوقة في عام 1987 ، أعلن أنه لن يتوقف عن معارضة حكومة السعودية .

تحدثت الدراسة عن تاريخ تدخل الحرس الثوري في المملكة قائلة إن اللواء أحمد شريفي كان قائد الفيلق السادس الخاص بالخليج «الفارسي» وإنه لعب دور كبيرا في تفجيرات برجي الخبر في السعودية في 26 يونيو 1996، والذي قامت «قوة القدس» باستبداله في 1997 بعدما افتضح دوره في الهجمات التفجيرية.

وأشارت الدراسة إلى الاعتداء على السفارة السعودية في طهران ، في يناير 2016، والذي قام الحرس الثوري بتدبيره تنفيذا لأوامر خامنئي ، بينما محمد رضا نجادي ، رئيس قوة الباسيج ، أحد مجرمي الحرس الثوري ، بقيادة الهجوم وأمر بنفسه بإشعال النار في السفارة ، قائلا للجناة ألا يغادروا السفارة قبل إضرام النيران فيها ، بينما صدرت أوامر للشرطة بعدم التدخل الأوامر بعدم التدخل ، والتي لم تتخذ أي خطوات لحماية المبنى .

ولفتت إلى تهديد الدول العربية بقطع العلاقات مع إيران ، وهي بمثابة «إخفاق سياسي « يهدد أركان النظام الحاكم مما حدا بقيادات الباسيج إلى الاجتماع في أحد المراكز الطلابية المتنقلة والمعروف باسم «سيد الشهدا « في منطقة أبالي ، واتفقوا على التنصل من الهجوم ونفي مسؤولية الحرس الثوري أوالباسيج عنه ، بزعم أن متسللين هم من شنوا الاعتداء على السفارة وأحرقوها ، إلى جانب التأكيد على أن الباسيج كانوا حاضرين فقط في اليوم التالي أثناء المظاهرات السلمية.

فلسطين

في سبيل استغلال مشاعر المسلمين في المنطقة بعد وصوله إلى السلطة في 1978 ، بدأ نظام الخميني في تصدير الإرهاب تحت ستار القضية الفلسطينية ، وذهب إلى حد استخدام قوات البايسيج الإيرانية شعار «القدس عبر كربلاء « أثناء الحرب مع العراق .

أكدت الدراسة أن الحرس الثوري ظل يستخدم «فلسطين « كغطاء لسياسات التدخل في المنطقة ، وتم تكليف فيلق القدس السابع للتدخل في الشؤون الفلسطينية .

ونبهت الدراسة إلى أن أجندة النظام الإيراني كانت منذ البداية ضد منفعة وصالح الشعب الفلسطيني ، موضحة أن نظام الملالي بذل كل جهد في سلطته كي يحرف مباحثات السلام عن مسارها منذ بدايتها في 1991 ، حيث كان الهدف هو إضعاف تقدم المفاوضات من خلال دعم الجماعات المتعصبة مثل الجهاد الإسلامي ضد فتح .

و قالت: «عندما فشل خامنئي وبعده رفسنجاني في عرقلة تقدم اتفاقية السلام، حاولا اغتيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، مدللة على ذلك بأن اجتماعا ضم جماعات معارضة مفاوضات السلام بدمشق في 1993، حيث شارك في الاجتماع كل من محسن رضائي، قائد الحرس الثوري في ذلك الوقت، ومحسن أرمين، رئيس قسم المخابرات بالحرس الثوري في لبنان، وجرى بحث اغتيال ياسر عرفات كأحد سبل وقف محادثات السلام و تصعيد التوتر الإقليمي .

وأكدت الدراسة أن العلاقة بين الملالي والحرس الثوري من جانب و حماس والجهاد الإسلامي من جانب آخر بدأت في التوتر عقب تدخل النظام الإيراني في سوريا ، بينما حاولت إيران تشكيل جماعة جديدة في غزة بحيث تخضع تماما لـقوة القدس « على غرار حزب الله في لنبان و حركة حشد في العراق ، والتي أطلق عليه اسم « حركة صابرين « وهي حركة شيعية ترفع الشعار المرسوم على راية الحرس الثوري .

ونقلت الدراسة ما أعلنته السلطة الفلسطينية في 3 فبراير 2016 أن خمسة أشخاص في الضفة الغربية واجهوا اتهامات بالتواطؤ مع إيران وجرى اعتقالهم بتهمة التخطيط لشن هجمات إرهابية ، وكان هؤلاء الخمسة ينتمون لحركة «صابرين».

تركيا

بالنظر إلى أن تركيا تشترك في أحد حدودها مع إيران، فإن الحرس الثوري دائما ما كان يخطط للتدخل بشكل موسع في هذا البلد ، فقد تقرر بعد تأسيس «قوة القدس « تخصيص الفيلق الخامس لتركيا ، بحيث يشرف هذا الكيان على عمليات إرهابية نوعية وتنظيم شبكات إرهابية سرية داخل الأراضي التركية ، وتمكن بالفعل من اغتيال على أكبر غرباني وزهـرا راجبي عام 1996 في تركيا بمعاونة وزارة المخابرات .

أكـدت الـدراسـة أن الفيلق الخامس و وزارة المخابرات الإيرانية و الحرس الثوري يلعبون دورا حيويا في تجنيد وتنظيم وتوظيف الأتراك المناسبين للاضطلاع بأنشطة إرهابية ، منبهة إلى أن هذه الأنشطة والتجسس الذي يقوم به الحرس الثوري مستمر حتى اليوم في تركيا .

ونقلت عن صحيفة «حرييت» التركية تقرير لها الجمعة 24 مارس 2013 ، يؤكد أن السلطات اعتقلت مجموعة من العاهرات في مدينة «أكدير « الحدودية بتهمة التجسس لصالح إيران .

وأفادت الصحيفة أن عددا من النساء الإيرانيات في هذه المجموعة استخدمن زواج المتعة والدعارة لاسـتـخـراج المعلومات مـن الجيش والشرطة ومسؤولي الـدولـة ،ومـن ثم يقمن بتمرير تلك المعلومات للحرس الثوري ، كما أضافت انه الشرطة التركية تلقت بلاغا عن مجموعة تتألف من 24 شخصا متورطين في التجسس تحت ستار بيع حجارة الزينة.

وذكـرت الدراسة أن جهاز الأمن التركي أعلن خلال التحقيقات أن النساء اعترفن بأن الحرس الثوري زودهن بوثائق مزورة و ساعدهن على دخول تركيا بشكل غير مشروع في مناسبات عديدة ، كما أقـررن بأنهن خضعن لتوجيهات الحرس الثوري للاقتراب من مسؤولي الجيش والشرطة والدولة وطلب منهم الحصول عن أنواع من المعلومات التي يحتاجها قسم المخابرات بالحرس الثوري الإيراني .

التدخل في شؤون دول أخرى

لم يقتصر تدخل نظام الملالي عى هذه الدول بل إنه يستهدف دولا أخرى في الشرق الأوسط.

مصر

تعتبر مصر واحـدة من أكثر الأهـداف أهمية لتصدير الإرهـاب والإصـولـيـة مـن قبل النظام الإيراني ، وذلك استنادا إلى سكانها من المسلمين و تاريخ الحركات الأصولية الإسلامية بها.

وقالت الدراسة إن الحرس الثوري بذل جهودا السنوات الماضية لتصدير الثورة لمصر ودعم الأصوليين المصريين ، مما أدى إلى قيام الحكومة المصرية بإغلاق مكتب رعاية المصالح الإيراني في القاهرة .

وذكرت الدراسة أن الحرس الثوري كرس الفيلق الثامن للتدخل في شؤون دول الشمال الأفريقي ومن بينها مصر ، نظرا لأن «قوة القدس « لها قاعدة في السودان ، كان يتم توجيه بعض الانشطة في مصر من السودان .

وأكدت أن أربعة إيرانيين دخلوا مصر بجوازت سفر مزورة في أغسطس وسبتمبر 2006 كشيعة عراقيين وكان هدفهم هو إقامة فرع «قوة القدس» التابعة للحرس الثوري.

وأشارت إلى أنه جماعة تطلق على نفسها اسم «الحرس الثوري الإسلامي بمصر» أعلنت عن قيامها، بينما زعم الأمين العام للجماعة محمد الحزري أن التنظيم يضم ما يزيد على 400 عضو وانه يتلقى دعما ماليا مثل حماس وحزب الله، من الجمهورية الإسلامية وأن الهدف هو محاربة الصهيونية والإمبريالية الأمريكية وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية بإيران .

الأردن

تتدخل «قوة القدس» التابعة للحرس الثوري في الأردن أيضا، ففي يوليو 2015، نشرت صحيفة الرأي الأردنية تقريرا مفصلا حول اعتقال إرهابي تسلل مع «قوة القدس» وهو نرويجي من أصل عراقي وذلك بهدف تنفيذ أعمال إرهابية في الأردن باستخدام 45 كيلوجرام من مادة RDX شديدة الانفجار، والتي خبأها في شمال الأردن .

كما ذكرت الدراسة قيام الأردن باستدعاء سفيرها لدى إيران في 2016 احتجاجا على سياسات التدخل في الشرق الأوسط ، مشيرة إلى أن انشطة إيران في سوريا ساهمت في ارتفاع كبير في معدل تهريب المخدرات التي قدرت بـ7 مليون قرص مخدرات، والأسلحة على طول الحدود "السورية - الأردنية".

الإمارات

يتولى الفيلق السادس التابع لـ«قوة القدس» مسؤولية دول الخليج العربي والتدخل في شؤون هذه الدول، فعلى سبيل المثال، جرى اعتقال جواسيس الحرس الثوري في أبريل 2016 ومحاكمتهم في الإمارات العربية المتحدة، وأدانت المحكمة العليا الاتحادية الإماراتية أربعة أشخاص بتهمة التجسس لصالح إيران وحزب الله، وأفادت وكالة الأنباء «وام» أن ثلاثة من المتهمين تلقوا أحكاما بالسجن ستة أشهر بتهمة إقامة شبكة في إطار الحكومة كانت ترتبط بحزب الله .

ونقلت الدراسة عن صحفية الاتحاد الإماراتية تقريرها بأن المحكمة العليا الاتحادية حكمت على جاسم رمضان البلوشي بالسجن ثلاث سنوات بتهمة التجسس لصالح إيران ، حيث التقى بأحد عملاء المخابرات الإيرانية في السفارة بالإمارات، وزود الجانب الإيراني بمعلومات سرية تخص شخصيات تقيم في الإمارات، بينما أبلغ خبير جنائي بأبو طبي عن تبادل معلومات بين البلوشي و ضابط المخابرات الإيراني .

وأكدت الدراسة أن تغشي التدخل الإيراني عبر حزب الله، قاد دول مجلس التعاون الخليجي الست، والذي يتألف من السعودية وقطر والبحرين والكويت وعمان والإمارات، لأن تضع حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية في مارس قبل عامين .

الكويت

استشهدت الدراسة بتدخل نظام الملالي في شؤون الكويت بقضية «خلية العبدلي» والتي اعتقلت الحكومة الكويتية أعضاءها وحاكمتهم ، وذكر

إيران أرسلت شبكة ضخمة من «المعممين» لنشر الكراهية والعنف وإشعال التوترات المذهبية في الأراضي السورية

تقرير في يناير 2015 أن الحكم على الأرهابيين بخلية العبدلي أوضح أن عددا من الدبلوماسيين الأيرانيين في السفارة الإيرانية بالكويت تورطوا في دعم الخلية عن طريق التدريب والدعم المادي والتنسيق بين أعضاء الخلية .

وذكرت الدراسة أن الحكم في هذه القضية جاء في 186 صفحة وهو يوضح دور موظفي السفارة الإيرانية في إقامة ودعم خلايا حزب الله في الكويت على مدار عقدين .

وقالت إن الحكم الذي أصدرته المحكمة الكويتية توصل إلى أن دبلوماسي إيراني ساعد حسن حجي ، المشتبه الرئيسي الذي واجه حكما بالإعدام ، حيث كان على علم بالعمليات الإرهابية و التهريب وتخزين المفتجرات والأسلحة من حسن أبوالفضل زاده ، سكرتير أول السفارة الإيرانية ، والذي تم توصيفه بأنه أخطر دبلوماسي إيراني في الكويت والذي هرب من البلاد في 2010 بعد اكتشاف شبكة التجسس ، بينما قام دبلوماسي آخر بمنح مساعدة مالية للمتهمين لجمع معلومات حول المنشقين الإيرانيين في الكويت وتقديمها للسفارة الإيرانية .

قطر

ذكرت الدراسة، وفقا لتقارير داخلية بالحرس الثوري في 2016، إنه جرى تدبير مؤامرة لخطف مواطنين قطريين من العراق بالتنسيق مع مسؤولي الأمن في محافظة المثنى العراقية ومدينة السماوة، و الجماعات الشيعية بحركة نجابه وعصيب الحق.

وقالت الدراسة إن حركة نجابه وعصيب الحق، مليشيات شيعية، تخضع لقيادة قائد «قوة القدس».

الخلاصة

1 - جرى دراسة جانب صغير جدا من وظيفة الحرس الثوري في الشرق الأوسط، ولكن الحقائق تشير بوضوح إلى أى مدى كان الحرس الثوري أحد عوامل التحريض على الحرب والإرهاب في انحاء الشرق الأوسط، وأنه لا يوجد دولة بهذه المنطقة بدون تدخل أو مساهمة الحرس الثوري في الحرب والإرهاب والتوترات المذهبية.

2 - على الرغم من أن نظام الملالي يصف نفسه بأنه «حامي الإسلام والمسلمين»، إلا أنه كان السبب في معظم عمليات القتل في هذه البلاد من خلال إثارة الصراع الديني بين السنة والشيعة ، فمدى ونطاق الجرائم التي ارتكبها الحرس الثوري لا يمكن مقارنته مطلقا مع غيره من الجماعات الأخري ، فالموارد المقدمة له من قبل السلطة الرسمية للنظام الحاكم الإيراني والسفارات والمؤسسات، تجعله قوة أكثر نفوذا حتى من داعش، فيما يتعلق بالتحريض على الحرب والإرهاب.

3 - أقام الحرس الثوري الإيراني شبكات من العملاء في جميع هذه الدول، وكان العامل المشترك بين المرتزقة والجماعات التابعة له في مختلف الدول، هو أنهم يعتبرون أنفسهم أتباع القائد الأعلى، وديكتاتور إيران الحاكم وأنهم لديهم أفكار «إسلاموية» متطرفة .

4 - الحرس الثوري يضطع بتمويل شبكة المرتزقة التابعة له، والتي تقاتل في مختلف الدول، وهذا هو العامل الرئيسي في نشاط هذه الشبكة.

5 - يقوم الحرس الثوري بتصنيع وتوزيع الأسلحة العسكرية والمتفجرات في دول المنطقة كافة .

توصيات الدراسة

1 - تنفيذ القرار رقم 2231 الذي أصدرته مجلس الأمن بالأمن بالأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بوقف الأنشطة الصاروخية الأيرانية وإرسال أسلحة للدول الأخرى مثل اليمن وسوريا والعراق ولبنان .

2 - توصيف الحرس الثوري الإيراني وجميع أفرعه كتنظيمات إرهابية أجنبية في الولايات المتحدة و وضعهم على قوائم مشابهة في الدول الأوروبية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

3 - فرض عقوبات على كل المصادر المالية والشركات التابعة للحرس الثوري الإيراني .

4 - حظر اي شراء أو بيع أسلحة من قبل الحرس الثوري وفروعه .

5 - طرد الحرس الثوري، وحزب الله وغيرها من الجماعات التابعة لهم من جميع دول الشرق الأوسط خاصة سوريا والعراق .

6 - بذل جهود دولية لتفكيك الجماعات شبه العسكرية والشبكات الإرهابية التابعة لـ«قوة القدس» في المنطقة .

قادة الحرس الثوري منذ تأسيسه
(1979 - حتى الآن)

الحرس الثوري الإيراني عمل تحت غطاء الهلال الأحمر داعماً تنظيم القاعدة في البوسنة

د. نبيل العتوم

■■ نفى الحرس الثوري الإيراني تصريحات الجنرال "سعيد قاسمي". ووصف "رمضان شريف"، المتحدث باسم إدارة العلاقات العامة بالحرس الثوري، كلمات "سعيد قاسمي" بأنها شخصية وتفتقر إلى المصداقية ، نافياً تصريحات " قاسمي" جملة وتفصيلاً ، مؤكدًا أن التصريحات شخصية وتفتقر إلى المصداقية ولا يؤيدها الحرس الثوري ، وسوف تطلب من السلطة القضائية اتخاذ الاجراءات المناسبة بحقه .

الجنرال "سعيد قاسمي" وهو قائد سابق في الحرس الثوري الإيراني ، وزعيم تنظيم حزب الله الإيراني الذي يهيمن على جميع أفرع حزب الله في الخارج قد قال في مقابلة تلفزيونية على أحد القنوات الإيرانية : إنه خلال الحرب البوسنية، تم نشر قوات الحرس الثوري في البوسنة تحت غطاء منظمة الهلال الأحمر، وبدأت هذه القوات في تدريب المقاتلين العسكريين من مختلف البلدان الإسلامية ، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة . بعد نشر هذه التصريحات ، أعلن الهلال الأحمر الإيراني أنه سيقاضيه أمام السلطات القضائية.

بدوره نفى الحرس الثوري ما قاله "سعيد قاسمي" الذي كان قد قال بأنه كان يدرب قوات الدول الإسلامية الأخرى تحت غطاء أنشطة الهلال الأحمر، تدريبا عسكريا. لكن في الواقع ما هو تقييم هذا التكذيب في ظل ما أعلنه أحد قادته السابقين من تصريحات خطيرة ، وهل من الممكن أن يقوم الحرس بهذا الدور أو من غير الممكن؟ ا المؤكد أن هذا التكذيب مثير للسخرية نظراً لطبيعة الرد من خلال البيان الصادر عن الحرس الثوري الذي بدا غير مقنع على الاطلاق ، وفي واقع الأمر لم يكن الحرس على الدوام فعالا فقط في البوسنة فقط ، بل كان يمارس نشاطاته المشبوهة في جميع الدول ، وتحت غطاء مختلف ، بذريعة القيام بأنشطة تدخل ضمن فعاليات وأنشطة الهلال الأحمر ولجنة الإغاثة، وكان فيلق القدس على الدوام يستفيد من هذين الغطائين وغيرها من العمل تحت عنوان مؤسسات تعمل وفق رؤيه خيرية وعمل اغاثي وانساني ، توقيت هذه التصريحات تتزامن بعد اخضاع الولايات المتحدة الأميركية الهلال الأحمر الإيراني على لائحة العقوبات ، تأتي خطورة تصريحات "قاسمي " وما تفوه به من خلال ما صرح به في هذا اللقاء بأن إيران كانت على صلة وثيقة بالقاعدة منذ العام 1992م ، وهذا يؤيد بالتأكيد حقيقة دعم إيران للإرهاب .

و كان للقاء "سعيد قاسمي" وتصريحاته وحديثه حول الهلال الأحمر وعلاقته بالحرس الثوري والارتباط بالقاعدة ردود فعل مختلفة في الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي الإجتماعي ، حول توقيت مثل هكذا تصريحات وتداعياتها على إيران ، ودوافع " قاسمي " في اطلاقها في هذه المرحلة الخطيرة من عمر الجمهورية الإيرانية ، والتساؤل عن مشروعية العقوبات الأميركية في اغلاق حسابات الهلال الأحمر، ولماذا توظف طهران هذه الهيئة الخيرية للقيام بعمليات عسكرية واستخبارية ، ومطالبة " قاسمي " بجلب وثائق تثبت ذلك. واعتزت بعض التغريدات بأن الحرس الثوري يدعم المجاهدين من خلال الهلال الأحمر، بما في ذلك القاعدة، وشكلنا وحدات جهادية معتبرة أن تصريحات "سعيد قاسمي" كانت من دون أساس، وأنه صرح بها الآن في هذا الوقت الحساس لتقديم الذرائع للأمريكيين والإسرائيليين .

بموازاة ذلك أعلن الهلال الأحمر الإيراني عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الإجتماعي أن له الحق بتقديم شكوى أمام الجهاز القضائي ومتابعتها، معتبراً أن ما قام به "سعيد قاسمي" ليس عملا شخصيا بل هو عمل يمس سمعة الحرس الثوري و"سعيد قاسمي" ، في مقابل ذلك اعتبرت المغردون الإيرانيون على تويتر أن " قاسمي " كان مجرد أداة تنفيذ، وأن على الهلال الاحمر أن يقدم الشكوى ضد حرس الثورة وليس ضد "سعيد قاسمي"، ويمكنكم فقط تقديم شكوى ضد "قاسمي" بتهمة نشر أخبار سريّة، وتمس الأمن القومي للدولة الإيرانية .

الملف

قاسم سليماني.. أسرار «الجنرال المغدور»

سليماني قدم معلومات استخباراتية إلى الولايات المتحدة لدعم عملياتها للإطاحة بحركة «طالبان» في أفغانستان

■■ عبر تاريخه الدموي الطويل، أصبح الجنرال قاسم سليماني قائد فرقة «فيلق القدس» التابعة للحرس الثوري، أخطر رجل في الشرق الأوسط حاليا، وهو يعد رمزا لدولة «ولاية الفقيه» في إيران، التي يسيطر عليها المرشد الأعلى علي خامنئي، وبطانته من رجال الدين المتشددين وجماعات الضغط المرتبطة به وغيرهم من التيارات المتشددة التي تهيمن على المؤسسات الأساسية في الدولة.

انضم سليماني إلى «الحرس الثوري» مبكرا في وقت تشكيله كمنظمة شبه عسكرية في البداية، عام 1979، بعد نجاح الثورة التي شهدت سقوط الشاه وتولي الخميني السلطة.

وكان تدريبه العسكري محدودا كرجل حراسة، لكنه تقدم بسرعة. في وقت مبكر من حياته المهنية، كان متمركزا في شمال غرب إيران، وشارك في قمع انتفاضة كردية انفصالية في مقاطعة أذربيجان الغربية.

وبعد اندلاع الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، انضم سليماني إلى ساحة المعركة بصفته قائد قوة عسكرية صغيرة، تتألف من رجال جمعهم ودربهم شخصيا. وسرعان ما حصل على سمعة الشجاعة، وارتقى من خلال الرتب بسبب دوره في العمليات الناجحة لاستعادة الأراضي الإيرانية التي احتلها العراق في بداية الحرب، ثم خسرها فيما بعد.

وأصبح الرجل في نهاية المطاف قائد فرقة عسكرية كبيرة العدد، تسمى «ثأر الله» حين لا يزال في العشرينيات من عمره، وكان يشارك في معظم العمليات الرئيسية. وأصيب بجروح بالغة في إحدى المعارك على الجبهة.

وبعد الحرب، خلال التسعينيات، صار سليماني قائد الحرس الثوري في مقاطعة كرمان. وفي 1998 تم تعيينه قائدا لـ«فيلق القدس» في الحرس الثوري خلفا لأحمد وحيدي، وهي وحدة قوات خاصة للحرس الثوري الإيراني، ومسؤولة عن عمليات خارج الحدود الإقليمية. ويمثل «فيلق القدس» هيئة خاصة في الحرس الثوري الإيراني ويضطلع بمسؤولية تنفيذ العمليات العسكرية والاستخباراتية خارج الأراضي الإيرانية.

سليماني يساعد الأمريكيين

على الرغم من أن إيران والولايات المتحدة في حالة عداء مستحكمة على المستوى الأيديولوجي، في الظاهر، إلا أن الحقيقة غير ذلك، حيث ترتبط واشنطن وطهران بعلاقات وطيدة، ففي عام 2001، قدم سليماني معلومات استخباراتية إلى الولايات المتحدة لدعم عملياتها للإطاحة بحركة «طالبان» في أفغانستان، وفي عام 2007 أرسلت واشنطن وطهران مندوبين إلى بغداد لإجراء محادثات مباشرة مع قائد «فيلق القدس» بشأن تدهور الوضع الأمني هناك.

وعقب هجمات 11 سبتمبر

المرشد الإيراني علي خامنئي يرقي سليماني إلى رتبة «الجنرال» ويصفه على الملأ بـ«الشهيد الحي»!

2001، توجه ريان كروكر، وهو مسؤول رفيع المستوى بوزارة الخارجية الأمريكية، إلى جنيف للقاء الدبلوماسيين الإيرانيين الذين كانوا تحت إشراف سليماني، بهدف التعاون لتدمير «طالبان» التي استهدفت الشيعة الأفغان. وكان هذا التعاون مفيدا في تحديد أهداف عمليات القصف في أفغانستان وفي القبض على عناصر القاعدة الرئيسية.

وفي 24 يناير 2011، تمت ترقية سليماني إلى اللواء من قبل المرشد الأعلى علي خامنئي. يوصف خامنئي بأنه على علاقة وثيقة معه، والذي دعا سليماني «الشهيد الحي»!

ووُصف سليماني أيضا بأنه «المنفذ الوحيد الأقوى في الشرق الأوسط اليوم» والاستراتيجي العسكري الرئيسي والتكتيكي في محاولة إيران لمكافحة النفوذ الغربي وكذلك «أقوى مسؤول أمني في الشرق الأوسط»!

وتعمل إيران على تصوير سليماني كرجل قوي يعمل على تحقيق «هدف الأمة» لذلك يظهر في المعارك في العراق وسوريا ليحث الميليشيات الشيعية على القتال حتى الموت. وتقدر جهات غربية عدد القوات التي تحت إمرة سليماني بأكثر من 100 ألف عنصر من الميليشيات المنتشرة في الشرق الأوسط.

ووفقا لتحقيق نشرته صحيفة «نيويوركر» الأمريكية، فإن سليماني سعى منذ تسلمه قيادة فيلق القدس إلى «إعادة تشكيل الشرق الأوسط» ليكون لصالح إيران، وعمل كصانع قرار سياسي وقوة عسكرية، حيث يغتال الخصوم، ويسلّح الحلفاء، حيث كان سليماني وراء التخطيط العسكري الاستراتيجي لإيران في المنطقة ومسؤولاً عن تشكيل وتنظيم ميليشيات شيعية مثل «حزب الله» في لبنان والحوثيين في اليمن وميليشيات مختلفة في العراق وسوريا.

ومع مرور السنوات، بنى سليماني شبكة أصول دولية، بعضها مستند إلى الإيرانيين في الشتات الذين يمكن استدعاؤهم لدعم المهمات وآخرين من حزب الله والميليشيات العراقية التابعة للحرس الثوري، تتمثل في تصفية المعارضين الإيرانيين في الخارج ومهاجمة أهداف في دول عربية وغربية.

ودبر «فيلق القدس» مؤامرة في عام 2011 لاستئجار خدمات شبكة لاغتيال السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة ووزير الخارجية الحالي، عادل الجبير، وهو يتناول الطعام في أحد المطاعم على بعد كيلومترات قليلة من البيت الأبيض.

جرائمه في سوريا

بدأ مسلسل جرائم سليماني في سوريا منذ بداية الثورة السلمية للشعب السوري ضد نظام بشار الأسد في مارس 2011، وهي الثورة التي شارك «فيلق القدس» في قمعها بقوة السلاح، من خلال دعم ومساندة وتحريض نظام الأسد على العنف الدموي، حيث فرضت الولايات المتحدة حزمة من العقوبات على سليماني في مايو 2011 مع رئيس النظام السوري بشار الأسد وغيره من كبار المسؤولين السوريين، بسبب تورط الجنرال الدموي في تقديم دعم مادي للنظام السوري.

وجلب الجنرال إلى سوريا حوالي 70 ألفا من الميليشيات الطائفية العراقية والأفغانية والباكستانية واللبنانية والتي لعبت دورا أساسيا في تحويل ثورة الشعب السوري الى صراع طائفي لصالح توسيع النفوذ الإيراني.

وفي يونيو 2011 وضع الاتحاد الأوروبي أسماء كل من قائد فيلق القدس سليماني والقائد العام السابق للحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري وحسين طائب مدير مخابرات الحرس في قائمة العقوبات لتوفيرهم أدوات للجيش السوري لغرض قمع الثورة السورية. كما أدرجت الحكومة السويسرية أيضا اسمه على لائحة العقوبات في سبتمبر 2011، لنفس السبب.

وأدرجت الأمم المتحدة اسم سليماني في القرار رقم 1747 في أغسطس 2012 ضمن قائمة الأشخاص المفروض عليهم الحصار، بسبب تزويد النظام السوري بالأسلحة من إيران وكذلك التدخل العسكري ميدانيا ولوجستيا وماديا. لقمع الثورة السورية.

وشارك سليماني منذ عام 2012 في إدارة تدخل الحرس الثوري و«حزب الله» اللبناني وميليشيات عراقية في معارك سوريا، خاصة معركة القصير في محافظة حمص، وأشرف عليها بنفسه وتمكن من استردادها من المعارضة في مايو 2013، بعد معارك ضارية سقط خلالها مئات المدنيين.

كما أشرف بنفسه على عدة معارك في ريفي اللاذقية وحلب، كان آخرها معارك حلب التي أدت إلى تهجير قسري لمئات الآلاف من السوريين. ويقود سليماني حاليا عمليات تغيير ديمغرافي في حلب وسائر المحافظات السورية التي تدور فيها رحى الحرب.

أما في العراق، فبات يسيطر على مفاصل الحياة السياسية والأمنية والعسكرية من خلال قيادات الحكومة في بغداد التي تهيمن عليها أحزاب التحالف الشيعي التي دعمتها إيران طيلة عقود، وكذلك من خلال ميليشيات الحشد الشعبي التي أسستها ومولتها ودربتها طهران.

ويقول مؤلف كتاب العد التنازلي لأزمات إيران كينث تيمرمان إن سليماني يأتي مباشرة بعد «ابن لادن» في درجة ارتكاب الجرائم، بل إنه الآن الأخطر على الإطلاق، ويداه ملوثتان بدماء مدنيين أكثر من أي إرهابي في العالم، وحان الوقت لوضع حد لإجرامه بشكل نهائي.

دراسة: تحديات صعبة... أزمة البطالة في إيران

حسن قاسم

مستخلص

■■ هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب مشكلة البطالة في إيران وعوامل انتشارها بين الخريجين، كما بها إحصائيات موثوقة لنسب البطالة خلال السنوات الأخيرة. وتشير الدراسة إلى أن البطالة ناجمة عن أسباب عديدة منها: قلة فرص العمل، وانخفاض قيمة العملة الإيرانية (التومان)، والزيادة السكانية التي تلعب دورًا رئيسًا في هذه الأزمة. ويجدر الإشارة إلى أن أزمة البطالة ليست بالمشكلات التي يمكن الاستهانة بها؛ أبدًا فكلما غُض الطرف عنها، كلما كانت عواقبها وخيمة أكثر. ونلاحظ أن تبعات البطالة كثيرة ولا تؤثر على الفرد وحده، بل تلقي بأثرها على المجتمع كذلك مما يؤدي إلى انتشار الفساد والإدمان والانتحار و.... ومن ثم انهيار الدولة؛ لذا يجب وضع هذه المسئلة في الحسبان وتكثيف الجهود لحلها. وفي ضوء نتائج الدراسة قام الباحث بطرح مجموعة من التوصيات والتي من أهمها: السعي لتحقيق التعاون والتكامل بين القطاعين الاقتصادي والتعليمي من حيث معرفة احتياجات سوق العمل من الخريجين ومحاولة تلبيتها، ويتم ذلك من خلال ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل. وضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتي من شأنها استقطاب عدد كبير من اليد العاملة. وفي ذلك محاولة للحد من ظاهرة البطالة في المجتمع من خلال تشجيع التشغيل الذاتي للخريج.

المقدمة

يمكن أن نعد البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية لأي دولة، وأنها بلا شك تثير الكثير من المعضلات والمشكلات الاجتماعية والسياسية كذلك؛ لذا يتطلب الأمر البحث عن أسبابها وعدم التهاون فيها.

والنظر إلى ظاهرة البطالة، هو معيارٌ مناسبٌ لقياس حالة الآلية بين الركائز الأساسية لاقتصاد أي بلد، وعندما يتجاوز معدل البطالة النسبة المعهودة، فبكل بساطة من الممكن أن نجد أن القطاعات الاقتصادية المختلفة تعاني من عجزٍ كبير ومن ثم يكون نتاجها غير مقبول. وبناءً على ذلك فإن معالجة الحالة المعقدة للركائز الاقتصادية المهمة هو الحل الأساسي والمنطقي للقضاء على مشكلة البطالة في دول كإيران.(1)

ونظرًا لأهمية الموضوع، فسأقوم في هذه الدراسة بتسليط الضوء على أسباب ظهور أزمة البطالة في إيران، وسنستنتج نتيجة هي بمثابة السبب الرئيسي لهذه الأزمة في السنوات الأخيرة، ألا وهي السياسات الخاطئة في احتواء السكان في العقدين الماضيين، وكذلك عجز الاقتصاد القومي عن إيجاد فرص عمل للشباب وقبل كل ذلك استغلال أموال الشعب الإيراني في دعم الميليشيات والفصائل والجماعات الأخرى. وسنلقي نظرة كذلك على الشواهد الاحصائية المتاحة، وسنستنتج أنه لن يتم القضاء على البطالة حتى العقد القادم، ولكن يمكن تقليل نسبة البطالة من خلال السياسات الاقتصادية الصحيحة، وسنشير في هذه الدراسة إلى بعض من هذه السياسات.

أزمة البطالة في اقتصاد إيران

مما لا شك فيه أن زيادة فرص العمل والحد من البطالة هو هدف المخططين، وصناع القرار ورجال الاقتصاد في البلاد، وتحقيق هذا الهدف هو بداية القضاء على الكثير من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية كذلك.

ونظرًا لأهمية الموضوع، سأعرض في الأسطر القادمة دراسة مكثفة للحالة الوظيفية وإيجاد فرص العمل من أجل خفض نسبة البطالة في إيران.

في عام 2005م، نشرت مجلة الشرق الأوسط للبحوث الاقتصادية تقريرًا تحليليًا كاملًا عن أزمة البطالة في إيران، وأفاد التقرير أن نسبة البطالة في إيران تبلغ الـ 40%، أي مايعادل حينها 28 مليون شخصا؛ وبناء عليه فإن الشعب الإيراني بشكل عام يعاني من فقر اقتصادي.

وفي العام نفسه أعلنت الحكومة الإيرانية أن معدل البطالة في إيران 12% تقريبًا، وكانت هذه النسبة غير حقيقية في نظر الكثير من خبراء الاقتصاد في إيران، مما يوضح لنا أمرًا هامًا ألا وهو

انعدام الشفافية مع الشعب.

انتقد بعض الخبراء أساليب إحصائيات البطالة في إيـران ونتائجها، ولكن الجميع أجمع على أن البطالة هي إحدى المشكلات الرئيسية في اقتصاد إيـران. والجدير بالذكر أن تعداد سكان إيـران في الثلاثين عامًا الأخيرة قد زاد الضعف تقريبًا، وأن أكثر الذين ولدوا بعد ثورة 1979م قد انضموا وبسرعة إلـى قائمة المتقدمين للعمل. كانت تصريحات الخبراء مغايرة لتصريحات الحكومة، وتفيد بأن النسبة المعلن مخالفة تمامًا للنسبة الحقيقية، حيث يدخل سوق العمل في إيران كل عام حوالي 800 ألف شخص على أقل تقدير، في حين أن الحكومة الإيرانية ليس لديها القدرة اللازمة على استيعاب كل ذلك القدر من المتقدمين للعمل.

والأمـر المثير للدهشة هو أنـه في ظل هذه الأوضاع الوخيمة وما تواجهه إيران من أزمات في المياه والبطالة وغيرها، تشجع على عملية زيادة النسل، أجل؛ بل وتقدم امتيازات وتسهيلات كثيرة لذلك، حيث من ضمنها يمكن الإشارة إلى: السماح بالدراسة والتعليم عن بُعد للزوجين حتى يبلغ أطفالهم عامين، ومن التسهيلات التعليمية التي ستساعد الزوجين الشابين في انجاز أعمالهم الخاصة، أنهم لن يكونوا قلقين بشأن استكمال دراستهم، ومن جملة التسهيلات كذلك أن عمليات الـولادة الطبيعية ستجرى بشكل مجاني، وكذلك الحصول على قروض بمقيمة مليون تومان، ومنح تسعة أشهر للولادة وأربعة أشهر للعمل عن بُعد للنساء العاملات، وكذلك منح قطعة أرض ومسكن على المولود الثالث وامتيازات أخرى.(2)

في 29 سبتمبر 2021م، انتشر تقرير يفيد بأن معدل البطالة في إيران قد وصل في صيف 2021م إلى 9.6% من تعداد السكان الكلي البالغ 84 مليون نسمة، ووفقًا لهذا التقرير، فإن 41.1% من السكان البالغ عمرهم 15 عام فأكثر نشيطون من الناحية الاقتصادية. كما أن دراسة تغيرات معدل المشاركة الاقتصادية يشير إلى أن هذا المعدل قد قل بنسبة 0.7% مقارنة بفصل صيف 2020م. والجدير بالذكر أن السكان العاملين البالغين من العمر 15 عاما فأكثر قد وصلوا في هذا الفصل إلى 23 مليون و405 ألف شخص، حيث قل هذا المعدل مقارنة بصيف 2020م بمقدار 137 ألأف شخص. وتشير دراسة التوظيف

في القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى أنه في صيف 2021م اختص قطاع الخدمات بـ 48.8% كأكبر سهم للتوظيف، ويليه في المراتب التالية القطاع الصناعي بنسبة 33.8% والزراعي بنسبة 17.4%. والأمر الملفت للنظر هو أن معدل بطالة الشباب من 15 لـ 24 عامًا يشير إلى أن 25.7% من نشيطي هذه الفئة السنية يعانون في صيف 2021 من البطالة، وقد زاد هذا المعدل بنسبة 2.6% مقارنة بصيف 2020م. هذا في حين أن دراسة معدل البطالة في الفئة السنية من 18 لـ 35 عاما تشير إلى أن 17.6% من السكان النشيطين في هذه الفئة السنية يعانون من البطالة كذلك، وقد زاد هذا المعدل بنسبة 0.7% مقارنة بصيف 2020م.(3)

أسباب أزمة البطالة في إيران

1. الزيادة السكانية المرتفعة المتزامنة مع تأرجح الاقتصاد.
2. الهبوط النسبي للعملة والطاقة.
3. التورط في حروب عربية بدعم الميليشيات المسلحة
4. العقوبات الأمريكية.
5. تدهور مستوى معيشة المواطن.
6. عدم التطابق الوظيفي بين الفرد والمهنة التي يمتهنها.
7. عدم كفاءة مؤسسات سوق العمل بسبب التنظيم غير الفعال لعلاقات العمل والتأمين الاجتماعي.
8. وجـود اقتصاد غير رسمي، ويقصد به كل النشاطات الاقتصادية والتي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والذي تقوم الحكومة بضبطه.

البطالة طويلة الأمد

ظاهرة البطالة في إيران بشكل عام تندرج تحت عنوان البطالة طويلة الأمـد. ويسمى هذا النوع من البطالة في المجال الاقتصادي باسم (البطالة الهيكلية) وهي هي نوع من أنواع البطالة التي تظهر نتيجة حدوث تغيرات في الحالة الاقتصادية، مما يؤدي إلى ظهور عدم توافق بين مهارات العمال والمهارات المطلوبة في مجال الأعمال والفرص الوظيفية المتاحة، وتظهر البطالة الهيكلية غالبًا بسبب الركود الطويل في بيئة الأعمال مع وجود عمال دون وظائف لفترة زمنيّة طويلة، ويؤثر هذا على العمال بالسلب؛ إذ يفقدون مهاراتهم الشخصية وقدراتهم على العمل ضمن مؤهلاتهم، مما يؤدي زيادة معدل البطالة العامة. والجدير بالذكر أن 47.6% من العاطلين يبقون بلا عمل لمدة 19 شهر فأكثر، فضلًا عن أن مدت بطالة 6.3% منهم تتراوح بين 13 لـ 18 شهرًا، وفي واقع الأمر إن البطالة طويلة الأمد شائعة بين النساء أكثر من الرجال.

البطالة المقنّعة

هو مصطلح اقتصادي يستخدم فى وصف نوع من أنواع البطالة التي يتقاضى فيها مجموعة من العمال أو الموظفين الأمـوال والمرتبات دون أن يبذلوا جهدًا حقيقيًا لصالح المؤسسة أو المصلحة أو الشركة التي يعملون بها. وتنجم هذه المشكلة عن انعدام الرقابة وسوء الإدارة؛ مما يترتب عليه تقاضي هؤلاء الموظفين لأجور لا يستحقونها مما يتسبب في إهدر المال العام، وهذا ما يوجد بإيران.

وفقًا لنتائج احصائيات القوى البشرية الصادرة عن مركز احصاء إيران، فإن البطالة المقنعة - ما بين الفترة الزمنية 2016 – 2005 - كانت في حالة تأرجح بحسب الأوضـاع الاقتصادية، ولكن شهد منحنى تصاعدي من 1.5 مليون شخص إلـى 2.3 مليون شخص. كما أن الأشخاص الذين كانوا يقبلون على هذا النوع من الوظائف آنـذاك، لم يكن لهم تأمينات اجتماعية. وتجدر الإشـارة إلى أن زيادة معدل البطالة المقنعة في الفترة الزمنية بين 2016 – 2005 كان سببًا في تقليل متوسط ساعات العمل الأسبوعية لكل موظف.

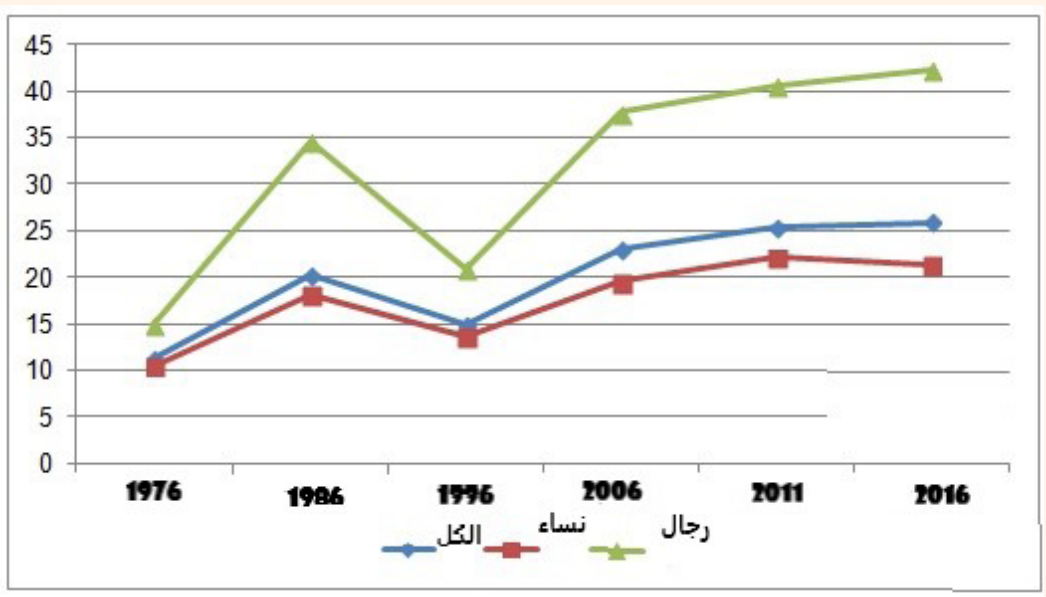

معدل البطالة المرتفع بين الشباب خاصة الفتيات

في عام 2016م عندما كان متوسط معدل البطالة في إيران يبلغ 12.4%، كان هذا المعدل بالنسبة للنساء يعادل 20.7%. وفي نفس العام وصل معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 لـ 29 عامًا إلى 25.9%، في حين أن تلك النسبة وصلت بين النساء إلى 42.3%.

معدل البطالة بين الخريجين

إن نسبة البطالة بين الخريجين وعلى وجه الخصوص بين الخريجات مرتفعة للغاية في إيران، حيث زادت نسبة البطالة بين الخريجين في عام 2016م بمعدل 20%. وهذا الأمر يوضح أن اجتياز المستويات التعليمية العالية لا يضمن بالضرورة فرص عمل للخريجين سواء للشباب أو الفتيات. ومن الجدير بالملاحظة أن معدل البطالة بين الشباب والفتيات الخريجين الحاصلين على مؤهلات عليا قد شهد مسارًا تصاعديًا خلال عام 2006م حتى 2016م، ونخص بالذكر معدل بطالة الخريجات بمؤهلات عليا والذي قد ارتفع في عام 2016م لأكثر من 31%.

ومن أسباب البطالة المرتفعة بين الخريجين في إيران، قلة الطلب في سوق العمل وفائض القوى العاملة التي لديها مؤهلات عليا. ومن الناحية التاريخية نجد أن القطاع العام هو الممون الأول لفرص العمل للخريجين، حيث أن الحصول على شهادة جامعية من الشروط الأساسية للعمل في القطاع العام في إيران، كما فرضت الحكومة هذا الشرط في القطاع الخاص كذلك. أدى قلة وظائف القطاع العام وضعف الطلب على القوى العاملة في القطاع الخاص ناهيك عن عدد الخريجين العاطلين كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين هذه الفئة. وهذا الأمر يمكن ملاحظته بشكل واضح بين النساء، حيث إنهم يفضلون العمل في القطاع العام بسبب القواعد الاجتماعية الرائجة في المجتمع الإيراني، لذلك ينبغي عليهم منافسة الرجال في الوظائف المحدودة المتاحة.

شهد معدل المشاركة الكلية (في إيران) ومشاركة الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 لـ 29 عامًا هبوطًا متواصلًا رغم كثرة عدد الشباب. وسبب هذ المشكلة هو عدد الشباب الضخم في سوق العمل وتغيير تفضيلاتهم نحو زيادة التعليم الأكاديمي وتأجيل دخولهم إلى سوق العمل. ومن المشكلات التي تزيد من نسبة البطالة ظاهرة (عدم التوافق الوظيفي) وهي أن يكون المتقدم للوظيفة يحمل مؤهلًا أعلى أو أقل من الوظيفة نفسها، أو أن يشعر المتقدم للوظيفة بحالة من عدم الارتياح بسبب التفاوت بين ميوله وقدراته والمهنة التي يمتهنها؛ مما يؤدي إلى حدوث فراغ وظيفي كبير. ولابد من الإشارة إلى أن فرص العمل قد زادت في الأعوام 2016 – 2005 للأشخاص الحاصلين على دبلوم مقارنة بفئة الخريجين الجامعيين، وفي مقابل ذلك نجد أن مسئلة عدم التطابق الوظيفي تبرز في سوق العمل بين النساء بشكل كبير مقارنة بالرجال.(4)

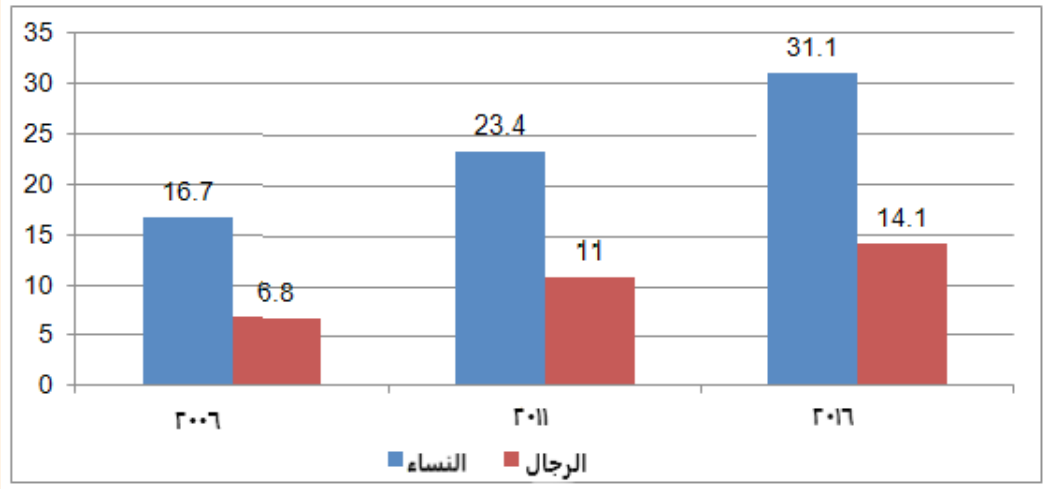

نسبة البطالة في المحافظات الإيرانية

تفيد الاحصائية بوجود تفاوت واختلاف في نسب البطالة من محافظة إلى أخرى على مستوى المحافظات الإيرانية:

- يتراوح معدل البطالة في أكثر محافظات إيران بين 10% لـ 15%.
- يرتفع معدل البطالة في محافظات كرمانشاه، وتشهارمحال وبختياري، وأردبيل وكردستان لأكثر من 15%.
- يقل معدل البطالة في محافظات زنجان، وهمدان، وسمنان ومركزي لأقل من 10%.

التورط في الإرهاب بدعم الميليشيات المسلحة

في الوقت الذي تقوم فيه إيران بالتورط في الإرهاب والتدخل في شئون الدول الأخرى تقوم أيضاً بدعم فصائل وميليشيات وأحزاب وجماعات إرهابية، والتورط في هذه الصراعات له كلفة كبيرة، لكنه فوق ذلك له كلفة مالية، من خزينة الإيرانيين، يقدرها خبراء بمليارات الدولارات سنويًا وتتخطى الثلاثين مليار دولار سنويًا بحسب ما تم تقديره، فيما يقدر خبراء كلفة ماانفقته طهران منذ مطلع الثورة الايرانية على كل حروبها وحتى اليوم بثلاثة تريلوينات دولار، وهذا بحسب ما نُشر في نوفمبر 2015م.

العقد الإيراني الأخير، كان انتحارًا لنظام أبى أن يعيش شعبه بطريقة تريدها الشعوب كلها، فهذه المليارات التي يتم تبديدها سنوياً، كان بالإمكان توجيهها لرفاه الشعب الإيراني، الذي يعاني من الفقر والبطالة بنسب مختلفة، إضافة إلى تأثير العقوبات في أوقات سابقة.

في سياقات الهوس الإيراني بالتمدد والتوسع، على حساب خزينة خاوية، وعجز يصل إلى تسعة مليارات وأكثر سنويًا، فهذا التورط المذموم يتواصل، في غير موقع ومكان في هذا العالم، وهو التورط الذي يتواصل برغم انخفاض سعر النفط الذي اربك حسابات إيران التي كانت تراهن على استثمار تفاهماتها الأخيرة مع الغرب بشأن برنامجها النووي لتقليص خسائرها جراء العقوبات عبر زيادة إنتاجها.

هذه المبالغ الضخمة هي مجموع النفقات التي تم دفعها نقداً لأنظمة وأحزاب وميليشيات، من اجل شراء الولاءات السياسية أو التوسع في المنطقة، وبرغم أن الشعب الإيراني يتضور جوعاً، ويعاني من غياب حقوقه التنموية، وحقوق العلاج والتعليم، وغياب البنى التحتية، إلا أن إيران برغم هذه الظروف وديونها التي بالمليارات من الدولارات، تواصل سياستها ذاتها.

ويرى مراقبون أن حتى في ظل الإفراج عن الأموال الإيرانية، إلا أن مواصلة الخط الإيراني ذاته، يعني نحرًا للشعب الإيراني الذي لن يستفيد من هذه الأموال، بل سيتم حرقها في صراعات جديدة.

تقوم إيران بدفع المليارات سنويًا سواء لدعم الأسد في سوريا، أو دعم حزب الله، أو ميليشيات الحوثيين، أو حركة الجهاد الإسلامي أو حركة حماس، وهذه المبالغ الضخمة تعبر عن موقف الإيراني، على حساب الإيرانيين، الذين ليس لهم ناقة أو جمل في هذا الصراع ويرون أموالهم تتبدد في حروب عربية بعيدة، لكنها في الحسابات الإيرانية مجرد جزر تابعة سياسيًا لطهران ولابد من تقويتها وإدامة حضورها.(5)

العقوبات الأمريكية

نتيجة لتأثير العقوبات الاقتصادية على عائدات الحكومة من مبيعات النفط وقطع العلاقات التجارية الإيرانية مع العالم الخارجي، زاد معدلا التضخم والبطالة، مما أثر بالسلب على الدخول الحقيقية للأسر. وعلاوة على ذلك، كشف تقرير نشرته وزارة العمل والرعاية الاجتماعية الإيرانية في العام الإيرانى الماضى (بدأ في 21 مارس 2020) عن أن خط الفقر يعادل مليون و254 ألف تومان للفرد، وأن معدل خط الفقر ارتفع بنسبة 38% عن العام الماضى، نظراً للتضخم فى قطاع الأغذية والمشروبات وارتفاع تكاليف قطاع الإسكان، بالتوازى مع انتشار جائحة كورونا.

أدى فرض العقوبات الاقتصادية المتواصلة على إيران إلى ظهور مشكلات عدة داخل المجتمع الإيرانى تنبع بشكل أساسي من انخفاض الشعور بالسعادة والرضا عن الحياة وظهور الكثير من القلق بشأن المستقبل، ولاسيما فيما يتعلق بالوضع المالى للأفراد داخل الأسر. وتتضح أبرز التأثيرات الاجتماعية لاستمرار فرض العقوبات فيما يلى:

-1 تآكل الطبقة المتوسطة: نظرًا لأن الطبقة

المتوسطة تمارس دورًا كبيرًا في أى مجتمع، باعتبارها بمثابة المحرك الأساسي لتطور الدول، وبؤرة استقرارها السياسي، فإنها أيضًا تعد الفئة الأكثر تأثرًا في حالة تعرض البلدان لمشكلات اقتصادية. ومن هنا، أدى فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، بالتوازى مع تفشى جائحة كورونا، إلى تراجع مكاسب الطبقة الوسطى من التوظيف ومناصب الإدارة العليا والأدوار القيادية، وتحويل الذين يعيشون في حالة فقر نسبي إلى فقر مدقع. ومع ذلك، فإن ثمة اتجاهًا يرى أن النظام الحاكم يسعى إلى استغلال هذه الظروف لتوزيع بعض المساعدات المالية والسلعية على الفقراء وبالتالي استقطابهم إلى صفه، وتعزيز قبضته السياسية والأمنية، لأنه مع تدهور وضع الخدمات الأساسية لن تصبح الحكومة هى مصدر هذه الضائقة المالية ولكن من يقدم العلاج لها.

-2 زيادة نسب الهجرة: كشف أحد التقارير الصادرة عن مرصد الهجرة الإيراني في أكتوبر من العام الماضي عن أن العقوبات الأمريكية والظروف الاقتصادية الصعبة تسببت في ارتفاع نسبة المهاجرين الإيرانيين من إجمالي عدد سكان إيران من 1.45% عام 1990 إلى 2.29% عام 2019، كما أن 37% من حاملي الميداليات في الأولمبياد الطلابية و25% من أعضاء مؤسسة النخبة الوطنية الإيرانية يقيمون حاليًا في دول أخرى. ومع الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في عام 2018 تصاعدت أشكال الهجرة الطلابية والناشطين في مجال تأسيس الشركات الناشئة.

-3 إضعاف المجتمع المدني: مارست العقوبات الاقتصادية دورًا في الحد من دور المجتمع المدني داخل إيران؛ حيث أثبت المتشددون الشعبويون في إيران براعتهم في استغلال نقاط الضعف الاقتصادية لتعزيز السلطة السياسية، والاستثمار في جمهور الطبقة العاملة من خلال توزيع المساعدات المالية المباشرة وحتى الغذاء والسلع الأساسية. ومع تزايد الضغوط على الشركات الخاصة، أصبح الإيرانيون أكثر اعتمادًا على الدولة، وبالتالي، باتوا غير قادرين وعازفين عن الانخراط في النشاط المدني، خوفًا من المخاطرة بفقدان مصدر رزقهم.(6)

الفقر المدقع في إيران

حذر عضو في الغرفة التجارية الإيرانية من زيادة الفقر المدقع في إيران، وأوضح أنه سيزداد وفقًا للطريقة التي يتم العمل به الآن ولن يتم القضاء عليه خلافًا لما وعد به الرئيس إبراهيم رئيسي الذي قال في وقت سابق: «لا ينبغي أن يكون هناك المزيد من الفقر المدقع».

وفي مقابلة مع وكالة "إيلنا"، نُشرت الثلاثاء 22 مارس (آذار)، أشار خسرو فروغان كران سايه، أيضًا إلى القرارات الاقتصادية والسياسات التضخمية وسعر الصرف، مضيفًا أنه في العام الشمسي الجديد (بدأ في 21 مارس/آذار)، "ستواجه الفئات ذات الدخل المنخفض المزيد من المشاكل وسترتفع الأسعار بشكل حاد".

وصرح فروغان موضحًا أن الأسعار ستزداد أكثر من العام الماضي؛ وذلك بسبب الزيادة بنحو 57 في المائة في أجور العمال (أي نحو مليون وخمسمائة ألف تومان "حوالي 62 دولارا")، وعدم وجود نظام رقابة قوي لضبط الأسعار وطريقة تخصيص العملة، إلى جانب إلغاء السعر الحكومي للدولار (4200 تومان للدولار الواحد) وعوامل أخرى.

يذكر أن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قد وعد بالقضاء على "الفقر المدقع"، في خطاب ألقاه أمام مجلس الخبراء في 8 آذار (مارس)، ولكن سياسة الوعود دون تنفيذ هذه ستؤدي إلى تفاقم الوضع وتشرد المجتمع، في حالة إذا لم تقم الحكومة باتخاذ إجراءات حثيثة لحل الأزمة.

وما يؤكد كلامي بإن هذه الوعود الإيرانية عادة لا تنفذ هو أن حسن روحاني رئيس إيران الأسبق كان قد قطع وعدًا خلال الإنتخابات الرئاسية عام 2017م بالقضاء على الفقر المدقع في إيران، هذا في حين أن وزارة العمل الإيرانية قد أعلنت في أكتوبر 2021م أن ثلث سكان إيران يعيشون في فقر مدقع.

ويأتي تحذير رئيس غرفة التجارة من أن عدد السكان تحت خط الفقر المطلق في إيران آخذ في الازدياد، في حين تم الإعلان، العام الماضي، عن خط الفقر- وهو الحد الأدنى لتكلفة معيشة أسرة واحدة- بمتوسط يبلغ حوالي 9 ملايين تومان لكل فرد شهريًا.

ووفقًا لما ذكره رئيس لجنة التجارة الداخلية، "تُظهر تجربة السوق أن ما سيحدث مختلف تمامًا عما يقوله الخبراء على الورق، وينتظرنا وضع غير موات".(7)

ومن ناحية أخرى ورد في صحيفة "جمهوري إسلامي" الإيرانية: هذه الأيام، مع اقتراب الشراء في نهاية العام، أصبحت جيوب الناس فارغة أكثر من أي وقت مضى، وشعار "كل يوم أغلى من الأمس" أصبح في الواقع ملموسًا أكثر من أي شيء آخر. كما تتلخص وعود المسؤولين في الشعار وعلى بعد أميال من الحقائق.(8)

ويذكر أن ارتفاع تكاليف المعيشة للأسر في إيران هو نتيجة مباشرة للارتفاع الحاد في التضخم الذي ابتلي به اقتصاد البلاد في السنوات الأخيرة.

وقال بعض النشطاء العماليين إن على الحكومة السيطرة على التضخم إلى جانب زيادة الأجور، وإلا فإن زيادة الرواتب ستؤدي أيضًا إلى المزيد من التضخم.

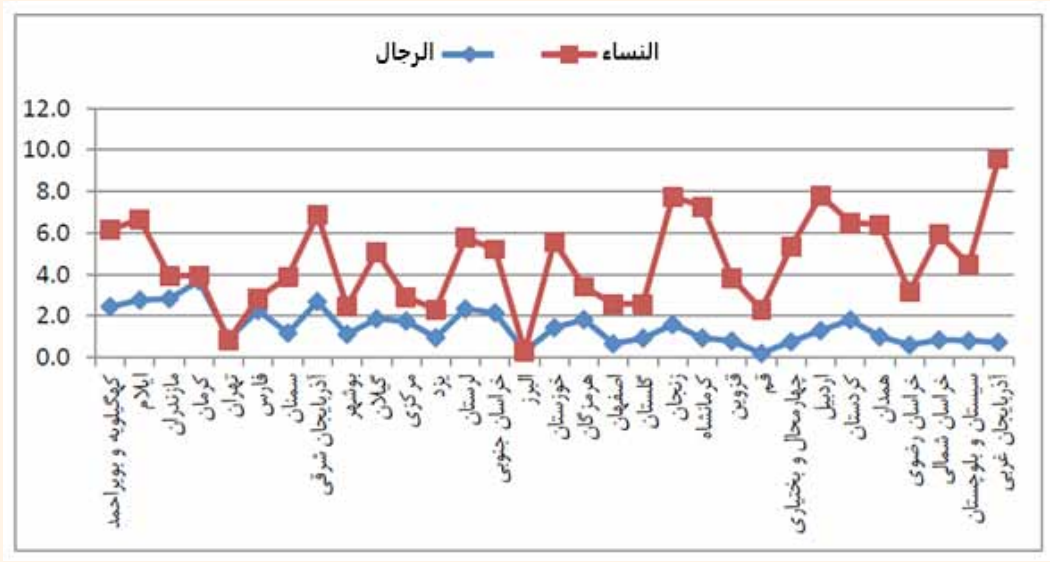

نسبة البطالة بين الخريجين وعلى وجه الخصوص بين الخريجات مرتفعة للغاية في إيران، حيث زادت في عام 2016م بمعدل 20%

يرتفع معدل البطالة في محافظات كرمانشاه، وتشهارمحال وبختياري، وأردبيل وكردستان لأكثر من 15%

كما أن معدل البطالة يتقلب في إيران بحوالي 25 في المائة وفقًا لمركز الأبحاث البرلماني، ناهيك عن التضخم المرتفع الذي أثر على حياة الناس اليومية، وبالتالي يضطر عدد كبير من العمال إلى العمل بأجور أقل بكثير من ما يقره المجلس الأعلى للعمل.(9)

التخطيط والميزانية

قال رئيس منظمة التخطيط والميزانية الإيرانية، مسعود مير كاظمي، إن هناك أكثر من 2500 ألف مليار تومان من المشاريع «نصف المكتملة» في البلاد.

وأضاف كاظمي، الثلاثاء 15 فبراير (شباط)، أن متوسط عمر المشاريع نصف المكتملة في البلاد يزيد عن 17 عامًا، وأحيانًا تبدأ مشاريع غير مبررة اقتصاديا نتيجة ضغوط سياسية.

وأوضح أنه "إذا أردنا الاستمرار في الأساليب الحالية، فينبغي تسمية هذه المشاريع بـ"المشاريع الأثريّة".

وبحسب كاظمي فإنه في السنوات الأخيرة، وبسبب خلق جو من عدم الثقة، لم يتم توجيه القطاع الخاص والاستثمارات العامة نحو النمو الاقتصادي، بينما تجاوز حجم السيولة أربعة آلاف مليار تومان.

ويُطرح موضوع جذب رؤوس الأموال في مشاريع البلاد، بينما وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، فإن إيران في أسفل جدول مؤشر الشفافية.

والجدير بالذكر أن مؤسسة "هيريتيج" الأميركية صنفت إيران في المرتبة 170 بين 177 دولة من حيث الحريات الاقتصادية.

وأضاف مساعد الرئيس أن حكومة إبراهيم رئيسي تعتقد أن حل المشاكل هو وجود رأس المال الشعبي؛ اذا يُتوقع الاستثمار الشعبي في المشاريع، بينما على مدى السنوات القليلة الماضية، قامت الحكومة بدعاية واسعة النطاق والقفز المفاجئ في مؤشر البورصة، وجر أصول الناس إلى البورصة؛ ونتيجة لذلك، انخفض مؤشر البورصة وخسر الناس قدرا كبيرا من أصولهم.

كما شدد مير كاظمي على ضرورة جذب الاستثمار الأجنبي، فيما يبدو أن هذا غير ممكن بالنظر إلى إدراج إيران في القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي (FATF)، والعقوبات والفساد المستشري.

ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بإيران في عامي 2019 و2020 بلغ 1.5 مليار دولار و1.3 مليار دولار على التوالي.(10)

في غضون ذلك، وفقًا لمركز الإحصاء الإيراني، بلغ معدل التضخم السنوي في نوفمبر (تشرين الثاني) 44.4% على الأقل، ووفقًا للإحصاءات الرسمية من وزارة العمل، فإن متوسط سعر أكثر من 83% من المواد الغذائية في إيران قد تجاوز مستوى التأزم.

وفي آخر التطورات الاقتصادية، وافق البرلمان على إلغاء الدعم الحكومي للدولار (4200 تومان للدولار الواحد) من موازنة العام المقبل.

ووفقًا لعضو في لجنة التخطيط والميزانية بالبرلمان، فإن زيادة أسعار بعض المواد الغذائية العام المقبل، بما في ذلك الدجاج والبيض، بنسبة 50 إلى 70 في المائة، ستكون هي إحدى نتائج هذا القرار.

وبحسب ما قاله محسن زنكنه، عضو لجنة التخطيط والميزانية، فإن البرلمان "سمح للحكومة بمواصلة بيع 9 مليارات دولار بالسعر الحكومي، لكنه لم يكلف الحكومة بذلك».

يشار إلى أن المشاكل المعيشية للعمال والمعلمين والموظفين، إلى جانب الضغوط الاجتماعية والسياسية في السنوات الأخيرة، أدت إلى احتجاجات وإضرابات مستمرة في جميع أنحاء البلاد، وكان رد فعل النظام عليها قمعيًا في كثير من الأحيان.(11)

ويصف الباحث الاقتصادي الإيراني فريدون خاوند مشروع موازنة 2021 الذي قدمه الرئيس السابق حسن روحاني إلى البرلمان في ديسمبر (كانون الأول) 2020، تعاظم فشل الإدارة، إذ وصل إلى المقعد الرئاسي عام 2013 تحت شعار "فتح أقفال الاقتصاد"، لكن كل شيء تبدد في نهاية المطاف.

وبحسب خاوند، كان تقديم مسودة موازنة العام الجديد 2021 بالتركيز على وعود بالتنمية وإيرادات من خارج قطاع النفط الخام أمراً لافتاً مع غياب الرئيس روحاني عن تلك المراسم داخل البرلمان، ما يؤشر إلى انهيار وعوده الإصلاحية.(12)

احتجاجات

وقد أثرت العقوبات الأميركية في الحكومة الإيرانية في السنوات القليلة الماضية، إلى جانب سوء الإدارة الاقتصادية وتغلغل الحرس الثوري الإيراني وسيطرته على الاقتصاد وزيادة المصاريف العسكرية، خصوصاً في الخارج. ما دفع في اتجاه أزمة اقتصادية حادة في إيران. وفي يوليو (تموز) 2020، تجمّع عشرات الإيرانيين في تبريز (شمال) وبهبهان (جنوب) ومناطق أخرى، في الشوارع رافعين شعارات منددة بالنظام، من بينها «لا غزة ولا لبنان، أرواحنا فداء لإيران»، في إشارة إلى الأموال التي ينفقها النظام الإيراني على الميليشيات ويحرم مواطنيه منها.

وقبل ذلك، في 15 نوفمبر 2019، سارت احتجاجات في العاصمة طهران وعبادان والمحمرة وبوشهر، بعد أن أعلنت الحكومة زيادة سعر البنزين بنسبة 300 في المئة. ووصف التلفزيون الحكومي الإيراني حينها هذه التدابير الاقتصادية بأنها وسيلة للمساعدة في تمويل الإعانات لحوالى 60 مليون إيراني. وتجاوز عدد القتلى بين المتظاهرين ألف شخص، إضافة إلى جرح عشرات الآلاف واعتقال ما يزيد على سبعة آلاف متظاهر، خلال هذه الاحتجاجات بحسب بيانات حكومية إيرانية.

وفي تصريحات للتلفزيون الإيراني، حينها، اعترف محمود واعظي، مدير مكتب الرئيس الإيراني، بحدوث «مجزرة معشور» جنوب الأهواز، وقال إن «مسلحين مجهولين هم من أطلق النار على المتظاهرين»، وذلك في 18 نوفمبر 2019.

وقبل ذلك، جرت احتجاجات عام 2018 في المدن الإيرانية، وكانت الهتافات أيضاً ضد الإنفاق في سوريا.(13)

وفي عام 2010م، قد حدثت احتجاجات كذلك أثناء إلقاء أحمدي نجاد لكلمة في محافظة خوزستان بمناسبة الثالث من شهر خرداد، والجدير بالذكر أن العمال رفعوا لفاتات بها عبارة (البطالة، البطالة)، وكان ذلك اعتراضًا على معدل البطالة التي كانت قد وصلت إليه إيران آنذاك. وبالتزامن مع ذلك انتشرت تقارير عن تجمعات لعمال شركة ميبد للحديد والصلب بسبب عدم الحصول على مستحقاتهم المتأخرة.(14)

وفي إبريل 2020م، شهدت إيران تجمعات من قبل العمال خلال اليوم العمال العالمي احتجاجًا على عدم الحصول عل الستحقات المتأخرة وتفاقم الوضع وارتفاع نسبة البطالة، وكان ذلك بالتزامن مع تحذير مركز البحوث البرلماني من خسارة مليوني و876 ألف وظيفة.(15)

المليارات التي يتم تبديدها سنويًا، كان بالإمكان توجيهها لرفاه الشعب الإيراني، الذي يعاني من الفقر والبطالة بنسب مختلفة، إضافة إلى تأثير العقوبات في أوقات سابقة

عواقب البطالة

تخلف أزمة البطالة طوعًا أو كرهًا آثار وعواقب سلبية في المجتمع على الصعيد الاجتماعي، والسياسي والثقافي. فمشكلة البطالة عادة ما تؤدي إلى الفقر، والفساد، والتوزيع غير العادل للدخل، والطلاق، وتعاطي المواد المخدرة، وانعدام الأمن وعواقب تقليدية أخرى؛ لذلك يعد توفير فرص العمل من أهم الوسائل للقضاء على البطالة والفقر. تتاح فرص العمل للرجال أكثر من النساء وتكون كثيرة للأقليات القومية.

لا يمكن غض الطرف عن عواقب البطالة وتبعاتها في ايجاد أضرار اجتماعية، بحيث إن الشخص العاطل مستعد لارتكاب أي مخالفة وهذا وفقًا لاعتقاد الدكتور أمان الله قرائي مقدم، ويعانون من هذه الأضرار بسبب انعدام الدخل. فعلى سبيل المثال في كثير من الحالات يحدث الطلاق في الأسرة التي تعاني من البطالة، وبعد ذلك تنتشر الدعارة، ويتبعها هروب الأطفال من المنزل خاصة الفتيات، فيزداد أعداد أطفال الشوارع، ومن ثم انتشار الإجرام، والفساد والأضرار الاجتماعية.

إن زيادة معدل البطالة يصحبه انتشار الأضرار الاجتماعية والجرائم، والفقر، والدعارة، وهروب الفتيات من المنزل، وأطفال الشوارع وعواقب أخرى. ومع الأسف كثيرًا ما ينجم عن ذلك انتشار السرقة، والانتحار والاختطاف وغيرها، وخلاصة القول إن البطالة هي أساس كل مفاسد المجتمع.

إن إجهاد فقدان الوظيفة يؤثر بشكل كبير على سلامة الفرد النفسية والروحية؛ وبناءً على ذلك فإن المجتمع الذي تقل فيه السلامة الاجتماعية تزادد فيه السلوكيات المتباينة والأمراض النفسية الجسمية مثل قرحة المعدة، والتصلب المتعدد (الام إس)، والصداع النصفي، واضطرابات النوم والقلب والكوابيس.

أكد علماء النفس على أن البطالة من أكبر المعضلات التي تؤدي إلى انعدام التوازن في الأسرة والأهم منها انعدام التوازن في المجتمع، ووضحوا أن 50% من معدل الرضى بالحياة يكون بسبب اختيار وامتلاك الوظيفة، وتفسيرًا لذلك فالأشخاص الذين يمتلكون وظيفة مناسبة ومؤهلًا جيدًا يحظون بسعادة أكثر ويشعرون بالرضا أكثر في حياتهم.

أدت البطالة في السنوات الأخيرة إلى زيادة ارتكاب الجرائم، ونمو الوظائف الوهمية وانتشار الباعة المتجولين، والبلطجة وغيرها من الأضرار، كمان أن البطالة وحتى عدم الاستقرار في وظيفة معينة يزيد العبء النفسي على الفرد، وبالتالي ينقل هذه المصائب لأسرته والمقربين له. هذا كله فضلًا عن أن التوتر والضغط النفسي في الفرد يؤدي إلى انشقاق الأسرة وهو ما يلقي بأثره على المجتمع.

إن امتلاك وظيفة يلعب دورًا بارزًا في ابتعاد الفرد عن الإدمان وتعاطي المواد المخدرة، وكل هذه السلبيات والتبعات بسبب عدم توافر فرص العمل، وما أكثر الطلاب المتخرجين الذين يمتلكون شهادات جامعية عليا ولكن لا يجدون فرصًا للعمل، وهو منتشر وبشكل كبير في المجتمع الإيراني. (16)

الخاتمة

مما سبق يتبين لنا مدى خطورة الأزمة التي تمر بها إيران في الوقت الحالي وأن ما آل إليه المجتمع الإيراني الآن من اضطرابات إنما هو بفعل تغاضي الحكومة عنها، وسياسة التورط في الحروب العربية، وهوس التوسع الذي لا تريد إيران التخلي عنه، كما أن الحكومة الإيرانية لا تتحلى بالشفافية أبدًا مع الشعب الإيراني ولكن هناك بعض الجهود التي قامت بها الحكومة في بعض المحافظات كمحافظة كهكيلويه وبوير أحمد، وخلاصة الكلام وعصارة القول أن حل هذه المشكلة دفعة واحدة أشبه بولوج الجمل في سم الخياط، لذا يجب على الدولة توحيد صفوفها وتكثيف جهودها والوعي بمدى الخطورة التي قد تتسبب بها هذه الأزمة في المستقبل القريب، ولا يفوتني أن أنوه على أمرٍ هامٍ ألا وهو الوعود التي كثيرًا ما يقطعها الحكام لشعوبهم، فالمسئلة ليست مسئلة وعود بقدر ما هي مسئلة تنفيذ هذه الوعود، ولكن في الوقت الحالي هل ستقف الحكومة الإيرانية مكتوفة الأيدي تبكي على اللبن المسكوب، أم ستتخذ إجراءات جدية بمعني الكلمة من أجل عبور هذه الأزمة؟ هذا ما سيتضح خلال الأشهر المقبلة.

■ المراجع:

1. بررسی عوامل موثر بر بیکاری و بهره وری بازار کار در ایران. https://n9.cl/diorv
2. ماجرای اعطای پول و زمین به خانواده‌ها برای بچه‌دار شدن چیست؟ https://n9.cl/ggkte5
3. نرخ بیکاری در تابستان ۱۴۰۰ به ۹.۶ درصد رسید. https://n9.cl/n8h17
4. نگاهی به علل بیکاری در ایران/ نرخ بیکاری بالا در میان تحصیلکرده‌ها + جدول. https://n9.cl/rdo4w
5. طهران تبدّد 3 تريليونات دولار في حروبها العربية. https://cutt.us/srwvC
6. قبل الصفقة: تداعيات العقوبات الأمريكية على إيران. https://acpss.ahram.org.eg/News/17405.aspx
7. خلافًا لوعود الرئيس الإيراني.. مسؤول بغرفة التجارة يؤكد: الفقر المدقع سيزداد. https://www.iranintl.com/ar/202203228818
8. صحيفة إيرانية: شعار "كل يوم أغلى من الأمس" أصبح ملموسًا أكثر من أي شيء آخر. https://www.iranintl.com/ar/202202175989
9. رغم زيادة الحد الأدنى للأجور في إيران.. ملايين العمال لا يزالون تحت خط الفقر. https://www.iranintl.com/ar/202203107826
10. "التخطيط والميزانية" الإيرانية: آلاف المليارات أهدرت بمشاريع غير مبررة نفذت بضغوط سياسية. https://www.iranintl.com/ar/202202160896
11. رغم زيادة الحد الأدنى للأجور في إيران.. ملايين العمال لا يزالون تحت خط الفقر. https://www.iranintl.com/ar/202203107826
12. الاقتصاد الإيراني يتسرب لمصلحة تمويل "الحروب بالوكالة". https://2u.pw/l5Uvb
13. الاقتصاد الإيراني يتسرب لمصلحة تمويل "الحروب بالوكالة". https://2u.pw/l5Uvb
14. اعتراض به میزان 'بیکاری' در دیدار احمدی نژاد از خرمشهر. https://cutt.us/OYOz6
15. افزایش اعتراضات و تشدید بیکاری کارگران ایران در آستانه روز جهانی کارگر. https://cutt.us/MTOVi
16. بیکاری مهمترین عامل افزایش بزهکاری اجتماعی. https://n9.cl/np6kb

الدفتر الإيرانى:

المغزى الچيوبلوتيكي والتفاوضي لتحرير رهائن بريطانيين وآخرين من السجون الإيرانية

د. جهاد عوده

■■ نازانين زاغاري راتكليف (née Zaghari ؛ الفارسية : نازنين زاغرى ؛ من مواليد 26 ديسمبر 1978 هو مواطن إيراني بريطاني مزدوج الجنسية تم احتجازه في إيران من 3 أبريل 2016 إلى 16 مارس 2022 بتهمة التجسس لصالح الحكومة البريطانية . في أوائل سبتمبر 2016 ، حُكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات بعد إدانتها بـ "التآمر للإطاحة بالحكومة الإيرانية". تم إطلاق سراحها مؤقتًا في 17 مارس 2020 أثناء انتشار وباء COVID-19 في إيران ، أثناء مراقبتها. صرح المدعي العام في طهران في أكتوبر 2017 أن زغاري راتكليف محتجز بسبب إدارته "دورة بي بي سي للصحافة الفارسية على الإنترنت والتي كانت تهدف إلى تجنيد وتدريب الناس لنشر الدعاية ضد إيران". لطالما أنكرت زغاري-راتكليف تهم التجسس الموجهة إليها ، ويصر زوجها على أن زوجته "سُجنت بسبب ديون مستحقة على المملكة المتحدة بسبب فشلها في تسليم الدبابات إلى إيران في عام 1979". في 7 مارس 2021 ، انتهت عقوبتها الأصلية ، لكن كان من المقرر أن تواجه مجموعة ثانية من التهم في 14 مارس. في 26 أبريل ، أُدينت بارتكاب أنشطة دعائية ضد الحكومة وحُكم عليها بالسجن لمدة عام. في 16 أكتوبر 2021 ، رفضت المحكمة الإيرانية استئنافها. أطلق سراح زاغاري راتكليف في 16 مارس 2022 وعاد إلى المملكة المتحدة في اليوم التالي.

ولدت نازانين زغاري وترعرعت في طهران ودرست الأدب الإنجليزي في جامعة طهران ، قبل أن تصبح مدرسًا للغة الإنجليزية. في أعقاب زلزال بام 2003 عملت كمترجمة في جهود الإغاثة للوكالة اليابانية للتعاون الدولي . عملت لاحقًا في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ثم انتقلت إلى منظمة الصحة العالمية كمسؤولة اتصالات. في عام 2007 ، انتقلت Zaghari-Ratcliffe إلى المملكة المتحدة بعد حصولها على منحة دراسية للحصول على درجة الماجستير في إدارة الاتصالات في جامعة لندن متروبوليتان . بعد وقت قصير من وصولها إلى المملكة المتحدة ، التقت بزوجها المستقبلي من خلال أصدقاء مشتركين. تزوج الزوجان في أغسطس 2009 في وينشستر وولدت ابنتهما في يونيو 2014. أصبحت زاغاري راتكليف مواطنة بريطانية في عام 2013. كانت زاغاري راتكليف تعود كثيرًا إلى إيران لتمكين والديها من رؤية ابنتها. عندما تسافر إلى إيران ، كانت تفعل ذلك دائمًا على جواز سفرها الإيراني ، كما يقتضي القانون الإيراني. استخدمت زاغاري راتكليف جواز سفرها البريطاني في جميع الرحلات الدولية الأخرى. عملت زاغاري راتكليف في بي بي سي وورلد سيرفيس تراست من فبراير

ريتشارد راتكليف: زوجتي كانت تستخدم كورقة مساومة في النزاع حول ديون IMS غير المسددة والمحادثات حول صفقة التخصيب النووي لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران

2009 إلى أكتوبر 2010 ، ثم عملت في مؤسسة طومسون رويترز كمنسق للمشروع قبل أن تتولى منصب مدير المشروع. في 17 مارس 2016 ،سافرت زغاري راتكليف لزيارة أسرتها للاحتفال بعيد النوروز (رأس السنة الإيرانية) مع ابنتها البالغة من العمر 22 شهرًا. في 3 أبريل 2016 ، اعتقلها أفراد من الحرس الثوري الإيراني في مطار الإمام الخميني بينما كانت هي وابنتها على وشك الصعود على متن رحلة العودة إلى المملكة المتحدة. تمت مصادرة جواز سفر ابنتها البريطاني أثناء الاعتقال لكنها عادت فيما بعد وبقيت في إيران تحت رعاية أجدادها من الأمهات حتى تتمكن من زيارة والدتها. كان السبب الدقيق لاعتقالها غير واضح في البداية ، على الرغم من أنه وفقًا لمنظمة العفو الدولية يعتقد أنه مرتبط بسجن العديد من موظفي موقع إخباري التكنولوجيا الإيراني عام 2014. قال رئيس وزارة العدل في إقليم كرمان ، علي تافاكولي ، إنهم شاركوا في مشاريع تديرها هيئة الإذاعة البريطانية وحصلوا على أموال من لندن: "كانت هذه العصابة تدير عددًا من المشاريع والخطط للإيرانيين المناهضين للثورة المقيمين في الخارج ، وخاصة بالنسبة للبي بي سي الفارسية ، تحت ستار الأنشطة المشروعة. عادة ما يتم تقديم المساعدة المالية لهذه المجموعة من لندن بحجة التبرعات الخيرية. كان مدير الفريق فردًا عمل في هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) كمرشد ومعلم في عدد من البلدان مثل ماليزيا والهند وأفغانستان ، وقد دفعت أجهزة المخابرات البريطانية تكاليف رحلاته إلى هذه البلدان . " عملت زغاري-راتكليف في هيئة خدمة بي بي سي العالمية (تسمى الآن بي بي سي ميديا أكشن) ، وهي مؤسسة خيرية دولية قدمت دورات تدريبية للصحفيين والمدونين الإيرانيين في مجلة ZigZag التابعة لمشروع تطوير وسائل الإعلام الإيرانية والبرنامج الإذاعي المرتبط بها. في عام 2014 ، أدين العديد من الخريجين وحكم عليهم من قبل إيران بالسجن لمدة تصل إلى 11 عامًا لمشاركتهم في هذه الدورات. أشارت أخبار مشرق ، وهي وسيلة إعلامية قريبة من السلطات الإيرانية ،إلى تورطها المزعوم مع منظمات حقوق الإنسان " نساء يعشن في ظل قوانين المسلمين و Hivos " كدافع لاعتقالها. في أوائل سبتمبر 2016 ، حُكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات "بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام الإيراني". صرح المدعي العام في طهران في أكتوبر 2017 أنها سُجنت لأنها أدارت "... دورة بي بي سي للصحافة الفارسية على الإنترنت والتي كانت تهدف إلى تجنيد الناس وتدريبهم لنشر الدعاية ضد إيران".

في 23 أغسطس 2018 ، تم إطلاق سراح Zaghari-Ratcliffe بترخيص مؤقت لمدة ثلاثة أيام ، وهي ممارسة معتادة قبل الإصدارات الأطول. ومع ذلك ، عانت زغاري راتكليف من نوبات هلع بعد عودته إلى السجن ، وأعرب عن أسفه لإطلاق سراحه مؤقتًا. قال زوجها إن الرخصة المؤقتة كانت "لعبة قاسية" تخضع لشروط منها مراقبة تحركاتها. في أواخر سبتمبر 2018 ، عندما سئل الرئيس الإيراني حسن روحاني عن قضية زاغاري - راتكليف ، أقرّ بمعرفته بالقضية (على الرغم من إنكاره المعرفة بتفاصيلها) ، وأشار إلى أنه "تم توجيه اتهامات جديدة ضدها". وشبّه روحاني سجن الأجانب في إيران بسجن الايرانيين في الدول الغربية ، قائلاً إن القادة على الجانبين ينفون السلطة على قرارات قضاءهم ، و "يجب علينا جميعًا" بذل جهد مستمر ومتضافر .. . لذلك ... يجب أن يكون جميع السجناء أحرارًا ... لكن يجب أن يكون طريقًا يسير في كلا الاتجاهين ". في مارس 2019 ، منحت وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث (FCO) زغاري-راتكليف الحماية الدبلوماسية ، مما رفع وضع قضيتها من مسألة قنصلية إلى نزاع بين الحكومتين. تقول إيران إن التصنيف مخالف للقانون الدولي ، قاعدة الجنسية الرئيسية ، حيث صرح سفير إيران في لندن بأنه "يجوز للحكومات فقط ممارسة هذه الحماية لمواطنيها ، ... لا تعترف إيران بالجنسية المزدوجة.في 11 أكتوبر 2019 ، عادت ابنة زغاري راتكليف إلى والدها في المملكة المتحدة لبدء الدراسة. في ديسمبر 2019 ، رفض المدعي العام الإيراني الإفراج المشروط عن نازانين زغاري ، بناء على طلب محاميها. في مارس 2020 ،في ذروة انتشار وباء COVID-19 في إيران - عندما أعلن المرشد الأعلى آية الله خامنئي عن خطط للعفو عن 10000 سجين والإفراج مؤقتًا عن 85000 لمكافحة تصاعد عدوى COVID-19 في السجون - تم إطلاق سراح زغاري راتكليف على أساس مؤقت. أفاد زوجها بأنها كانت مريضة لمدة أسبوعين بأعراض COVID-19 ، لكن لم يتم اختبارها ، ولم تتطلب دخول المستشفى. أثناء الإفراج المشروط ، عاشت في منزل والديها في طهران ، لكن طُلب منها ارتداء بطاقة إلكترونية والبقاء على بعد 300 متر من المنزل. كانت قادرة على إجراء مكالمات فيديو لعدة ساعات في اليوم مع زوجها وابنتها. تم تمديد الإفراج المشروط عنها لاحقًا حتى 18 أبريل. تم تمديد الإفراج عنها مرة أخرى في أبريل / نيسان ، إلى 20 مايو / أيار بحسب زوجها. قالت عائلتها في 20 مايو إن الإفراج عنها مدد إلى أجل غير مسمى. في 8 سبتمبر 2020 ، ذكرت وسائل الإعلام الحكومية الإيرانية أن زغاري راتكليف يواجه اتهامات جديدة. في 13 سبتمبر ، تم تأجيل محاكمتها. كان من المقرر عقده في 2 نوفمبر في أكتوبر. لم يُسمح لأي مسئولين بريطانيين بمراقبته على الرغم من الطلبات المتكررة. في 7 مارس 2021 في اليوم السابق ، أعرب ريتشارد راتكليف ، زوج نازانين ، عن انتظاره هو وابنته "بقلق شديد" للإفراج. كما قال إنهم غير متأكدين مما إذا كان سيتم إطلاق سراحها ، حيث "لم يتم توضيح الترتيبات". تم إطلاق سراحها كما هو مقرر ولكن مع دعوى قضائية جديدة ضدها تم حجزها في 14 مارس. في ذلك التاريخ ظهرت بتهمة الدعاية ضد النظام وقيل لها أن تتوقع صدور حكم في غضون سبعة أيام عمل. في 26 أبريل 2021 ، أدينت بارتكاب أنشطة دعائية ضد الحكومة وحُكم عليها بالسجن لمدة عام ، ومُنعت من مغادرة إيران لمدة عام. قال محاميها إنها اتُهمت بالمشاركة في مظاهرة في لندن قبل 12 عامًا ، وإجراء مقابلة مع خدمة بي بي سي الفارسية.

في 24 أبريل 2019 ، اقترح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تبادل رسمي بين زغاري راتكليف ونيغار غودسكاني ، وهو مواطن إيراني محتجز في أستراليا بموجب مذكرة تسليم أمريكية. ورفضت بريطانيا عرضا لوزير الخارجية الإيراني بشأن تبادل الأسرى ووصفته بأنه مناورة دبلوماسية "شريرة". نقل تقرير تلفزيوني حكومي إيراني عن مسؤول إيراني مجهول في 2 مايو 2021

قوله إن المملكة المتحدة وافقت على تسوية ديونها البالغة 400 مليون جنيه إسترليني مقابل الإفراج عنها. الحكومة البريطانية نفت ذلك في اليوم التالي ، قائلة إن المفاوضات حول الديون ، المستحقة بسبب عدم تسليم الدبابات لإيران كما تم الاتفاق عليه في صفقة في السبعينيات ، كانت منفصلة عن قضيتها ولا تزال جارية.

في فبراير 2018 ، قال ريتشارد راتكليف إنه يعتقد أن إطلاق سراح زوجته كان يعتمد على الفائدة على دين بقيمة 450 مليون جنيه إسترليني كانت المملكة المتحدة مدينة لإيران منذ سبعينيات القرن الماضي مقابل صفقة أسلحة ملغاة. في أكتوبر 2019 كرر الادعاء بمزيد من التفاصيل ، مشيرًا إلى أن وكالة حكومية بريطانية تستخدم "كل عقبة قانونية لتأخير وتقليل الدفع". في عام 1971 ، دفعت الحكومة الإيرانية ، التي كانت آنذاك تحت حكم شاه إيران ، لبريطانيا مقابل أمر شراء أكثر من 1500 دبابة شيفتن وعربات مصفحة أخرى كجزء من صفقة قيمتها 650 مليون جنيه إسترليني. عندما سقط نظام الشاه ، ألغت بريطانيا الجزء الذي لم يتم تسليمه من الأمر وطلب النظام الإسلامي استردادًا جزئيًا للدبابات التي لم يتم تسليمها. كان هناك نزاع قانوني بين بريطانيا وإيران منذ ذلك الحين. في مايو 2021 ، بعد أن تم تمديد عقوبتها مرة أخرى على زوجته ، كتب ريتشارد راتكليف مقالًا لـ Declassified UK ، ذكر فيه أن صادرات المملكة المتحدة السرية وغير الخاضعة للمساءلة للأسلحة تشكل خطرًا على النازانيين والمواطنين البريطانيين في كل مكان. في يناير 2016 ، ردت الولايات المتحدة لإيران 400 مليون دولار مقابل معدات عسكرية لم يتم تسليمها والتي ارتبطت بالإفراج عن أربعة أميركيين من أصل إيراني ، بما في ذلك الصحفي في واشنطن بوست جيسون رضائيان ، والذي يمكن اعتباره سابقة لوضع زغاري راتكليف. يُزعم أن زغاري راتكليف أخبرها المحققون العسكريون لها بالصلة بين احتجازها وصفقة الأسلحة المتنازع عليها. تم رفض هذا الادعاء من قبل كل من وزارة الخارجية الإيرانية ووزارة الخارجية البريطانية ، حيث ذكرت الأخيرة: " هذه حالة قديمة وتتعلق بالعقود الموقعة منذ أكثر من 40 عامًا مع النظام الإيراني قبل الثورة. نحن والإيرانيون نرفض أي فكرة تربط بين القضيتين. وقد دفعت وزارة الخزانة والخدمات العسكرية الدولية تمويل تسوية الديون إلى المحكمة العليا في عام 2002. ولا تزال وزارة الدفاع الإيرانية خاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي. "

أعاد ريتشارد راتكليف تأكيد اعتقاده بأن زوجته كانت تستخدم كورقة مساومة في النزاع حول ديون IMS غير المسددة والمحادثات حول صفقة التخصيب النووي لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران. لكنه يعتقد أن التقارير الأخيرة على التلفزيون الإيراني تشير إلى أن الحكومات كانت في خضم المفاوضات. في 2 مايو 2021 ، قال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب إن إيران تستخدم زاغاري راتكليف في "لعبة القط والفأر" ، وأن معاملتها "تصل إلى حد التعذيب". فشلت صفقة سداد الديون ، والتي أوضح رئيس الوزراء بوريس جونسون لاحقًا أنها "يصعب حلها والتخلص منها لجميع أنواع الأسباب المتعلقة بالعقوبات". في 16 مارس 2022 ، أعلنت وزيرة الخارجية ليز تروس أنه بعد شهور من المفاوضات ، دفعت الحكومة ديونًا بقيمة 393.8 مليون جنيه إسترليني لإيران ، المحاطة بالأسوار للاستخدام الإنساني فقط. في نفس اليوم تم إلغاء حظر السفر عن زاغاري راتكليف وعادت إلى المملكة المتحدة. في 21 مارس 2022 ، أعلنت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم أنها ستجري تحقيقًا في التأخير في سداد الديون لإيران. كتب وزير الشرق الأوسط السابق أليستير بيرت إلى اللجنة قائلاً إنه حتى أثناء وجوده في منصبه لم يتمكن من اكتشاف أي جزء من الحكومة يقاوم سداد الديون ، واقترح على اللجنة أن تحقق الآن. في 7 مايو 2016 ، أطلق ريتشارد راتكليف ، زوج زاغاري راتكليف ، عريضة عبر الإنترنت يحث فيها كل من رئيس وزراء المملكة المتحدة والمرشد الأعلى لإيران على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين العودة الآمنة لزوجته وابنته. تضم العريضة الآن أكثر من 3.5 مليون مؤيد في 155 دولة. تعهد رئيس الوزراء بمقابلة ريتشارد راتكليف ولكن لم يتم الاتفاق على موعد.

كان جزء أساسي من دفاع زغاري-راتكليف أنها كانت هناك في عطلة ولم تعمل أبدًا لتدريب الصحفيين في البلاد. ومع ذلك ، في 1 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017 ، قال وزير الخارجية البريطاني آنذاك بوريس جونسون "عندما ننظر إلى ما كانت تفعله نازانين زاغاري راتكليف ، كانت ببساطة تعلم الناس الصحافة ، كما أفهمها ، في أقصى حدودها". يبدو أن هذه الملاحظات قد عرّضتها للخطر ، مما أدى إلى إدانة زعيم المعارضة جيريمي كوربين ، الذي دعا إلى إقالة جونسون. ودعت مؤسسة طومسون رويترز ، صاحبة عملها ، جونسون إلى "تصحيح الخطأ الجسيم الذي ارتكب على الفور" في هذا البيان. واضافوا "انها ليست صحفية ولم تدرب ابدا الصحفيين في مؤسسة طومسون رويترز". بعد أربعة أيام ، أعيدت زغاري راتكليف إلى المحكمة في إيران حيث تم الاستشهاد ببيان وزيرة الخارجية كدليل ضدها. مثلت زغاري راتكليف ستمثل على الأرجح أمام المحكمة مرة أخرى في 10 ديسمبر 2017 لمواجهة تهم إضافية تتعلق بعملها في بي بي سي وورلد سيرفيس تراست ؛ ومع ذلك ، أصدر مسؤولو المحكمة الإيرانية بيانًا بعدم توجيه تهم جديدة وأن هذه التقارير كاذبة. زار جونسون طهران في 9 ديسمبر 2017 ، وأثار قضية زاغاري راتكليف.

ودعت الامم المتحدة في عدة مناسبات الى الافراج عن زاغاري راتكليف. في 7 أكتوبر 2016 ، دعا مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إيران ، أحمد شهيد ، إيران إلى الإفراج الفوري عن زغاري راتكليف. تكررت المكالمة بعد عام من قبل خليفة الشهيد ، أسماء جاهانجير ، وكذلك خوسيه أنطونيو جيفارا برموديز ، رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي: "نحن نعتبر أن السيدة زاغاري راتكليف قد حُرمت بشكل تعسفي حريتها وانتهاك حقها في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ومحايدة ... هذه انتهاكات صارخة لالتزامات إيران بموجب القانون الدولي ". كما دعا الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رسميًا إلى الإفراج الفوري عنها في رأيها رقم 2016/28 ، الذي تم تبنيه في أغسطس 2016. صدرت دعوات أخرى للإفراج عن زغاري راتكليف من قبل الكونجرس الأمريكي والبرلمان الكندي والبرلمان الأوروبي .

في فبراير 2020 ، مع انتشار وباء COVID-19 إلى إيران ، كان يُشتبه في إصابتك Zaghari-Ratcliffe بفيروس COVID-19 من فيروس SARS-

وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو: دفع المملكة المتحدة 530 مليون دولار من الديون المستحقة لإيران ، فيما يتعلق بأمر دبابة ملغى في عام 1979 ، قد كافأ «محتجزي الرهائن».. وهذه الأموال سترهب (إسرائيل) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

CoV-2 . دعت عائلتها الحكومتين البريطانية والإيرانية للتأكد من أن زاغاري راتكليف قد تم اختباره بحثًا عن الفيروس وتلقي العلاج الطبي المناسب. ومع ذلك ، قال المتحدث باسم القضاء الإيراني غلام حسين إسماعيلي إنها ليست مصابة بفيروس كورونا وأنها "بصحة جيدة". كما وصف غلام حسين التقارير التي تتحدث عن إصابتها بأنها "دعاية". في 17 مارس ، تم إطلاق سراحها مؤقتًا لمدة أسبوعين ، وتم تمديدها لاحقًا إلى أجل غير مسمى. بعد تأجيل محاكمتها الجديدة في سبتمبر ، دعت وزارة الخارجية إلى الإفراج عنها نهائيًا. ووصفت كيت ألين ، مديرة منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة ، بأنه تم تأجيل المحاكمة ، قائلة إنها واجهت بالفعل محاكمة غير عادلة. واتهمت الحكومة الايرانية باللعب عليها بألعاب سياسية قاسية وطالبت الحكومة البريطانية بالعمل بجدية أكبر من أجل إطلاق سراحها.

في ديسمبر 2020 ، فيما يتعلق بسجن زاغاري راتكليف ، ورد على نطاق واسع أن المواطنين البريطانيين المعتقلين في الخارج ليس لديهم الحق في المساعدة أو الحماية الحكومية حتى لو تعرضوا للتعذيب. ومع ذلك ، في الظروف العادية ، يحق للمواطنين البريطانيين بالخارج الحصول على المساعدة القنصلية في أوقات الحاجة. تتمثل الصعوبة القانونية التي تواجه وزارة الخارجية البريطانية في هذه الحالة بالذات في اعتقال زاغاري راتكليف في بلد جنسية مولدها وفي بلد لا يعترف بالجنسية المزدوجة للمواطنين الإيرانيين. علاوة على ذلك ، خلال زياراتها لإيران ، دخلت زغاري راتكليف البلاد باستخدام جواز سفرها الإيراني. [1] FCDOأقرت بخطر الاعتقال والاحتجاز على مزدوجي الجنسية في نصائح السفر إلى الأشخاص المسافرين إلى إيران. في سبتمبر 2021 ، دعا ريتشارد راتكليف وحملات الإفراج الحكومة البريطانية إلى معاقبة المسؤولين الإيرانيين الأفراد المتورطين في الاحتجاز بتجميد الأصول وحظر السفر. وصف ريتشارد راتكليف الاحتجاز بأنه "أخذ الرهائن".

تم إطلاق سراح زغاري راتكليف مع أنوشه عاشوري ، في 16 مارس 2022. على متن طائرة تابعة لسلاح الجو السلطاني العماني ، وصل الاثنان إلى مسقط في ذلك اليوم وعادا إلى المملكة المتحدة في اليوم التالي في رحلة مستأجرة من الحكومة إلى سلاح الجو الملكي البريطاني Brize Norton . تم ربط قرار الإفراج عنها بدفع المملكة المتحدة للديون البريطانية البالغة 393.8 مليون جنيه إسترليني والمتعلقة بصفقة الأسلحة التي لم يتم الوفاء بها في السبعينيات ، على الرغم من أن الحكومة الإيرانية نفت ذلك ، ووزيرة الخارجية البريطانية ليز تروسأطلق عليها "القضايا الموازية". من العوامل الأخرى التي تم وصفها بالمساهمة الحملات التي قامت بها عائلتها ، وتركيز الدبلوماسية البريطانية على هذه القضية ، ومواءمة المصالح بين البلدين أثناء الغزو الروسي لأوكرانيا . قالت تيري ويت ، الإنسانية الإنجليزية ، التي احتُجزت لمدة أربع سنوات في لبنان من 1987 إلى 1991 ، إن زاغاري راتكليف "يجب أن تروي قصتها". وقالت زغاري راتكليف في مؤتمر صحفي بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحها إن الشعور بالعودة إلى الوطن كان "ثمينًا" و "مجيدًا" لكنها انتقدت أيضًا رد فعل الحكومة على سجنها وعلقت قائلة "لقد رأيت خمسة وزراء أجانب يتغيرون على مدار ستة أعوام. سنوات. ما هو عدد وزراء الخارجية الذي يستغرقه شخص ما للعودة إلى الوطن؟ " و "نعلم جميعًا ... كيف عدت إلى المنزل. كان من المفترض أن يحدث ذلك قبل ست سنوات بالضبط." أعرب وزير الخارجية السابق ، جيريمي هانت ، عن تعاطفه مع هذا القول على وسائل التواصل الاجتماعي بأن "أولئك الذين ينتقدون نازانين [بسبب آرائها حول سجنها] قد فهموا الأمر بشكل خاطئ. إنها لا تدين لنا بالامتنان؛ نحن مدينون لها بشرح. إنها بكل تأكيد" صحيح أن الأمر استغرق وقتًا طويلاً لإعادتها إلى المنزل ".

من ضمن ثنايا القصه ان وزير إن الحكومة حاولت سداد الديون المستحقة لإيران منذ عدة سنوات قبل أن تتوصل أخيرًا إلى اتفاق لضمان الإفراج عن البريطانيين المحتجزين لدى النظام الإيراني. قال جيمس كليفرلي ، وزير أوروبا وأمريكا الشمالية إن الحكومة الإيرانية السابقة "كان من الصعب للغاية التعامل معها" في حين أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران بسبب انهيار الاتفاق النووي في 2018 جعلت الدفع للنظام " صعب بشكل لا يصدق ". كما عاد زميله البريطاني الإيراني أنوشيه عاشوري إلى المملكة المتحدة بعد أن أمضى خمس سنوات في السجن الايراني بتهمة التجسس. اتهم وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو بريطانيا

بدفع "دية" لإعادة اثنين من حاملي الجنسية البريطانية والإيرانية من طهران ، زاعمًا أن هذه الخطوة تنطوي على استرضاء. أشادت ليز تروس ، وزيرة الخارجية البريطانية ، بعمان ، التي تشترك في علاقات وثيقة مع كل من القوى الغربية والجمهورية الإسلامية ، لدورها "المفيد للغاية" في التوسط في إطلاق سراح البريطانيين.

لكن بومبيو ادعى أن دفع المملكة المتحدة 530 مليون دولار من الديون المستحقة لإيران ، فيما يتعلق بأمر دبابة ملغى في عام 1979 ، قد كافأ "محتجزي الرهائن". وكتب على تويتر "هذه الأموال سترهب إسرائيل والمملكة المتحدة والولايات المتحدة". وأضاف وزير الخارجية السابق في إدارة ترامب: "الاسترضاء يشعر بالارتياح حتى يفشل - إنه كذلك دائمًا". وقالت داونينج ستريت إن بريطانيا اعترفت منذ فترة طويلة بأن الدين شرعي وسيتعين سداده. دفعت طهران شحنة من دبابات الزعيم التي ألغيت بعد الثورة الإسلامية عام 1979. وقال المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني ، بوريس جونسون ، إن المبلغ كان "محاصرًا" لأغراض إنسانية وتم سداده "بالتوازي" مع عمليات الإفراج. لكن رقم 10 أصر على أن الدفع "لم يكن مشروطًا" بإطلاق سراح زغاري راتكليف وعاشوري. وقالت: "لم تقبل المملكة المتحدة قط استخدام مواطنينا لأي غرض سياسي". ومع ذلك ، يعتقد الكثير أن المسألتين مترابطتان بشكل جوهري. ووصف توم توجندهات ، رئيس حزب المحافظين في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم ، الأمر بأنه "دفع فدية". وأشار إلى دفع الولايات المتحدة 400 مليون دولار للحكومة الإيرانية في عام 2016 ، عندما أمر الرئيس آنذاك باراك أوباما بإرسال منصات نقود إلى إيران لتأمين الإفراج عن أربعة أمريكيين ، ولكن بعد ستة أشهر تم اعتقال ستة أمريكيين مزدوجي الجنسية.

قال مسؤولون بريطانيون إن تروس ناقشت الدفع خلال رحلتها إلى واشنطن ، مشيرة إلى أنها "استبعدت" الولايات المتحدة على أساس أنها قضية ثنائية بحتة بين المملكة المتحدة وإيران. ورفض داونينج ستريت القول ما إذا كانت واشنطن وافقت على الدفع. للالتفاف على العقوبات الأمريكية على إيران ، تم تحديد المدفوعات البريطانية على أنها لأغراض إنسانية حصرية ، على الرغم من أن المسؤولين المقربين من الصفقة قالوا إنها لم تستخدم لشراء اللقاحات ، على عكس بعض التقارير. وقالت داونينج ستريت إن نظام "رقابة صارم" مطبق لضمان استخدام الأموال لأغراض إنسانية ، لكنها رفضت تحديد ماهية العملية أو من شارك فيها. وقد اتفق الجانبان على إبقاء التفاصيل "سرية". أشار مسؤولون بريطانيون إلى أنه من المتوقع إيداع ديون المملكة المتحدة في البنوك التي ستوزع الأموال إلى إيران لأغراض إنسانية. وأضاف مسؤول غربي أن البنك في عمان هو أحد المسارات التي اتفقت عليها الولايات المتحدة. إلى جانب الدفع لأمر الدبابات الملغى ، تزامن إطلاق سراح الرعايا البريطانيين أيضًا مع الجهود الدبلوماسية الغربية المتجددة لإحياء الاتفاق النووي لعام 2015 مع إيـران. قـال دبلوماسيون بريطانيون إن هذا المزيج من العوامل ساعد في إنهاء المواجهة مع إيران ، والتي تسببت في إحباط عميق لجونسون وسلفه تيريزا ماي. ونفى المتحدث باسم جونسون أن تروس تراجع عن تفاهم في واشنطن بأن مراد طهباز ، وهو معتقل ثالث يحمل الجنسية البريطانية والأمريكية والإيرانية ، سيتم إدراجه في الصفقة. وقالت تروس ، التي نالت إشادة من جميع الأحـزاب في المملكة المتحدة على تعاملها مع المفاوضات المعقدة ، إن بريطانيا ستواصل العمل مع الولايات المتحدة لتأمين عودة طهباز ، الذي تم إطلاق سراحه من السجن بعد إجـازة. قال نيد برايس ، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ، يوم الأربعاء: "نواصل العمل ليل نهار لتأمين الإفراج عن مواطنينا المحتجزين ظلما ، ومن بينهم المواطن الأمريكي البريطاني مراد طهباز". قال داونينج ستريت إن "عددا صغيرا" من مواطني المملكة المتحدة ما زالوا محتجزين في طهران ، لكنه رفض الكشف عن عددهم. تتفهم الفاينانشيال تايمز أن هناك ما لا يقل عن 18 مواطنًا أجنبيًا مزدوجًا محتجزين في البلاد: ثلاثة أستراليين وكندي وفرنسيين وألمان وسويديين وخمسة أمريكيين وثلاثة أمريكيين وبريطانيين وإيرانيين. كما تم اعتقال مواطن فرنسي وإيراني لديه إقامة دائمة في الولايات المتحدة. هم رجال أعمال وعلماء وأكاديميون وناشطون في مجال حقوق الإنسان ونشطاء آخـرون. وتشمل التهم التي وجهتها الحكومة الإيرانية علناً "التجسس لصالح أجهزة استخبارات أجنبية" و "الدعاية ضد النظام السياسي للجمهورية الإسلامية" و "التواطؤ لتعريض الأمن القومي للخطر".

عندما ألغى الرئيس دونالد ترامب الاتفاق النووي لعام 2015 في مايو/ أيار 2018 حولت إدارته النظام المالي العالمي إلى سلاح ضد طهران.. وأسفرت «حملته للضغط الأقصى» عن أكثر من 1500 عقوبة ضد إيران

الجنرال كينيث ماكنزي جونيور يرد على أسئلة خلال جلسة استماع للجنة القوات المسلحة بمجلس النواب بشأن انتهاء العمليات العسكرية في أفغانستان في مبنى الكابيتول هيل بواشنطن ، في 29 سبتمبر 2021.

إلقبل أسبوع من استئناف القوى العالمية للمفاوضات بشأن برنامج إيران النووي ، قال القائد الأعلى للولايات المتحدة في الشرق الأوسط إن قواته مستعدة لخيار عسكري محتمل في حالة فشل المحادثات. قال الجنرال كينيث ماكنزي ، قائد القيادة المركزية الأمريكية ، لمجلة التايم: "قال رئيسنا إنهم لن يمتلكوا سلاحًا نوويًا". "الدبلوماسيون هم في الصدارة في هذا الأمر ، لكن القيادة المركزية لديها دائمًا مجموعة متنوعة من الخطط التي يمكننا تنفيذها ، إذا تم توجيهها".

ومن المقرر أن يجتمع المفاوضون الإيرانيون مع نظرائهم الأوروبيين والروس والصينيين في فيينا يوم 29 نوفمبر لبحث إمكانية كبح البرنامج مقابل تخفيف العقوبات الدولية. لن تشارك الولايات المتحدة في المحادثات بناءً على طلب إيران ، وقد حذر المسؤولون الأمريكيون مرارًا وتكرارًا من أن الوقت ينفد لاستعادة الاتفاق النووي متعدد الأطراف لعام 2015 ، المعروف رسميًا باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). أوضح الرئيس جو بايدن أن الولايات المتحدة لا ترغب في الانخراط في حرب أخرى مزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط ، لكن المسؤولين في البيت الأبيض والبنتاغون ووزارة الخارجية عملوا على تطوير ما يسمى بخيارات "الخطة ب" في حالة فشل الدبلوماسية واختارت إيران صنع القنبلة ، بدءًا من العقوبات الإضافية إلى العمل العسكري. إيران الآن تقدم في برنامجها للأسلحة النووية أكثر من أي وقت مضى ، وتنتج مخزونات من اليورانيوم المخصب حتى درجة نقاء 60 ٪ ، وتقترب من 90 ٪ من المواد الصالحة لصنع الأسلحة ، وفقًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي هيئة مراقبة تابعة للأمم المتحدة. يعتقد ماكنزي أن طهران لم تتخذ قرارًا للمضي قدمًا في تصنيع رأس حربي حقيقي ، لكنه يشارك حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط مخاوفهم بشأن التقدم الذي أحرزته إيران. يقول ماكنزي: "إنهم قريبون جدًا هذه المرة". "أعتقد أنهم يحبون فكرة القدرة على الاختراق." أصدر معهد العلوم والأمن الدولي ، وهو مركز أبحاث غير هادف للربح متخصص في تحليل الأسلحة النووية ، تقريرًا في أيلول (سبتمبر) وجد أن إيران يمكن أن تنتج ما يكفي من المواد الانشطارية لبناء سلاح نووي في غضون شهر بموجب "تقدير الاختراق الأسوأ." بعد بدء الاختراق ، يمكن لإيران أن تنتج سلاحًا ثانيًا في أقل من ثلاثة أشهر ، ثم ثالثًا في أقل من خمسة أشهر.

ولدى إيران دخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجدران حجرية إلى منشآتها منذ شهور. قال رافائيل ماريانو غروسي ، المدير العام للوكالة ، يوم الثلاثاء إن فريقه لم يتمكن من الوصول إلى لقطات المراقبة داخل المنشآت النووية وتعرض " لعمليات تفتيش جسدية مفرطة التوغل ". يقول ماكنزي إنه حتى إذا قررت طهران تكديس ما يكفي من الوقود لصنع قنبلة ، فإن الأمة لم تقم بعد بتوحيد تصميم رأس حربي صغير بما يكفي ليتم تثبيته فوق أي من ترسانتها المكونة من 3000 صاروخ باليستي. كما لم تُظهر إيران قدرتها على بناء مركبة عائدة قادرة على تحمل الحرارة الشديدة والضغط والاهتزاز الناجم عن السقوط من الفضاء إلى الأرض. يقول ماكنزي: "لم نر أيًا من ذلك". "هذا ما سيستغرق بعض الوقت حتى يتم بناؤه." ويقدر أن تطوير هذه القدرة من خلال برنامج اختبار قوي سيستغرق من إيران أكثر من عام. يقول ماكنزي إن إيران أظهرت ، مع ذلك ، أن صواريخها لديها قدرة مثبتة على ضرب الأهداف بدقة. في يناير 2020 ، أطلقت إيران أكثر من عشرة صواريخ باليستية من طراز قيام 1 وفتح 313 من مواقع إطلاق في ثلاث قواعد في غرب إيران أصابت قاعدتين عراقيتين ، الأسد وأربيل ، حيث يتمركز مئات الأمريكيين. حولت الصواريخ المباني والطائرات وأماكن المعيشة إلى أنقاض مشتعلة. لم يمت أحد ، حيث نجح معظمهم في الاحتماء في مخابئ وخنادق تحت الأرض ، لكن ارتجاجات دماغية من الانفجارات أصابت 109 جنديًا أمريكيًا. يقول ماكنزي: "ضربت تلك الصواريخ على بعد عشرات الأمتار من أهدافها". "الشيء الوحيد الذي فعله الإيرانيون خلال السنوات الثلاث إلى الخمس الماضية هو أنهم بنوا منصة صواريخ باليستية ذات قدرة عالية."

عندما ألغى الرئيس دونالد ترامب الاتفاق النووي لعام 2015 في مايو 2018 ، حولت إدارته النظام المالي العالمي إلى سلاح ضد طهران. أسفرت "حملته للضغط الأقصى" عن أكثر من 1500 عقوبة ضد إيران إلى جانب الشركات والأفراد الذين مارسوا أعمالًا هناك ، بما في ذلك البنك المركزي للدولة وشركة النفط الوطنية وقطاعات حيوية أخرى من اقتصادها. لقد أدى ذلك إلى نزوح جماعي للشركات والمؤسسات المالية التي تفضل التخلي عن استثماراتها في إيران على المخاطرة بفرض عقوبات من وزارة الخزانة الأمريكية . تراجعت صادرات النفط الإيرانية الداعمة للاقتصاد إلى مستويات تاريخية منخفضة. أظهرت إدارة بايدن استعدادها للتراجع عن بعض العقوبات ، لكن احتمال تخفيف العقوبات المتعلقة بالإرهاب يمثل مشكلة سياسية. إذا قام الرئيس بإزالتها ، فمن شبه المؤكد أنه سيتعرض لانتقادات بسبب مظهره الناعم. يقول علي فايز ، مدير مشروع إيران في مجموعة الأزمات الدولية: "لا يوجد عائق قانوني أمام المدى الذي يمكن للرئيس أن يذهب إليه في التراجع عن عقوبات ترامب ، لكن التكلفة السياسية في بعض المناطق باهظة". "الطريق الضيق لا يزال مفتوحًا ، لكن احتمالات اختراق دبلوماسي لا تبدو واعدة على الإطلاق". ضغط الجمهوريون وإسرائيل ودول الخليج على البيت الأبيض لمعالجة ما يقولون إنها "أنشطة خبيثة" لإيران. إن طهران متورطة في كل صراع خطير في الشرق الأوسط ، وتقريبًا دائمًا إلى جانب أعداء أمريكا. في 20 أكتوبر ، على سبيل المثال ، قال مسؤولون أمريكيون إن مقاتلين مرتبطين بإيران شنوا هجومًا بطائرة بدون طيار على قاعدة عسكرية أمريكية في التنف شرق سوريا. لم تقع إصابات في صفوف القوات الأمريكية ، لكن دمرت المباني. يقول ماكنزي: "كان لدينا القليل من الحظ". "نحن في منتصف تدريب قتالي. كان لدينا أشخاص خارج مواقعهم ، لذلك لم يُقتل أحد نتيجة لذلك. لكن هذا يرجع فقط إلى عملنا وليس تصرفات العدو ، الذي كان يحاول بوضوح قتل الأمريكيين ". بعد تسعة أيام من هجمات التنف ، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن عقوبات جديدة ضد اثنين من كبار أعضاء الحرس الثوري الإيراني وشركتين تابعتين لتزويدهم بطائرات بدون طيار ومواد ذات

صلة بجماعات متمردة في العراق ولبنان واليمن وإثيوبيا.

لا خلاف بين مسؤولي بايدن على أن إيران طرف سيء عازم على توسيع نفوذها في الشرق الأوسط ، سواء بشكل مباشر كما فعلت قواتها العسكرية والجماعات السياسية المدعومة من إيران في العراق وسوريا ، أو من خلال تمويل وتجهيز وكلاء مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين. السؤال هو ما مدى استعداد إدارة بايدن لتحمله لاستعادة الاتفاق النووي. إن إزالة الضغط الاقتصادي عن طهران ليس في الوقت الحالي جزءًا من المفاوضات المقرر استئنافها الأسبوع المقبل. ردًا على إصرار إيران على رفع جميع العقوبات الأمريكية ، شكك وزير الخارجية أنطوني بلينكن علنًا في استعداد إيران لمتابعة الدبلوماسية وأشار ضمنيًا إلى إنذار نهائي إذا اختارت إيران عدم "الانخراط بطريقة ذات مغزى والعودة إلى الامتثال". قال بلينكين لشبكة CNN في 31 أكتوبر إن الولايات المتحدة والدول الأخرى الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة - روسيا والصين وألمانيا وبريطانيا وفرنسا - ستدرس "جميع الخيارات الضرورية للتعامل مع هذه المشكلة".

لا توجد خيارات رائعة ، كما يقول هنري روما ، خبير إيران في شركة استشارات مجموعة أوراسيا. يقول: "من الناحية النظرية ، هناك أربعة خيارات: حصول إيران على قنبلة ، أو قصف إيران ، أو تقييد إيران لبرنامجها من خلال الدبلوماسية ، أو تحوم إيران على حافة تلك الثلاثة في نفس الوقت". "في هذه المرحلة من الزمن ، نحن في ذلك الموقف غير المريح حيث لا تعمل الدبلوماسية وخيارات التفجير / القصف غير مقبولة. إنه ليس موقفًا مستدامًا ، لكنه ما نحن فيه الآن ".

حتى قبل أن يتولى ترامب منصبه ، كانت الولايات المتحدة ترد على توسع إيران الإقليمي بإجراءات مضادة عسكرية واستخباراتية ودبلوماسية. أدى قرار ترامب بالانسحاب من جانب واحد من الاتفاق النووي إلى تسريع المواجهة ، لكن الاستعداد للمحادثات يشير إلى أن الدولتين ترى بعض القيمة في تهدئة التوترات. يعتقد ماكنزي أنه من الأفضل اتباع نهج متعدد الأطراف. يقول: "لقد اتخذنا قرارًا واعًا للعمل على ذلك من خلال القنوات الدبلوماسية. "وأود فقط أن أخبركم ، من الأفضل تناولها من منظور جماعي ، وليس كمشكلة واحدة ، كما فعلنا لفترة."

علي فايز مدير مشروع إيران في مجموعة الأزمات الدولية: لا يوجد عائق قانوني أمام المدى الذي يمكن للرئيس أن يذهب إليه في التراجع عن عقوبات ترامب لكن التكلفة السياسية في بعض المناطق باهظة

بعد 97 عامًا على احتلالها

إمارة المحمرة.. نسيها العرب بعد ما كانت قبلتهم السياسية والثقافية وجوهرة خليجهم الأزرق

حامد الكناني

الملك فيصل الأول مع رضا خان بهلوي عام 1932 في طهران
الزيارة جاءت في الذكرى السابعة لاحتلال الأحواز

■■ لم تكن إمارة المحمرة جوهرة الخليج العربي حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين، فحسب، بل كانت قصور الضيلية وديوان أميرها قبلة لرجال السياسة، ووجهة للنخب الثقافية ودار للمجالس الأدبية العربية. وكان عمران هذه الإمارة الخليجية وازدهارها، يشكل حلمًا للشعوب الخليجية والعربية في تلك الحقبة.

بين يديَّ نسخة من ملحق إضافي لاتفاقية تحديد الحدود المشتركة بين العراق ونجد قبل أن تتشكل المملكة العربية السعودية الحديثة. عرفت هذه الاتفاقية باسم «معاهدة المحمرة، بين العراق ونجد، 5 مايو 1922» بسبب استضافة المحمرة عاصمة الأحـواز للوفود السعودية والعراقية والبريطانية التي اجتمعت لعقد هذه الاتفاقية الحدودية، في عهد أميرالأحواز الشيخ خزعل بن جابر عام 1922.

جاء في مقدمة هذا البروتوكول: «أن هذا (البروتوقول) لتحديد الحدود بين الحكومتين العراقية والنجدية وملحق للاتفاقية المنعقدة بينهما في (المحمره) بتاريخ السابع من رمضان المبارك سنة الالف والثلاثة مائة والاربعين الموافق الخامس من شهر مايس سنة الالف والتسعمائه والاثنين والعشرين».(1)

كما تحمل هذه الوثيقة اسم السيد عبدالله الدملوجي الذي كان مندوبًا عن سلطان نجد وتوابعها، الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وهكذا اسم السيد صبيح مندوبًا عن الملك فيصل بن الحسين ملك العراق، علمًا أن السيد صبيح كان وزيرًا للمواصلات والأشغال آنذاك. ولكن في المعاهدة الأصلية وقع على المعاهدة السيد أحمد الثنيان آل سعود مندوبًا عن الملك عبد العزيز.(2)

لـم تكن هـذه الاستضافة الأولـى لأمير الأحـواز لمفاوضات عربية - عربية خدمة للاستقرار والسلم فيما بين الشعوب العربية الشقيقة، بل تذكر الوثائق البريطانية أيضًا دور أمير المحمرة الشيخ خزعل وجهوده البناءة في

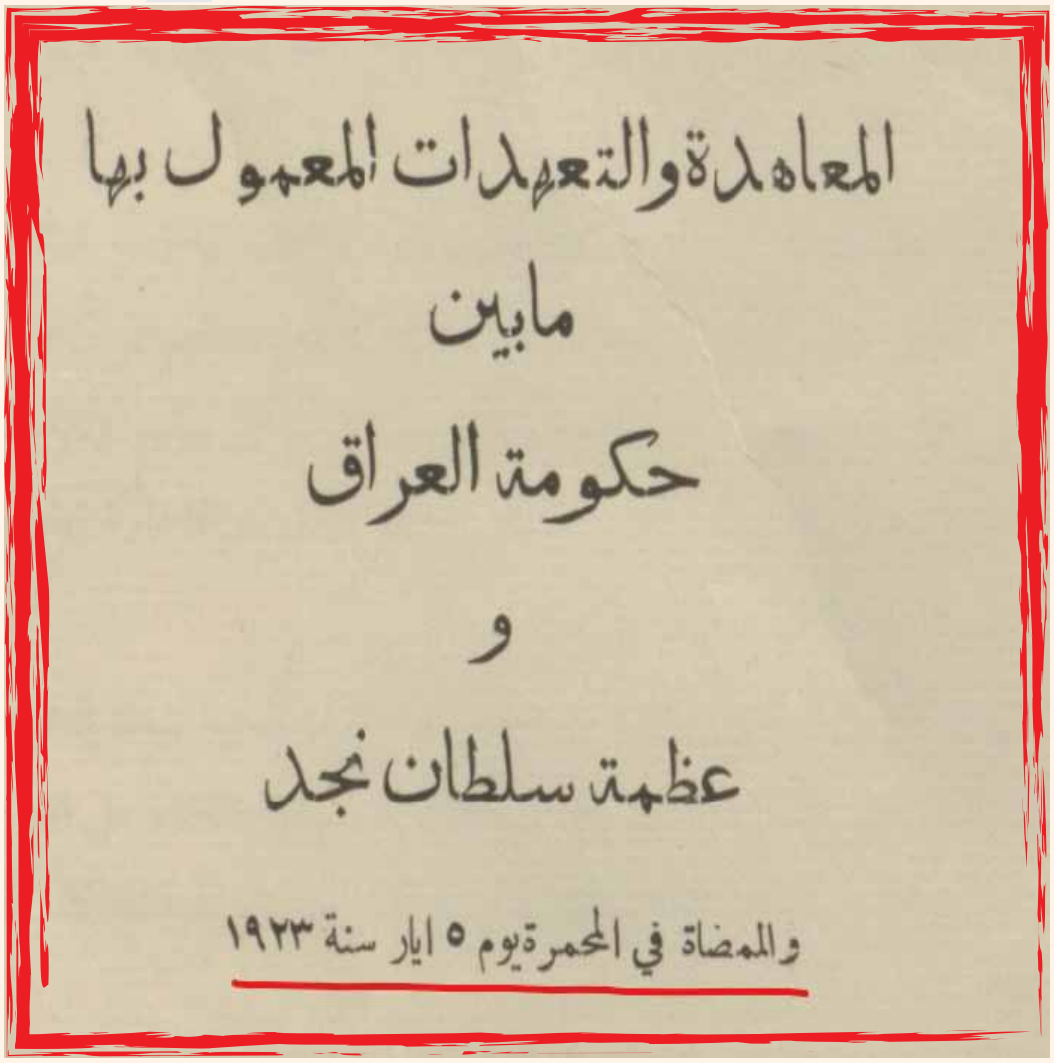
المعاهدة والتعهدات المعمول بها
مابين
حكومة العراق
و
عظمة سلطان نجد
والممضاة في المحمرة يوم ٥ ايار سنة ١٩٢٣

تقريب وجهات النظر في قضية رسم الحدود بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

لم تمر ثلاث سنوات على استضافة أمير المحمرة للوفود العربية التي كانت تلجأ لأمير الأحواز الشيخ خزعل بن جابر لحل اختلافاتها ومعالجة مشاكلها الحدودية فيما بينها، وذلك نظرًا لموقعه القيادي في المنطقة العربية، وصداقته مع الإنجليز؛ حتى زحف الجيش الفارسي بقيادة رضا خان البهلوي واحتل الأحواز ووصل قصور الفيلية وخطف أمير الأحواز وولي عهدها بمؤامرة فارسية - بريطانية غادرة وقوّض السيادة العربية في العشرين من نيسان عام 1925. تلك السيادة التي ورثها الأحوازيون من أجدادهم القدامى وحاربوا من أجلها طيلة سبعة آلاف عام.

وكانت معاهدة أرضروم الثانية (1847) قد كفلت هذه السيادة. وأرضروم هي معاهدة دولية أرادت بريطانيا عقدها في منتصف القرن التاسع عشر وإدخال بلاد فارس من خلالها في عملية توزيع النفوذ وتنظيم موازين القوى خدمة لمصالحها الاستعمارية في الهند وبالتالي لم تمنح بلاد فارس هذه السيادة للعرب أو يهديها لهم الفرس؛ لكي تأتي حكومة فارسية وتسحب هذه السيادة التاريخية من الأحوازيين ظلمًا وعدوانًا.

وأما أشقاؤنا العرب خاصة أولئك الذين توافدت قياداتهم وشهدت المحمرة قدوم وفودهم مرارًا، دخلوا لعبة المصالح وتناسوا المحمرة ومواقف أميرها. وسرعان ما ذهبت وفودهم إلى طهران لبدء علاقات ودية مع رضا خان الذي كان يحتجز شقيقهم الشيخ خزعل بن جابر في سجونه، وعاثت جيوشه الفساد والخراب في أجمل إمارة عربية شقيقة لهم ، كانت يومًا من الأيام قبلتهم السياسية والثقافية وحلم شعوبهم العربية.

■ المصادر:

1 - "المعاهدة والتعهّدات النافذة بين حكومة العراق وصاحب السموّ سلطان نجد" [ظ٧] (١٤/١٦) والمكتبة البريطانية: أوراق خاصة وسجلات من مكتب الهندو 389/5/IOR/R/15 ومكتبة قطر الرقمية.

2 - يوسف محمد سميط، الحدود السياسية لدولة الكويت، ص 16و19، مكتبة الأنجلو المصرية 1970.

3 - الصورة تجمع الملك فيصل الأول ملك العراق ورضا خان البهلوي عام 1932 في طهران.

4 - صورة للوفد السعودي الذي ذهب لبدء العلاقات السعودية الفارسية عام 1929.

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتـم «شـؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديـد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشـأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسـلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ التقرير السنوي

بلاد المشانق المُعلّقة

حالة حقوق الإنسان في إيران 2021

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022 ، 220 صفحة

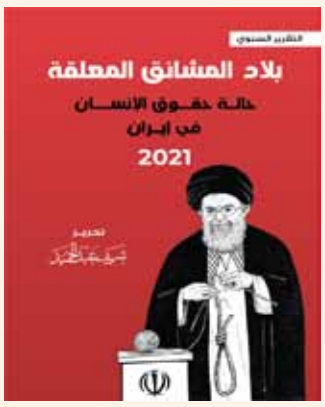

تقرير «حالة حقوق الإنسان» في إيـران لعام 2021، هو الإصدار الأول لمركز الخليج للدراسات الإيرانية، الذي يرصد الأوضاع الحقوقية في إيران، من واقع الأخبار اليومية وتقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية.

تضمنّ التقرير، أشكالًا عديدة من الانتهاكات الجسيمة والمروّعة، والإعدامات، والقمع السياسي والاجتماعي المستمر، إلـى جانب رصد مظاهر الحرمان من أبسط الحقوق الاقتصادية في العيش الكريم، فضلًا عن تصاعد الوضع الوبائي في البلاد جرّاء تفاقم الأوضاع الصحية، بسبب فشل النظام وتخبّطه في التعامل مع جائحة كورونا.

وكشف التقرير عن وقـوع آلاف الانتهاكات الجسيمة خلال 2021، والتي أكدت أن نظام الملالي يلجأ إلـى أساليب العصور الوسطى في السجون والمعتقلات، وأنه مسؤول عن أكبر عدد من حالات الإعدام على مستوى العالم.

وتعاملت قوات الأمن مع الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت نتيجة غياب الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باستعمال بالقوة المفرطة وغير القانونية، بما فيها القوة القاتلة، واعتقلت آلاف المحتجين، بينما استخدمت الملاحقات القضائية والسجن كـأداة لإسكات المعارضين والحقوقيين البارزين.

وحسب التقرير، فقد تـزايـدت خـلال العام عمليات الإعدام في إيران بنسبة 26%، وتم إعدام 229 شخصًا، من بينهم 4 أطفال، ونُفذت 88٪ من هذه الإعدامات سرًا، ودون علم وسائل الإعلام. وضمن هذا العدد الكبير، أعدمت السلطات الإيرانية 15 امرأة، وكان باقي المعدومين رجالًا، أكثر من نصفهم تم إعدامهم بتهمة القتل العمد، كما حُكم على أكثر من 16531 شخصًا بالسجن، بينما تم جلد 6982 شخصًا.

وبينما ارتفع عـدد الإعـدامات منذ أن أصبح إبراهيم رئيسي، رئيسًا للنظام، أنهت حكومة حسن روحاني فترة حكمها التي استمرت ثماني سنوات، مع ما يقرب من 5000 عملية إعدام، بما في ذلك 144 حالة إعدام في عام 2021 وحده.

وأُعدم العديد من السجناء السياسيين في إيران خلال عام 2021. ومن بينهم جافيد دهقان الذي تم إعدامه في سجن زاهدان المركزي في 30 يناير/كانون الثاني 2021. كما أعدم النظام الإيراني علي مطيري في 28 يناير/كانون الثاني 2021. وتم إعدام حسن دهفاري وإلياس قلندرزيهي في 3 يناير/كانون الثاني 2021. وفي 28 فبراير/شباط 2021، أُعدم النظام أربعة سجناء سياسيين من عرب الأحواز.

وقُتل ما لا يقل عن 77 إيرانيًا في عام 2021 بسبب عمليات القتل التعسفي. وكان معظم هؤلاء الضحايا عتالين محرومين في إقليم كردستان إيران وعاملين وقود في سيستان وبلوشستان. إلى جانب ذلك، أصيب ما لا يقل عن 107 أشخاص بسبب إطلاق النار العشوائي من قبل حرس الحدود.

ووفق التقرير، أصدر القضاء في إيـران خلال الفترة نفسها أحكامًا بالسجن 16531 شهرًا و6982 جلدة وغرامة بنحو 800 مليون تومان، واعتقلت القوات الأمنية والعسكرية 1676 مواطنًا وأطلقت النار على ما مجموعه 242 مواطنًا، قُتل منهم 94 شخصًا، بينهم 23 عتالًا، و31 ناقل وقود.

واعتقلت سلطات نظام الملالي 1676 شخصًا بسبب أنشطة مناصرة الحقوق السياسية أو المدنية. كما أظهر التقرير وقوع 26 حالة اعتقال لناشطين في النقابات العمالية، و445 حالة اعتقال في فئة الأقليات العرقية، و57 حالة اعتقال في فئة الأقليات الدينية، و1043 حالة اعتقال في فئة حرية التعبير، و25 حالة اعتقال تتعلق بحقوق الأطفال.

وكشفت الإحصائيات المختلفة التي أوردها التقرير عن وقوع 2018 حالة إساءة معاملة الزوج أو الزوجة، و24 حالة قتل النساء بدافع «الشرف» و2117 حالة إسـاءة معاملة الأطفـال، و15 حالة اغتصاب واعتداء جنسي على الأطفال، و54 حالة انتحار أطفال، وحالتي اعتداء بالحمض «ماء النار» و29 حالة اتجار بالأطفال، وزواج أكثر من 9000 طفلة، وخلال هذه الفترة تم اعتقال 25 شخصًا تقل أعمارهم عن 18 عامًا من قبل قوات الأمن.

وأدى اشتداد حملات القمع والاضطهاد، وزيادة الإعدامات والاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الإيرانية، إلى وجود حالة من السخط والاستياء الشعبي في أوساط الرأي العام. وفيما زادت الرقابة واشتدت القبضة الحديدة ضد الشعوب الإيرانية، وصلت تقارير أمنية إلى رأس النظام علي خامنئي وقيـادات «الحـرس الـثـوري» تؤكد وجـود إحباط واستياء شعبي من سياسات النظام قد يتحول بين ليلة وضحاها إلى مظاهرات، أو حتى ثورة شعبية.

وأكد التقرير أن الأقليات العرقية والدينية والأقليات الأخرى في إيران، كانت معرضة بشكل خاص لخطر الانتهاكات والاختفاء القسري والإعدام، حيث وثق التقرير الاستخدام غير الملائم للقوة من قبل عناصر الأمن ضد المتظاهرين والمارة، فضلًا عن الترهيب والاحتجاز التعسفي والملاحقة الجنائية لمواطني الأقليات. وسُجلت زيادة كبيرة في اعتقال أبناء هذه الأقليات القومية بنسبة 55٪ مقارنة بالعام الماضي. واستدعت السلطات الأمنية والقضائية 103 أشخاص من الأقليات الدينية، فيما حكمت على 61 شخصًا على الأقل بالسجن لأكثر من ألف شهر.

ومن بين أبناء الأقليات الدينية في إيران، تم اعتقال 144 شخصًا واستدعاء 39 آخرين، ومُنع 11 من ممارسة النشاط الاقتصادي، ومُنع 24 شخصًا من الدراسة، كما قامت السلطات أيضًا بتغريم عدد من الأقليات الدينية وجلدهم وحرمانهم من حقوقهم. وتم اعتقال أكثر من ألف شخص لحرمانهم من الحق في حرية التعبير.

من جهة ثانية، كان وباء كورونا أكثر فتكًا وأشد وطأة على الإيرانيين خلال 2021، جراء فشل النظام في مواجهة الوباء، وتزايد أعداد الإصابات والوفيات، وعـدم قـدرة المستشفيات في عموم البلاد على استقبال المزيد من المصابين بمضاعفات الفيروس.

وذكر التقرير أن الاقتصاد المتدهور في إيران، بالإضافة إلى تدهور مستويات المعيشة وزيادة

الضغوط الاجتماعية والسياسية الناجمة عن جائحة كورونا، أججت استياء الشعب وأدت إلى تنامي الاحتجاجات الفئوية، حيث تم تنظيم ما لا يقل عن 1261 تجمعًا نقابيًا و192 إضرابًا رفضًا للأزمة الاقتصادية وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية، حيث نظم النشطاء العماليون ما لا يقل عن 618 مسيرة، ومنعوا 9 منها، كما أضرب العمال 339 مرة خلال هذه الفترة، غالبًا بسبب مطالبهم بالأجور والرواتب.

وبالتزامن مع زيادة الاحتجاجات النقابية والعمالية، تم اعتقال 64 شخصًا، وحكم على 9 نشطاء عماليين أو مدافعين عن حقوق العمال بالسجن 276 شهرًا. وجرى خلال عام 2021 تنظيم 2541 تجمعًا وإضرابًا، بما في ذلك 1261 تجمعًا و192 إضرابًا للنقابات، و618 تجمعًا و339 إضرابًا عماليًا و131 إضرابًا عن الطعام من قبل السجناء.

وفي عام 2021، تحركت السلطة التشريعية لتقليص حقوق المواطنين بشكل إضافي. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني، أقر مجلس صيانة الدستور مشروع قانون «تجديد شباب السكان ودعم الأسرة» والذي وقّعه الرئيس ليصبح قانونًا في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني. ويزيد مشروع القانون من تقييد الحصول على وسائل منع الحمل والإجهاض، ما يعرض صحة المرأة وحياتها للخطر.

وتصاعدت خلال عام 2021 حدة الرقابة الأمنية في إيران، بشكل لافت وغير مسبوق، ورافقتها زيادة كبيرة في عمليات القمع والاعتقالات، واستخدام وسائل متنوعة في القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة والمظاهرات والاحتجاجات الشعبية، التي تزايدت بقوة في المدن الإيرانية، الأمر الذي يثبت ازدياد رقعة الغضب الشعبي وارتفاع مستوى الإحباط والاستياء من سياسات نظام الملالي، الذي حاول بكل الطرق والأساليب الناعمة والقمعية السيطرة على الأوضاع، ومنع اتساع دائرة الغضب الشعبي ضد النظام بشكل عام.

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط. أولى 2022، 395 صفحة

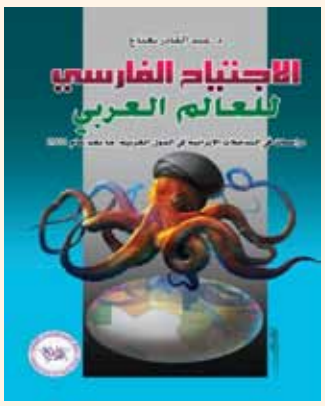

لقت التطورات التي شهدتها الأعوام اللاحقة لنهاية الحرب الباردة، والاستخدام المكثف للقوة الأمريكية خاصة بعد أحداث سبتمبر، دافعاً أمنياً للدول الإقليمية لإعادة هيكلة قوتها وفقاً لتلك المتغيرات. كما أنّ التطورات الصناعية والمادية للقوى الإقليمية، أفسحت المجال أمامها لبناء قدراتها وفق مبدأ «الدفاع عن الذات» عوضاً عن الاعتماد على القوى الكبرى كما كان سائداً فترة الحرب الباردة، والذي أثبت عجزه بعدها. ففي المدى المنظور، قد لا يشهد النظام الدولي تطوراً كبيراً باتجاه التغيير، بينما حمل المدى المتوسط والبعيد مقومات خلق نظام القوى الإقليمية الكبرى بنوعيها:

قوى إقليمية كبرى تمارس نفوذها ضمن محيطها، وتلعب دوراً قيادياً على الساحة الدولية.

قوى إقليمية تكتفي بممارسة نفوذ ضمن محيطها، ويقتصر دورها على رعاية مصالحها الإقليمية.

أي إنّ العلاقة ضمن رؤية نظام القوى الإقليمية الكبرى، قد تنشأ ضمن إطار الصراع بين تلك القوى على توسيع دائرة النفوذ الإقليمية، فكلما ازدادت قوة دولة إقليمية كبرى، فإنها ستجنح لامتلاك نفوذ أكبر ضمن أقاليمها المجاورة، وهو ما قد يدفع العلاقات الدولية (الإقليمية) إلى حالة جديدة من الصراع، تشبه الحالة التي كانت قائمة في العصور الوسطى.

ونتيجة لطبيعة هذا النظام، فإنّه يعتمد على الآليات التالية:

التحالفات ضمن الإقليم الواحد، وما بين الأقاليم.

السعي إلى مزيد من حالة التسلح بين المراكز الإقليمية، سعياً للوصول إلى حالة الردع المتبادل، وخاصة أن السلاح النووي بات شبه متاحٍ للدول الإقليمية الكبرى.

وعليه، يتنازع إقليما المشرق والخليج العربيان، عدة قوى إقليمية، للسيطرة عليهما، أو تحديد توجهاتهما السياسية. وتتباين مصالح هذه القوى وأدواتها، وفقاً لنظرتها الاستراتيجية للمنطقة ككل، حيث تسعى إيران للهيمنة على الإقليمين بأدوات عسكرية وسياسية واقتصادية، وعبر التدخل المباشر فيهما. وبينما تحاول تركيا التغلغل في الإقليمين بأدوات اقتصادية وسياسية، فإن إسرائيل تسعى لمنع ظهور قوى إقليمية تنافسها على الريادة في المنطقة، لعدم قدرتها على الهيمنة لأسباب موضوعية. فيما تتصدر السعودية الدور العربي، بعد زوال الأدوار السورية والعراقية، وتراجع الدور المصري الإقليمي، وذلك عبر رؤية سياسية واقتصادية عسكرية.

وقد شكل المحيط العربي محطّ أطماع للدولة الإيرانية على امتداد تاريخيها، تحت حجج مختلفة وفقاً لشكل النظام المهيمن على الحكم في طهران. وقد استلهم النظام الجمهوري كثيراً من تلك الحجج مع تثقيل العامل الديني/المذهبي في إعادة صياغة الأطماع الإيرانية، وتحديث آليات التدخل في المحيط العربي، معتمداً على بناء فكري-سياسي تمت مأسسته منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وتم تعزيزه منذ عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

فيما شهدت المنطقة، ومنذ عام 2011، توغلاً إيرانياً شمل عديداً من الدول العربية، فيما يشبه إعادة بناء الإمبراطورية الفارسية، عبر أدوات الهيمنة العسكرية المباشرة، وعبر الميليشيات الطائفية المسلحة، وعبر حكومات وأنظمة، وبأدوات اقتصادية وعسكرية وسياسية واجتماعية ودينية وديموغرافية، أدت بالمحصلة إلى تدمير محطيها العربي، وتشتغل على توسيع دائرة التدمير تلك.

ويتناول الكتاب في قسمه الأول، المحددات النظرية التي قامت عليها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية تحديداً. فيما يدرس قسمه الثاني، التدخل الإيراني في البيئة العربية، بعد عام 2011، عبر نماذج سورية ودول الخليج العربي وتونس خصوصاً، مع عودة لتواريخ سابقة لضرورات العملية البحثية. كما يدرس تطورات العلاقات الإيرانية مع بعض الدول العربية بعد توقيع الاتفاق النووي.

أما القسم الثالث، فيتناول دراسة التوجهات الإيرانية لبناء علاقات إقليمية ودولية تخدم مخططاتها في الهيمنة على العالم العربي، وذلك عبر دراسة العلاقات الإيرانية مع إسرائيل وروسيا وتركيا.

ويبقى هذا الكتاب، جهداً توثيقياً لجملة أبحاث اشتغل عليها المؤلف طيلة سنوات مضت (حتى عام 2019)، ليكون بمثابة إطار جامع لها. وتتمة لكتابه الأول (إيران: انهيار في الداخل)، الذي يدرس الشأن الداخلي الإيراني.

■ **إيران: انهيار في الداخل**

«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

تتطلب دراسة منطقة الشرق الأوسط، معرفة

عميقة بالقوى الفاعلة الرئيسة فيها، والتي تُعتَبر إيران، إلى جانب تركيا وإسرائيل، أحد أبرز القوى المتدخلة في بيئة صراعية، تسعى كل منها لحيازة مزيد من المصالح والنفوذ فيها. وتقوم السياسة الإيرانية على ادعاءات تاريخية، ومطامع، وتوظيف طائفي/مذهبي، قاد إلى تفكيك عدد من الدول العربية وانهيارها، وإلى تغييرات عميقة في منطقة الشرق الأوسط.

ويشكل هذا الكتاب، قسماً من جملة بحوث تم الاشتغال عليها طيلة العقد الماضي، تناولنا فيها بنية النظام الإيراني، وإشكالياته، وآليات عمله. بغية فهم الأساسات التي قام عليها المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، وفهم آليات صناعة القرار داخل هذا النظام، والإشكاليات التي ترسخ في بنيانه، مترافقة مع نشوء نظام الملالي عام 1979، منذرة بانهيار لاحق، متأخر.

أي أننا ننوي من خلال هذا الكتاب، إصدار عدة أجزاء، يتناول كل منها، دراسة لبعض جوانب الدولة الإيرانية في زمن الملالي، ويأتي هذا الكتاب باعتباره تأصيلاً ومنطلقاً لفهم الاضطرابات الكبرى الواقعة في بنى النظام الإيراني في العقد الأخير، والتي تقود إلى تفكّك مشروعه الخارجي (فكرة الكتاب الثاني)، وتنذر بانهيار الدولة، أو على الأقل انهيار نظام الملالي، لصالح نظام لن يكون أقل عنصرية تجاه محطيه.

ونأمل أن يشكل هذا الكتاب قاعدة بيانات للباحثين في الشأن الإيراني، عدا عن أنه محاولة لأرشفة أبحاثنا، التي اشتغلنا عليها، منذ رسالة الماجستير في جامعة دمشق، مروراً بعدد كبير من الأبحاث لصالح عدة مراكز بحثية أو مواقع وصحف عربية.

وحاولنا في هذا الجزء، تبيان الاضطرابات التي تتفاعل في بنى النظام الإيراني الداخلية، على مستوى الإشكاليات السياسية والاجتماعية الإثنية، والتي أنتجت صراع هويات محلية غير قابلة للحل، إلا في إطار تفكيك الدولة ذاتها إلى عدة دول. كما وضحنا ما يترافق مع ذلك من فشل في مستوى أداء السلطة الإيرانية تنموياً، وما نتج عنه من آثار سياسية بالغة السوء، وذلك بالاعتماد على مؤشرات المنظمات الدولية المعنية بالأمر، مع قياس إجرائي لما يتم طرحه من إشكاليات.

لينتقل الكتاب بعد ذلك، لتبيان الأثر الذي لحق بهذه المؤسسات والبنى طيلة السنوات السابقة للعقوبات الدولية المفروضة على إيران، وكيف أن إيران لم تستطع الاستفادة من الرفع الجزئي المؤقت عن تلك العقوبات، قبل أن تنحدر ثانية في تداعيات أكثر سوءاً من سابقتها بعد فرض العقوبات ثانية عليها، وبحدة أشد مما كانت عليه.

ورغم أن الاتفاق النووي، كان من الممكن أن يشكل بادرة باتجاه منع إيران من تطوير سلاح نووي، وباتجاه انفتاح إيراني على العالم، أو ما يمكن اعتباره "عقلنة إيران"، إلا أن السلطات الإيرانية لم تدرك تلك الفرصة الأخيرة التي أتيحت لها، وحاولت استغلالها في تعزيز تداخلات الإقليمية التخريبية، ما أدى بالنتيجة إلى دخولها في اضطراب أكثر حدة، لم تعد تمتلك مفاتيح تجاوزه، إلا من خلال الخضوع شبه المطلق للولايات المتحدة، وخصوصاً بعد العقوبات الأخيرة.

ويتبع هذا الكتاب، كتاب آخر، يدرس بشكل مفصل، أبرز ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، في العقد الأخير، ودورها التخريبي في محطيها العربي، تحت عنوان: الاجتياح الفارسي.

■ التقرير الاستراتيجي السنوي
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

تقرير «الحالة الإيرانية» لعام 2021، هو الإصدار المتواصل منذ ثلاث أعوام، إذ صدرت نسخته الأولى في يوليو/تموز 2020م. ودرج التقرير على أن يأتي موثقًا بالمعلومات والإحصاءات، والرصد والاستقراء والتحليل. ويُلاحَظ في هذا التقرير اتساع الرؤية الجديدة تبعًا لاتساع دوائر الاهتمام وقضايا التناول.

يتناول التقرير كافة المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران، داخليًا وخارجيًا، خلال العام المنصرم، ويرصد - لحظة بلحظة- تطورات الأحوال في البلاد على الأصعدة كافة، مدعومًا بالتحليلات والمصادر الموثقة.

ووفق التقرير، كان 2021 هو عام «التحديات الكبرى» في إيران، فقد مر العام ثقيلًا على الإيرانيين المضطهدين، المغلوبين على أمرهم، وراح الملالي يسعون في كل اتجاه من أجل تثبيت دعائم حكمهم، بالحديد والنار. ولكن العكس تمامًا هو ما حدث، فما إن تنتهي أزمة حتى تظهر أزمات، حاصرت البلاد من كل الجهات، بدءًا من الملف النووي المتعثر في فيينا، مرورًا بـ «مظاهرات العطش» في الأحواز التي امتدت إلى كافة المحافظات، وتحوّلت من مجرد احتجاجات على تحويل مجاري الأنهار إلى «ثورة» حقيقية في قلب إيران، وصولًا إلى تصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية خلال العام بشكل غير مسبوق.

ويؤكد التقرير أن «النظام الإيراني حاول عبثًا الظهور بمظهر المنتصر في كل معاركه الصغيرة، وأنه ما يزال يُمسك بزمام الأمور التي خرجت من بين يديه، وواصل سياسته التي اتخذها منذ وصوله إلى الحكم، وهي الذهاب إلى (حافة الهاوية)، غير أن الغضب الشعبي من سياسات الملالي كان علامة على انتهاء عمره الافتراضي، ووصوله في نهاية المطاف إلى طريق مسدود».

وكان الحدث الأكثر تأثيرًا في إيران خلال العام، بحسب التقرير أيضًا، هو وصول إبراهيم رئيسي، أحد أبرز صقور المتشددين إلى سدة الرئاسة. وهو الأمر الذي زاد الطين بلّة، وجلب على الشعوب الإيرانية المزيد من الويلات. وشهدت البلاد غضبًا شعبيًا كبيرًا، احتجاجًا على عملية الانتخاب، غير أن «رئيسي» تمكّن بسهولة من إسكات كافة الأصوات المعارضة له.

وعلى الرغم من التصريحات الوردية التي أطلقها «رئيسي» بشأن تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين، فعلت العقوبات الأمريكية فعلها، وأوصلت الاقتصاد إلى أسوأ حالاته، وصدرت عشرات التقارير التي تحدثت عن الحالة الاقتصادية المأساوية التي يعيشها الإيرانيون، ليكون عام 2021 الأكثر سوءًا بعد أن كسر الريال الإيراني كافة أرقامه السابقة، وسجّل أرقامًا قياسيّة في الانخفاض أمام الدولار الأمريكي، ووصل سعر صرف الدولار الواحد إلى 320 ألف ريال، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصل بها إلى هذا السعر المتدني.

كما ارتفع معدل التضخم في البلاد يومًا بعد يوم خلال العام إلى 45.2%، فيما تضخّمت أسعار الغذاء إلى أن وصلت إلى 58.4٪، واقترب معدل التضخم السنوي في نهاية 2021 من أعلى معدل تضخم سنوي تم تسجيله خلال الثلاثين عامًا الماضية، الأمر الذي أوقع الإيرانيين بين مطرقة القمع السياسي من جهة، وسندان الفقر من جهة ثانية.

وعلى الصعيد الوبائي، دخلت إيران في الموجة الرابعة من جائحة كورونا، وانتشرت متحورات الفيروس لتزهق مئات الأرواح يوميًا؛ الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية إلى فرض عزل عام مؤقت، في مسعى للسيطرة على هذه الموجة، ومحاولة السيطرة على الموجة الخامسة من وباء كورونا، التي كانت تزهق عشرات الأرواح يوميًا. وأعلنت وزارة الصحة، في أواخر العام، أن كورونا كان يصيب شخص كل ثانيتين، ويحصد روح شخص كل دقيقتين ونصف؛ الأمر الذي تسبب بفاجعة قومية على مستوى البلاد.

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي «الحالة الإيرانية 2019»**

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

شهدت إيران خلال عام 2019 أحداثًا جسام على المستوى الداخلي، وتطورات خطيرة على الساحتيّن الإقليمية والدولية، أدت إلى تدخل دول كبرى على رأسها الولايات المتحدة، وكان من شأن هذه الأحداث تهديد السلم العالمي، فباتت «المعضلة الإيرانية» محور اهتمام العالم أجمع، وحبس الرأي العام الدولي أنفاسه أكثر من مرة على مدار العام، خشية اندلاع حرب بين طهران وواشنطن، وجر العالم إلى ما لا يحمد عقباه.

وخلال 2019، أتمت ثورة إيران التي اندلعت مطلع 1979 عامها الأربعين، وهو العمر الزمني المفترض أن يكون بمثابة «سن الرشد» لحكام طهران من الملالي، غير أن «الثورة الإيرانية» بدت في عمر الأربعين وكأنها قد فقدت رشدها، ودخلت في شيخوخة مبكرة.

وبات الإيرانيون على موعد مع التغيير، بعد أن دخلت البلاد في طريق مسدود جراء مخططات طهران الهادفة إلى تصدير الثورة، حيث أكدت «انتفاضة البنزين» التي اندلعت في منتصف نوفمبر «تشرين الثاني» أن الشعوب الإيرانية «ثارت على الثورة» في نهاية المطاف، وأن مطالب المواطنين الإيرانيين بعد 40 سنة أصبحت واضحة للعيان، وتتمثل في استعادة دولتهم القومية التاريخية وإغلاق صفحة نظام «ولاية الفقيه» إلى الأبد.

وعاش حكام إيران خلال 2019 أوقاتًا عصيبة؛ في مواجهة أسوأ احتجاجات تشهدها البلاد منذ نحو أربعة عقود. وتزامنت هذه الاحتجاجات الداخلية التي شملت كل المدن الإيرانية، مع اضطرابات اجتاحت لبنان والعراق، رفضًا للنفوذ الإيراني على القرار السياسي في بيروت وبغداد؛ ما هدد بتقويض جهود نظام خامنئي لترسيخ نفوذ طهران في الشرق الأوسط، وسط هتافات المتظاهرين في بيروت وبغداد رفضًا للتدخل الإيراني، وصرخات الإيرانيين الرافضين لتدخل حكام بلادهم في شؤون دول أخرى، وإغفالهم تدهور الأحوال الاقتصادية في البلاد.

لم يمر عام 2019 على إيران مرور الكرام، حيث شهدت البلاد تفاقم العديد من الأزمات الداخلية والخارجية، والتي وصلت لحافة الحرب مع الولايات المتحدة، حيث احتدمت المواجهة مع نظام الملالي في العديد من المجالات حول العالم، خصوصًا في العراق وسورية واليمن والخليج العربي، فيما شهدت الجبهة الداخلية الإيرانية تصدعًا واضحًا، ودخل النظام الإيراني في مرحلة «اللاعودة».

وكان انتقال النظام الإيراني من «القوة الناعمة» إلى القوة الخشنة، بعد 40 سنة من انطلاقه ثورته على حكم الشاه، مؤشرًا جديًا على تراجع قدراته وتآكل نفوذه، نتيجة لتراجع الانبهار بمشروعه التوسعي، وتراجع شرعيته الدينية، وانهيار قيمه الأخلاقية في الداخل والخارج معًا، ما أدى إلى تهافت المشروع الإيراني بعد 40 عامًا من سطوع نجمه.

ولم يفقد نظام الملالي ظله فحسب، بل بدا أنه فقد عقله أيضًا، فمع تفاقم حدة التوترات السياسية بين واشنطن وطهران، جراء قرار الإدارة الأمريكية الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات قصوى ضد إيران، وتصنيف «الحرس الثوري» الإيراني منظمة إرهابية، نفذت إيران سلسلة من الأعمال العسكرية الاستفزازية، استهلتها بالتعرض لسفن تجارية وناقلات نفط في خليج عمان. واستولت بعد ذلك على سفينة بريطانية واحتجزت طاقمها، ردًا على احتجاز بريطانيا ناقلة نفط بتهمة نقل النفط إلى سوريا، وقامت بأكثر من عملية احتجاز لناقلات نفط إحداها عراقية، ما حدا بالولايات المتحدة إلى إنشاء هيئة دولية للأمن البحري، لتعزيز الرقابة والأمن في الممرات المائية الرئيسة في الشرق الأوسط.

ومنذ تلك اللحظة لم يتوقف نظام الملالي عن أعماله العدوانية، وراح يترنح تحت ضغط العقوبات الأمريكية والرفض الإقليمي لمخططاته التوسعية، فتعرضت منشأتا النفط في «بقيق وخريص» شرق السعودية، التابعتان لشركة «أرامكو» لهجوم نفذته 25 طائرة «درون» وصواريخ «كروز»، وأكد هذا الهجوم أن النظام الحاكم في طهران لا يتورع عن فعل شيء، بهدف جر المنطقة والعالم إلى نزاع عسكري دموي.

وقبل الثورة الخمينية، التي بدأت الاحتفالات الرسمية المحمومة بها في فبراير «شباط» 2019، كان حجم الاقتصاد الإيراني يقع في المرتبة الثالثة بين دول الشرق الأوسط، والمركز الـ 23 بين دول العالم، إلا أن قرارات إيران الاستفزازية وتدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتمويل الإرهاب في دول العالم أجمع، أدت إلى تراجع حجم الاقتصاد الإيراني بنسبة 90% وانكماشه خلال العام الماضي بنسبة 6%، ليتضاعف مركز البلاد على «مؤشر البؤس العالمي» خلال عام واحد من 39 إلى 62% بين دول العالم.

وأظهر حجم الأزمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها النظام الإيراني خلال العام، فضلًا عن الضغوط والخسائر التي تعرض لها النظام على الصعيد الشعبي الداخلي والتعاون الدولي الخارجي، أن الأزمات كانت عاصفة وقوية، وأنها ضاعفت من الضغوط الداخلية والخارجية على النظام الإيراني، ما يعني أن سلطات نظام الملالي قد فشلت في إدارة الأزمات، وإقناع الشعوب الإيرانية بجدوى استمرار النظام.

ومع نهاية العام، بدا أن المعضلات السياسية والاقتصادية التي عاشتها إيران، تركت آثارًا خطيرة على الواقع الاجتماعي في البلاد، حيث تصاعدت مظاهر الخلل المجتمعي بشكل لم يسبق له مثيل، وبدا أن 40 عامًا من عمر الثورة كانت كافية لسحق المجتمعات الإيرانية تحت أقدام الملالي، وأن حكم «آيات الله» المزعومين ساقط لا محالة، عاجلًا أم آجلًا، في مزبلة التاريخ.

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي «متشيعون مدفوعو الأجر»**

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

نجح الكتاب نجاحًا مدوّيًا، ونفدت طبعته الأولى رغم محاولات التعتيم عليه من قِبل جهات إعلامية وثقافية موالية لطهران، لأنه كشف النقاب عن «العملاء» من طابور إيران الخامس، بالأسماء والوقائع والتواريخ، لكي يعلم الرأي العام العربي ما يُراد ببلاده، وماذا يفعل أناس يعيشون بين ظهرانينا، وكيف تجند إيران جواسيسها وعملائها من أجل تخريب أوطانهم،

لحساب «آيات الله» المزعومين من رجال الدين، الذين يحكمون بلادهم نفسها بالحديد والنار، فكيف يكون الوضع إذا حققوا أحلامهم الكابوسية بالنسبة لنا، وحكموا العالم العربي؟!

ومن بين أسباب نجاح الكتاب، أنه كشف الستار أيضًا بالوقائع والمصادر، عمن «يدفع للزمارين» من الإعلاميين العرب، لكي يصوروا لنا إيران على أنها زعيمة «جبهة الممانعة» وأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتحدى (إسرائيل) وأمريكا «الشيطان الأصغر والأكبر»، بينما الحقيقة التي لا مراء فيها، والتي كشفها هذا الكتاب، هي أن مرشد نظام الملالي هو «كبير الأبالسة» الذي يسكن في طهران، يفتح قنوات اتصال سرية مع واشنطن و(تل أبيب)، بينما ينشر أتباعه من الشياطين والإرهابيين وتجار السلاح والمخدرات ومروجي الفتن والدسائس، في كل بقاع الوطن العربي.

ونجح الكتاب كذلك، لأنه أخذ على عاتقه مهمة الكشف عن توسع الدور الإيراني في الوطن العربي، خصوصًا مع انتشار «التشيع» في غير بلد من الأقطار العربية والإسلامية السنية، رغم أن ذلك - في التحليل الأخير- ليس عملًا تطوعيًا يقوم به دعاة فرادى أو جماعات أبدًا، وإنما هو عمل منهجي مخطط ومؤسسي تقف خلفه دولة بحجم إيران، لذلك فهناك تناغم بين استراتيجية دولة الملالي الساعية للتوسع في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وبين نشر التشيع على أوسع نطاق ممكن، كما أن النجاحات المتكررة لإيران في الاستيلاء على عواصم عربية، يمنحها زخمًا كبيرًا لـ«فتوحات جديدة».

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
الحالة الإيرانية 2020

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 340 صفحة

«العام الأسوأ» لنظام الملالي

يرصد التقرير أهم الأحداث والمستجدات في إيران، على المستويّن الداخلي والخارجي، خلال العام 2020، ويسجل كافة المتغيرات التي شهدتها إيران في المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على مدار العام.

ووفق التقرير، واجهت إيران خلال 2020 أزمات كبرى، أربكت نظام الملالي الحاكم، وعلى قمته المرشد الأعلى علي خامنئي. وكانت الأزمة الأولى في مطلع العام هي مقتل الجنرال قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري» حيث خسرت طهران «عـرّاب» النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

ويشير التقرير إلى أنه بدلًا من أن ينفذ النظام الإيراني تهديداته لقتلة سليماني، وجّـه «الحرس الثوري» صواريخه إلى طائرة مدنية أوكرانية، بعد فترة وجيزة من إقلاعها من المطار، ما تسبب بمقتل 176 شخصًا كانوا على متنها. فاندلعت احتجاجات عنيفة عقب إسقاط الطائرة، تعبيرًا عن مدى السخط الشعبي ضد نظام الملالي.

كما يرصد التقرير كيف أصبحت إيران بؤرة انتشار لفيروس كورونا، فيما كان قـادة النظام في طهران يحاولون إخفاء الحقائق وتسييس الوباء، بزعم أنه «سلاح بيولوجي» أمريكي، رغم أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تضررًا من الجائحة في العالم!

على المستوى الاقتصادي، وبحسب التقرير، عاش الاقتصاد عامة الأسوأ، حيث أدّت العقوبات الأمريكية المفروضة على إيـران إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال عام 2020 بنسبة 38.7%، وتدهور سعر صرف العملة الإيرانية بـ 45.7 بالمئة، وتراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 85 مليار دولار، وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى 2.2% من إجمالي الناتج المحلي الإيراني.

ومن الملفت للنظر، وفق التقرير، أن عام 2020 بدأ باغتيال سليماني في الثالث من يناير/ كانون الثاني، وقبل انتهائه بشهر واحد (في نوفمبر/ تشرين الثاني) اغتيل العالم النووي محسن فخري زادة، ولم تخرج التهديدات الإيرانية بالانتقام طوال العام عن كونها «جعجعة بلا طحن»!

وفي هذا الصدد، يسجل التقرير التحذيرات التي انطلقت على أعلى مستوى في البلاد من الأوضاع المتردية، حيث توقع المراقبون في الداخل والخارج حدوث «انتفاضة شعبية» جديدة في إيران، تعبيرًا عن اليأس الناجم عن تردي الأوضاع الاجتماعية في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، ووصول البلاد إلى نفق مظلم.

■ **خامنئي كبير الأبالسة**

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصـدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 232 صفحة

يكشف الكتاب، أن خامنئي اعتلى عرش النظام الإيراني بلا أي مؤهلات سياسية ولا أي «كاريزما» شخصية، باعتباره القائد الثاني للثورة الإيرانية، وفقًا لما ينص عليه دستور نظام «ولاية الفقيه» الذي أقرته ثورة 1979، فهو الحاكم الفعلي للبلاد الذي يحق له عزل الرئيس بعد انتخابه، كما أنه المحرك الأول لخطوط السياسة الإيرانية، وفقًا للمادة الخامسة من الدستور الإيراني، إذ تصبح كل أحكامه بمجرد صدورها «واجبة الطاعة».

ويؤكد الكتاب، أن المرشد الإيراني الذي بلغ من الكبر عتيًا، والذي أمر بقمع انتفاضات الشباب على مدار أكثر من 30 عامًا، وقتل «حرسه الثوري» الآلاف منهم، وزج بغيرهم في المعتقلات الرهيبة، والذي لن يترك منصبه إلا إلى القبر، هذا الرجل هو نفسه الذي يدعو إلى «تمكين الشباب» لدعم حكومته «الثورية»، وهو أمر ينم عن معايير مزدوجة تحكم كل شيء في إيران منذ ثورة روح الله الموسوي الخميني حتى هذه اللحظة.

■ **جيش الظل الإيراني**
إمبراطورية الميليشيات الشيعية

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصـدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 259 صفحة

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عـدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلـى السيطرة عبر «تصدير الـثـورة» إلـى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

واستندت طهران في تحقيق هـذا الهدف على بناء وإنشاء ميليشيات خـارج نطاق الدولة تعمل على إشعال الفوضى، وبث ممارسات طائفية لإضعاف المجتمعات وخلق الاضـطـرابـات وإشـعـال الحروب الأهلية والطائفية، لتوفير البيئة المناسبة لتحقيق الاختراق الإيراني لدول المنطقة. ومن خلال القتال جنبًا إلى جنب، زودت هذه المجموعات بعضها البعض بالمهارات والخبرة العسكرية، سواء في التكتيكات غير المتماثلة أو التكتيكات التقليدية، وبسرعة كبيرة فرضت هذه الميليشيات نفسها كأداة هائلة لطهران في العراق والشرق الأوسط بشكل عام، ما دفع إيران إلى تمويل وتدريب وتسليح هذه القوات شبه العسكرية على نطاق واسع.

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية،داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية،انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية» التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر» إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء بـ«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

مركز الخليج للدراسات الإيرانية
Alkhaleej Center for Iranian Studies

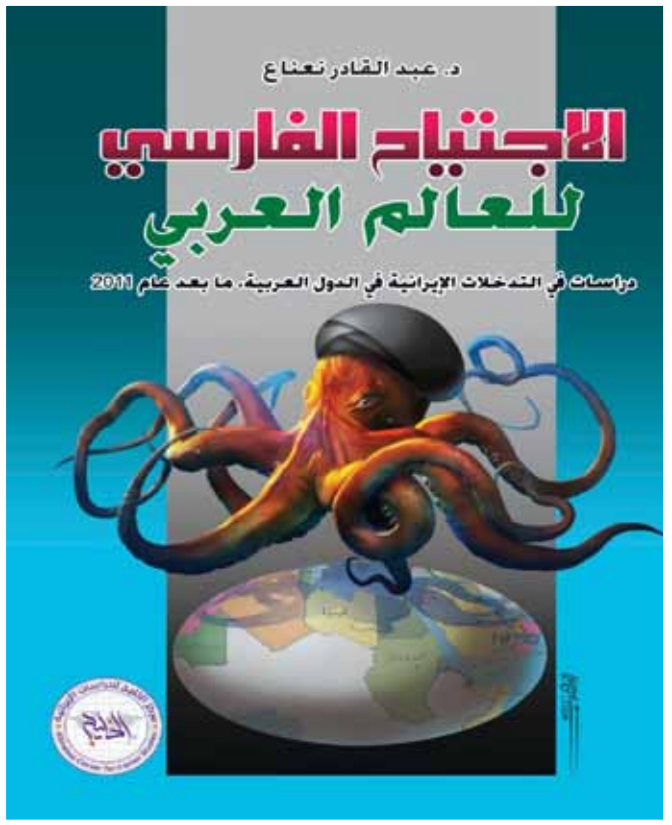

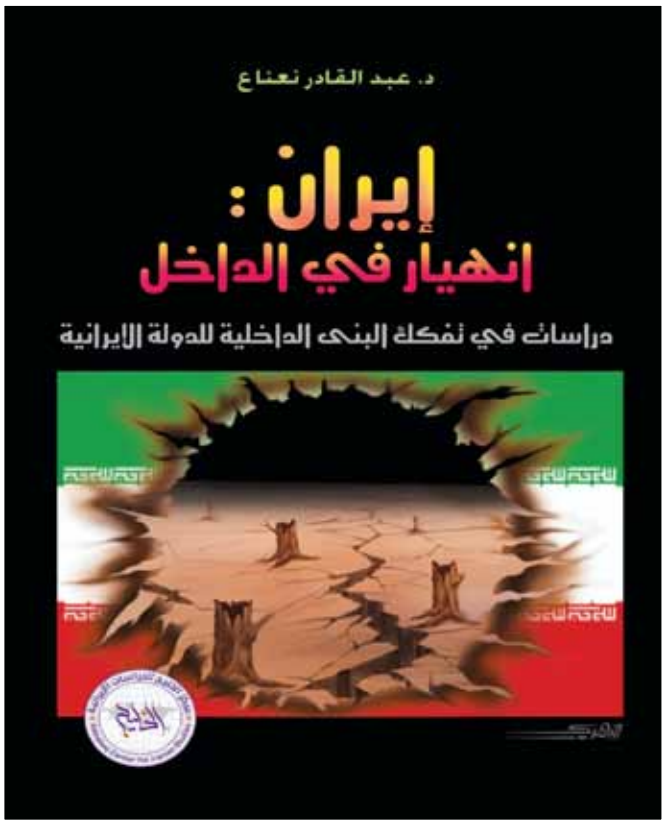

alkhalejnet@gmail.com

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

لا جدال أن كل من يشتري منتجًا إيرانيًا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيداً من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدًا وغُلوًا وعدوانًا.

وبناءً على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن أن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علّنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».